عمادة الدّراسات العليا

جامعـــــة القـــــدس

# دور المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في الحفاظ على التراث المعماري في مدينة القدس (1340هـ - 1367هـ) (1922م - 1948م)

غدير غالب زيد قعدان

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1438هـ - 2017م

# دور المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في الحفاظ على التراث المعماري في مدينة القدس (1340هـ - 1367هـ) (1922م - 1948م)


إعداد

غدير غالب زيد قعدان

إشراف

الدّكتور يوسف سعيد النّتشة


قدمت هذه الرّسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص الدّراسات المقدسية جامعة القدس

1438هـ - 2017م

عمادة الدّراسات العليا

جامعـــة القـــدس

برنامج ماجستير الدراسات المقدسية

## إجازة الرّسالة

# دور المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في الحفاظ على التراث المعماري في مدينة القدس (1340هـ-1367هـ) (1922م-1948م)

اسم الطالبة: غدير غالب زيد قعدان

الرّقم الجامعي: 21312334

المشرف: الدّكتور يوسف سعيد النّتشة

نوقشت هذه الرّسالة وأجيزت بتاريخ: / / من لجنة المناقشة المدرجة اسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس اللجنة المناقشة: د. يوسف سعيد النّتشة التوقيع:.....
2. ممتحناً داخلياً: د.عمر يوسف التوقيع:.....
3. ممتحناً خارجياً: د.نظمي الجعبة التوقيع:.....

فلسطين/ القدس

1438هـ -2017م

# الإهداء

**إلى**

**وطن جريح وطفل رضيع وكل أسير**

**إلى**

**أمي الغالية وأبي رمز الشّموخ**

**إلى**

**من أحببت حياتي لأجلهم أولادي ليان وحكمت**

**إلى**

**من وهبت عمري له زوجي العزيز**

**أهدي هذه الرّسالة**

**إقرار**

**أقر أنا معد الرّسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدّراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل أي درجة علمية عليا لأي جامعة أو معهد آخر.**

**الاسم: غدير غالب زيد قعدان**

**التوقيع:**

**التاريخ:**

# شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصّلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم-، وبعد:

أتقدم بجزيل الشّكر والتّقدير لكل من ساهم في إنجاح هذه الرّسالة، ولكل من حثني وساعدني لإنجاز هذا المشروع، وأخص بالذّكر أستاذي ومشرفي الفاضل الدّكتور يوسف الّتتشة، فله مني جزيل الشّكر والتّقدير على مرافقتي بالتّوجيه والإرشاد طيلة فترة كتابة البحث، ولم يأل جهداً في مساعدتي أثناء عملي بالبحث.

كما أتقدم بالشّكر والعرفان لكل أستاذ علمني في برنامج الدّراسات المقدسية، وأخص بالذّكر الدّكتور عمر يوسف الذي كان يقود العملية التعليمية بفكر منفتح وأفق واسع.

ويسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر للدكتور نظمي الجعبة كممتحن خارجي، على إشرافه وملاحظاته وتوجيهاته التي ساهمت في إثراء هذه الرسالة.

كما وأتقدم بجزيل الشّكر لوزارة الأوقاف والشّؤون الدّينية التي كانت خير سند لي طيلة فترة استكمال درجة الماجستير.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشّكر الخاص لمؤسسة إحياء التراث، وكل العاملين فيها، وأخص بالذّكر الزّميل والأخ محمد جفال مدير دائرة الوثائق العربية الذي شاركني بجهده المتواصل، والزّميل الأخ خالد عليان مدير مكتبة إحياء التراث، وعلى رأسهم الزّميل والأخ محمد الصفدي نائب عميد مؤسسة إحياء التراث.

وأتقدم ببالغ الشّكر والامتنان لوالدي ووالدتي على كل الدّعم والرّعاية اللذان أحاطوني بهما خلال فترة دراستي.

وأخيراً أتقدم بباقة شكر وتقدير لزوجي العزيز الذي لم يدخر جهداً لمساعدتي طيلة فترة الدّراسة.

## الملخص

هدفت هذه الدّراسة التّعرف على دور المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في الحفاظ على التراث المعماري في مدينة القدس، ولتحقيق أهداف الدّراسة، تم الرّجوع إلى أرشيف المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، الذي يحتوي على آلاف الوثائق المتعلقة بموضوع التّعميرات في فلسطين التاريخية بشكل عام، والقدس بشكل خاص، وتم اعتماد المنهج التّاريخي كمنهج أساسي لتوثيق المعلومات المتعلقة بالمباني الأثرية الموجودة بالقدس، بالإضافة إلى المنهج الوصفي لوصف آليات العمل التي اتبعها المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى للحفاظ على التراث المعماري في مدينة القدس، وفهمها وتجميعها وترتيبها، بالإضافة لإستخدام المنهج التّحليلي لتقييم دور المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في الحفاظ على التراث المعماري في مدينة القدس.

تسلط هذه الدّراسة الضّوء على نشاط المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في الحفاظ على التراث المعماري في مدينة القدس ما بين عام (1340هـ-1367هـ/1922م-1948م)، حيث تم التّطرق في الفصل الأول إلى الإطار النّظري الذي يشمل إبراز منهجية الباحثة ومشكلة الدّراسة والهدف منها، ضمن عدة أمور أخرى.

أّما في الفصل الثّاني وهو المحور المعلوماتي، الذي تطرق للمجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى وأهم مرتكزات نشأته، والظّروف المحيطة التي تأثر بها المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، والمهام التي أوكلت له، ومن ثم تم تسليط الضّوء على التراث المعماري، الذي تزخر به مدينة القدس، مبيناً خصوصية هذا التراث المعماري والمخاطر التي تعرض لها أبان الانتداب البريطاني، كما حاولت الباحثة توضيح متطلبات الحفاظ على التراث المعماري في مدينة القدس.

أما فيما يخص نشاط المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في الحفاظ على التراث المعماري فقد تمت الإشارة إليه من خلال الفصل الثّالث الذي استعرض العديد من عمليات التّرميم، والصّيانة لمجوعة من المباني التاريخية، وعلى رأسها المسجد الأقصى، والمباني المحيطه به، التي تحمل قيم روحية، ومن ثم تم الانتقال إلى المباني الموجودة في البلدة القديمة بالقدس وتضمنت بعض المدارس والمساجد والزّوايا، وكان لابد من الالتفات إلى الأساليب التي رفدت الأنشطة السّابقة للحفاظ على التراث المعماري في

مدينة القدس، كالأعمال التي شملت استبدال وظائف المباني للحفاظ عليها، وأعمال أخرى شملت عمليات هدم وإعادة بناء، بالإضافة إلى المنشآت والملحقات التي أضافها المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى للمباني.

وبعدما تم عرض محاور نشاط المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى كان لابد من تقييم الدّور الذي قام به على المستوى الفني والإجرائي وقياس مدى نجاحه أو إخفاقه في الحفاظ على المباني التاريخية والأثرية في مدينة القدس مع الأخذ بعين الاعتبار الصّعوبات التي واجهت المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، كما تم إستعراض منهجية التّعامل مع التراث المعماري في القدس من قِبل المجلس، ودور المساهمات الإقليمية في المشاريع التي قام بها المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى للحفاظ على التراث المعماري.

وأخيراً خرجت الدّراسة بمجموعة من النّتائج وفقاً لما ورد في وثائق المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى الذي حاول الحفاظ على النّسيج المعماري في مدينة القدس ضمن الإمكانات المتاحه، كما توصي الباحثة بضرورة استكمال دراسة نشاط المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى ما بعد عام (1367هـ - 1948م)، حيث توجد العديد من الوثائق المتعلقة بتلك المرحلة في مؤسسة إحياء التراث.

# The Role of the Supreme Islamic Shari`a Council in Preserving the Architectural Heritage of Jerusalem City

## (1340-1367 Hijri)

## (1922-1948 AD.)

**Prepared by: Ghadeer Ghaleb Zaid Qadan**
**Supervised by: Dr. Yusuf Said Natsheh**

## Abstract

This study aims to examine the role of the Supreme Islamic Shari`a Council in preserving the architectural heritage of Jerusalem. To achieve the study objectives, the sutdent referred to the archives of the Supreme Islamic Shari`a Council which includes thousand of documents related to constructions in historical Palestine in general and in Jerusalem in particular. The historical approach was adopted as a basic methodology to document, collect and arrange the information related to the architectural buildings in Jerusalem. The descriptive approach was also used to describe and understand the work procedures adopted by the Supreme Islamic Shari`a Council to preserve the architectural heritage of Jerusalem. Moreover, the analytical approach was used to evaluate the role of the Supreme Islamic Shari`a Council in preserving the architectural heritage of Jerusalem.

This study attempted to highlight the efforts made by the Supreme Islamic Shari`a Council in preserving the architectural heritage of Jerusalem in the period (1340-1367 Hijri) - corresponding to (1922-1948 AD.). The first chapter addressed the theoretical framework which highlites the researcher's methodology as well as the study problem and objectives.

The second chapter "the informational aspect" has addressed the main keystones of the establishment of the Supreme Islamic Shari`a Council and the surrounding conditions by which the Supreme Islamic Shari`a Council has been influenced as well as the tasks assigned to it. Then, it highlights the architectural heritage by which Jerusalem city is enriched, and indicats the specialty of this architectural heritage and the risks to which it was exposed a during the British Mandate. The researcher also attempted to clarify the requirements of preserving the architectural heritage of Jerusalem.

The third Chapter indicats the efforts made by the Supreme Islamic Shari`a Council for preserving the architectural heritage; as it has presented several renovation and maintenance processes of a group of historical buildings; mainly Al-Aqsa Mosque and the surrounding holy buildings. Then, it has moved to talking about the buildings which exist in the old town in Jerusalem, including some schools, mosques and small mosques. It has also discussed the ways which supported the ancient activities and efforts made to preserve the architectural heritage of Jerusalem city such as the works which included replacing the functions of buildings to preserve them, as well as other works including destruction and reconstruction processes in addition to the establishments and facilities which have been added to the buildings by the Supreme Islamic Shari`a Council.

After the activities and efforts of the Supreme Islamic Shari`a Council, it was necessary to evaluate the role which it performed at the technical and procedural levels, and to measure its success or failure level in preserving the historical and architectural buildings in Jerusalem; taking into consideration the difficulties which encountered the Supreme Islamic Shari`a Council, and to present the methodology of dealing with the architectural heritage of Jerusalem by the Supreme Islamic Shari`a Council, in addition to the role of regional contributions in the projects conducted by the Supreme Islamic Shari`a Council to preserve the architectural heritage.

Finally, the study has come out with a set of findings according to what was mentioned in the documents of the Supreme Islamic Shari`a Council which attempted to preserve the architectural heritage of Jerusalem city within the available possibilities. The researcher also recommends that it is necessary to continue studying the efforts and activities of the Supreme Islamic Shari`a Council after (1367Hj-1948 AD); as there are several documents related to this period at the Heritage Revival Organization.

# فهرس المحتويات


إقرار ..... أ

شكر وتقدير ..... ب

الملخص ..... ج

Abstract ..... ه

فهرس المحتويات ..... ز

قائمة الجداول واللوحات ..... ك

قائمة الأشكال والخرائط ..... ل

قائمة الملاحق ..... م

الفصـــل الأول: ..... 1

1.1 مقدمة ..... 1

2.1 الصعوبات ..... 3

3.1 مشكلة الدّراسة ..... 4

3.1 هدف الدّراسة وأسئلتها ..... 5

4.1 منهج الدّراسة وحدودها ..... 6

5.1 مصطلحات الدّراسة ..... 6

الفصـــل الثّاني: لمحة عن المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى ..... 9

1.2 نشأة المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى ..... 9

2.2 دوافع إنشاء المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى ..... 10

3.2 مهام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى ..... 11

4.2 لمحة عن التراث المعماري في القدس ..... 13

1.4.2 أهمية التراث المعماري في القدس ..... 13

2.4.2 المخاطر التي أحاطت بالتراث المعماري أبان فترة الانتداب ..... 14

3.4.2 متطلبات الحفاظ على التراث المعماري أبان فترة الانتداب ..... 18

**الفصـــل الثّالث: دور المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في الحفاظ على التراث المعماري** ..... 21
**1.3 الأبعاد الدّينية والسّياسية والاجتماعية لنشاط المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى** ..... 21
**2.3 آليات المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى للحفاظ على التراث المعماري في القدس** ..... 22
**3.3 مشاريع الصّيانة والحفاظوالتّرميم** ..... 23
**1.3.3 ترميم وعمارة المسجد الأقصى ومحيطه:** ..... 23
**1.1.3.3 لجان التّرميم:** ..... 24
**2.1.3.3 تمويل مشروع التّرميم للمسجد الأقصى:** ..... 27
**3.1.3.3 التّمويل المؤقت:** ..... 27
**4.1.3.3 الموارد الدّائمة:** ..... 28
**5.1.3.3 عمارة الجامع الأقصى:** ..... 28
**6.1.3.3 ترميم القبة:** ..... 30
**7.1.3.3 ترميم أساسات وعقود الجامع الأقصى:** ..... 31
**8.1.3.3 ترميم أروقة الجامع الأقصى:** ..... 33
**9.1.3.3 عمارة قبة الصّخرة:** ..... 38
**10.1.3.3 ترميم مآذن المسجد الأقصى:** ..... 41
**1.10.1.3.3 مئذنة باب الأسباط (الصلاحية):.** ..... 41
**2.10.1.3.3 مئذنة الغوانمة:** ..... 42
**3.10.1.3.3 مئذنة باب السّلسلة:** ..... 42
**4.10.1.3.3 مئذنة باب المغاربة:** ..... 44
**11.1.3.3 المدارس المحيطة بالمسجد الأقصى:** ..... 44
**1.11.1.3.3 المدرسة الملكية (الجوكندار):** ..... 45
**2.11.1.3.3 المدرسة الأشرفية (السّلطانية):** ..... 46
**3.11.1.3.3 المدرسة التّنكزية** ..... 47
**4.11.1.3.3 المدرسة الجاولية:** ..... 48
**5.11.1.3.3 المدرسة المنجكية:** ..... 50

**6.11.1.3.3 مدارس اقتصرت على أعمال صيانة: المدرسة الأسعردية، المدرسة الأرغونية، الباسطية، المزهرية:**..... 51.
**12.1.3.3 مشاريع مائية داخل المسجد الأقصى:**..... 54
**13.1.3.3 تعمير المطاهر بالمسجد الأقصى:**..... 59
**14.1.3.3 عمارة السّاحات والمباني داخل المسجد الأقصى:**..... 60
**1.14.1.3.3 ساحات المسجد الأقصى:**..... 60
**2.14.1.3.3 القبـــاب:**..... 62
**3.14.1.3.3 أروقة المسجد الأقصى:**..... 65
**4.14.1.3.3 أبواب المسجد الأقصى:**..... 67
**2.3.3. ترميم المساجد داخل البلدة القديمة:**..... 70
**3.3.3 ترميم المدارس والزّوايا داخل البلدة القديمة:**..... 73
**1.3.3.3 المدرسة العمرية:**..... 73
**2.3.3.3 زاوية الهنود:**..... 74
**3.3.3.3 الخانقاة الصلاحية:**..... 75
4.3.3.3 **الزاوية المولوية:**..... 75
**4.3 الإنشاء**..... 76
**5.3 أعمال الهدم وإعادة البناء**..... 78
**1.5.3 هدم الأبنية في باب الغوانمة:**..... 79
**2.5.3 هدم الأبنية في باب القطانين:**..... 79
**3.5.3 هدم الأبنية في باب السّلسلة:**..... 80
**4.5.3 هدم جدار بالقرب من باب المغاربة:**..... 80
**5.5.3 هدم سوق المعرفة**..... 80
**6.5.3 ردم بركة باب الأسباط:**..... 83
**6.3 استبدال وظيفة المباني**..... 83
**1.6.3 الكلية الإسلامية بمقر المدرسة الباسطية:**..... 83
**2.6.3 دار الكتب / المسجد الأقصى في القبة النّحوية ثم المدرسة الأسعردية:**..... 84

**3.6.3 المتحف الإسلامي في الرّباط المنصوري ومن ثم في جامع المغاربة القديم:** .....85
**4.6.3 مدرسة دار الأيتام في تكية خاصكي سلطان:** .....86

**الفصـــل الرّابع: تقييم دور المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في الحفاظ على التراث المعماري:**.....92
**1.4 منهج التّعامل مع التراث المعماري في مدينة القدس.** .....92
**1.1.4 المساهمة التّركية:** .....93
**2.1.4 المساهمة المصرية:**.....94
**3.1.4 مساهمة وتدخل حكومة الانتداب:** .....94
**2.4 تقييم الطّرق التي استخدمها المجلس الشّرعي الإسلامي في الحفاظ التراث المعماري.**.....97
**النّتائج:** .....105
**المراجع والمصادر:** .....107
**الملاحق** .....124

## قائمة الجداول

**الجدول (1.3) بيع مياه آبار المسجد الأقصى لعام (1350هـ - 1931م)** ..... 58
**الجدول (2.3-أ): المساجد التي تم ترميمها في البلدة القديمة** ..... 71
**الجدول (2.3-ب): المساجد التي تم ترميمها في البلدة القديمة** ..... 71

## قائمة اللوحات

**اللوحة (1.3) صورة للقسم الشّرقي للجامع الأقصى بعد تجديده** ..... 36
**اللوحة (2.3) صورة للرواق الأوسط للجامع الأقصى بعد تجديده** ..... 36

## قائمة الأشكال

**الشّكل (1.3) تفاصيل المسقط الأفقي لجملون الرواق الأوسط**.....37
**الشّكل (2.3) شكل أعمدة الرّخام المستوردة من إيطاليا**.....37
**الشّكل (3.3) مخطط للمسجد الأقصى صمم بأمر من حكومة فلسطين عام 1942م**.....39
**الشّكل (4.3) الاقتراحات التي قدمت لوضع مظلة فوق الكأس.**.....57
**الشّكل (5.3) تخطيط قبة السّلسلة**.....64

## قائمة الخرائط

**الخارطة (1.3) تبين الجزء المستبدل بالمواسير الحديدية الواصلة بين منابع عين عطان وفروج وبرك سليمان عام 1933م**..... 55
**الخارطة (2.3) المسجد الأقصى والمباني المحيطة به**.....88

## قائمة الملاحق


**الملحق رقم (1) تكسر الورق قبل عملية الترميم**.....125

**الملحق رقم (2) تسمية المساجد حسب الموقع الجغرافي** .....126

**الملحق رقم (3) منع إضافة قسم إلى المدرسة الجاولية إلا بعد الحصول على رخصة بناء**.....127

**الملحق رقم (4) وجود محددات على إدخال الإسمنت**.....128

**الملحق رقم (5) إعتراض المجلس على المخطط الهيكلي لباب الساهرة**.....129

**الملحق رقم (6) المدارس التي أرجعت للمجلس بدون الأراضي الموقوفة عليها**.....130

**الملحق رقم (7) إشراف دائرة الآثار القديمة على عمليات الترميم**.....131

**الملحق رقم (8) أسماء المتبرعين للمسجد الأقصى تم نشرهم بجريدة البيان**.....132

**الملحق رقم (9) سكن الحج أمين الحسيني بالمدرسة التنكزية**.....133

**الملحق رقم (10) إكتشاف محل وقفي قديم بجوار المدرسة الجاولية**.....134

**الملحق رقم (11) ترميم المدرسة الجاولية وهي تحت سيطرة الانتداب البريطاني**.....135

**الملحق رقم (12) وقفية المدرسة المنجكية**.....136

**الملحق رقم (13) وثيقة تظهر شح المياة في مدينة القدس لعام 1932م**.....137

**الملحق رقم (14)رخصة صادرة عن بلدية الانتداب البريطاني لإنشاء بيوت خلاء**.....138

**الملحق رقم (15) طلب حكومة فلسطين من المجلس إثبات ملكية المدرسة العمرية**.....139

**الملحق رقم (16) إعتراض شيخ الزاوية المولوية على تسجيلها في دائرة الطابو**.....140

**الملحق رقم (17) تعدي اليهود على مقبرة مأمن الله**.....141

**الملحق رقم (18) انتهاك مقبرة مأمن الله**.....142

**الملحق رقم (19) وثيقة تظهر تبرعات من عدة دول** .....143

**الملحق رقم (20) تحديد مبلغ مقطوع لعملية الترميم بسبب الضائقة المالية.**.....144

**الملحق رقم (21) الضائقة المالية تطال مخصصات الزوايا**.....145

**الملحق رقم (22) إغلاق القسم الداخلي في مدرسة البنات بسبب عجز النفقات**.....146

# الفصـــل الأول

## خلفية الدّراسة

### 1.1 مقدمة

تميزت مدينة القدس بأهميتها الدّينية والتاريخية، فهي تضم العديد من المعالم التاريخية التي جعلت منها مركزاً للتّراث المعماري مثل " المسجد الأقصى وقبة الصخرة، والمساجد التاريخية الأخرى وكنيسة القيامة، والكنائس التاريخية الأخرى، والمدارس، والزوايا، والتكايا، والأربطة"[1]، ويعبر هذا التراث عن تاريخ المدينة وحضارتها.

يعتبر الحفاظ على التراث المعماري متطلباً أساسياً تسعى إليه المؤسسات الحكومية، لأنه جزء مهم من ثقافة الأمة، وتجسيد لحضارتها، واثباتاً مادياً على وجودها، وترسيخاً معنوياً لأصالتها، لذلك إختارت الباحثة هذه الدّراسة باعتبارها تتطرق لمرحلة دقيقة في تاريخ مدينة القدس، حيث سيتم تسليط الضّوء على كيفية تعامل المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى مع التراث المعمار في مدينة القدس خلال فترة الانتداب البريطاني.

[1] العارف، 1999، ص491، 517.

يعتبر المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى المؤسسة التي عُنيت بالحفاظ على التراث المعماري في مدينة القدس، وبالرّجوع إلى أرشيف المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى ووثائقه تم حصر مجمل المباني الأثرية الموجودة في البلدة القديمة في مدينة القدس، التي قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بالاهتمام فيها، إما من خلال الترّميم أو الصّيانة أو حتى إشغال المبنى.

وإن قلة المعلومات المنشورة والمتداولة حول كيفية تعامل المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى مع التراث المعماري في مدينة القدس في هذه المرحلة، جعل من الأهمية دراسة هذه المؤسسة وتحليل ظروفها وإمكاناتها ومقارنتها بالإنجازات والإخفاقات، ومعرفة أسباب كل منها، ولم تحظ مؤسسة المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى حتى هذه اللحظة بحظ وافر، لدراسة توجهاتها في الحفاظ على التراث المعماري وتوثيق إنجازاتها وإخفاقاتها، وبقيت الحقائق التاريخية المرتبطة بهذه التّوجهات دفينة في سجلاتها، ووثائقها التي لم تَر النور إلا بالشيء اليسير منها، وكان هذا الهدف الأساسي من وراء إختيار هذا الموضوع، الذي تفضل باقتراحه الدّكتور يوسف الدّتشة.

تم تقسيم الدّراسة إلى أربعة فصول، جمعت في ثنايها معلومات لم تنشر من قبل، ركزت على نشاط المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، وكيفية تعامله مع المباني المعمارية في البلدة القديمة في القدس، لذلك لم يكن هدف هذه الدّراسة إعادة معلومات منشورة عن المباني المعمارية، بقدر الإشارة إلى ما تم من ترميم لها من المجلس، وعليه اكتفى بذكر اسم الموقع، وأسمائه الأخرى، وتاريخ البناء، ومن ثم الإحالة إلى المراجع والمصادر الأصيلة التي كتبت عن المبنى.

وللوصول إلى هذه المعلومات تم الاعتماد على المصادر التاريخية، وأبرزها مجير الدّين الحنبلي في كتابه الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل، والمفصل في تاريخ القدس لعارف العارف، ومعاهد العلم في بيت المقدس لكامل العسلي، وعلى رأس هذه المصادر أرشيف المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى المحفوظ بمؤسسة إحياء التراث في مدينة القدس، والذي يحتوي على مئات الوثائق فيما يخص نشاط المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، ويستطيع أي شخص الرّجوع إلى الوثائق التي وردت في هذه الدّراسة من خلال رقم الوثيقة المدرج، والذي يرمز إلى الموضوع والعنوان والسّنة، فعلى سبيل المثال رقم الوثيقة التّالي"13/23/1,10/4/80" يقصد به، الرّقم "13" يرمز إلى مدينة القدس، الرّقم"23" يرمز إلى سنة 1923م، "1,10" يرمز إلى رقم الملف الذي

توجد فيه الوثيقة، "4/80" يرمز إلى الموضوع وهو المساجد في المثال السابق، وعليه فإن إبراز الرّقمالتّالي يَمكن أي شخص من الوصول إلى الوثيقة، التي تم الإستناد إليها خلال الدّراسة.

وبناء على ما تقدم فإن هذه الدّراسة تسعى إلى تناول واقع التراث المعماري في تلك المرحلة بمدينة القدس بموضوعية، وتبرز التحديات المصاعب التي واجهت المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في الحفاظ على التراث المعماري.

أتمنى أن تساهم هذه الدّراسة المتواضعة في تسليط الضّوء على جزء من الحقيقة، وتساهم في إبراز دور جامعة القدس في دعم البحث العلمي.

## 2.1 الصعوبات

كانت جل الصعوبات التي واجهت الباحثة تتعلق في مصادر الدراسة وتحديداً فيما يتعلق بأرشيف المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، وبالرّغم من أهميتة إلا أنه كان من الصّعوبةالتّعامل مع هذا الأرشيف لعدة أسباب، منها قدم الوثائق فهناك جزء من النّص مفقود في بعض الوثائق بسبب تآكل الوثيقة، وتكسر الورق قبل عمليةالتّرميم (أنظر الملحق رقم 1)، وهناك وثائق أصبح فيها الحبر باهت مع مرور الزّمن، مما جعل من الصعوبة التعامل معها بسبب إنقطاع المعلومات وعدم وضوحها أو عدم وضوح تاريخ الوثيقة فمهما كان مضمونها ذو أهمية فقد كان من الصعوبة التعامل مع المحتوى دون توثيق التاريخ إلا في بعض الحالات التي كان من الممكن أن يتم ربط الأحداث فيها مع وثائق أخرى، وحاولت الباحثة عدم الإستناد لهذه الوثائق قدر الإمكان حيث تكاد أن تكون غير مستخدمة في هذه الدراسة.

أما بالنسبة لعدد الوثائق وحجم المعلومات فقد كان هناك تذبذب واضح في عدد الوثائق تبعاً للموضوع، فمثلاً عدد الوثائق وحجم المعلومات المتوفرة حول ترميم وصيانة المسجد الأقصى كانت كثيرة جداً ودقيقة مما جعل من الصعوبة حصر كافة التفاصيل وتجميعها، حيث تم إنتقاء الوثائق التي تحتوي على التفاصيل والأحداث البارزة، ومن جانب آخر إحتوت بعض الملفات على عدد

ضئيل جداً من الوثائق والمعلومات مثل الملفات المتعلقة بمآذن المسجد الأقصى مما جعل من الصعوبة بناء نص وافي يحمل معلومات تفصيلية.

أما من حيث محتوى الوثيقة كان هناك صعوبة فيالتّعامل مع مضمونها المصاغ باللغة العامية، مما إحتاج إلى تدقيق وتركيز لمعرفة المقصود بمحتوى النّص بطريقة دقيقة، هذا بالإضافة إلى ذكر أسماء بعض المباني بما هو متعارف عليه بين السّكان، وليس بالاسم الأصلي فعلى سبيل المثال تم ذكر اسم "مدرسة البنات" في أكثر من موقعبدلاً من المدرسة السّلطانية أو الأشرفية، أو أن يتم الاعتماد على الوصف الجغرافي مثل الجامع القريب من دير الأرمن أو المسجد المجاور لبطريركية اللاتين (أنظر الملحق رقم 2)بدلاً من اسمهالتّاريخي، وهو مسجد بد العشرة، مما يؤدي إلى عدم الإنتباه إلى بعض المعالم المهمة دون قصد، بسبب صعوبة الاستدلال على هذه المباني وتحديداً التي إندثرت أو هدمت وأصبحت غير موجدة، مثل مبنى سوق المعرفة الذي كان ملاصق للجامع الأقصى من الجهة الشرقية، والذي لم يذكر باسمه في وثائق المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى وبعد التقصي والتحري للمعلومات وجد باسم المستودع الكبير أو العنبر القديم، وكانت هذه الطّريقة في صياغة محتوى الوثائق تزيد من صعوبة الوصول إلى المعلومة، مما يضطر الباحثة للعودة إلى أمهات الكتب لمعرفة المبنى المقصودبالتّحديد.

وأخيراً إن عدم تدريب الطلاب وتأهليهم للتعامل مع الوثائق والأرشيف القديم يزيد من صعوبة المهمة الملقاة على عاتق الطالب، الذي يحاول الاعتماد على خبراته الذاتية، والتي غالباً ما تنضج بعد الانتهاء من الكتابة، مما يؤدي إلى اسقاط الكثير من المعلومات المهمة وزيادة الوقت والجهد للوصول إلى هدف الدراسة، ومن هنا تأمل الباحثة بأن يتم العمل من خلال المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات المتخصصة وذات العلاقة، على إعداد ورشات تدريبية للتدريب الطلاب على كيفية استخدام الوثائق والتعامل مع الأرشيف.

## 3.1 مشكلة الدّراسة

شهد النّسيج المعماري حالة من التدهور في مدينة القدس بعد انتهاء الحكم العثماني، وتحديداً في الفترة الانتقالية مابين الحكم العثماني والانتداب البريطاني (1335هـ-1340هـ/1917م-1922م)،

ويعود السّبب لعدم وجود مؤسسة تتحمل أعباء الحفاظ على التراث المعماري، وظل الأمر كذلك حتى تم إنشاء المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى.

ونظراً لخصوصية مدينة القدس النابعة من مكانتها الدّينية أصبح من الأهمية بمكان، تسليط الضّوء على آلية تعامل المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى مع التراث المعماري في مدينة القدس، وتحديداً أن هذه المرحلة التاريخية فيما يتعلق بطريقة تعامل المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى مع التراث المعماري لم تحظبالتّحقيق والدّراسة.

لعب المجلس الشّرعي الإسلامي دوراً في الحفاظ على التراثفي مدينة القدس، مستخدماً لذلك مجموعة من الآليات، التي من المهم الاطلاع عليها وتحليلها وتقييم مدى فعاليتها.

وعلية فإن مشكلة الدّراسة تتمحور في السّؤال الرئيسيالتّالي:
هل استطاع المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى الحفاظ على التراث المعماري في مدينة القدس؟ وكيف تمت إدارة عملية الحفاظ على التراث المعماري في مدينة القدس؟ وهل راعى المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى الأسس الفنية والعلمية في أعماله المعمارية في مدينة القدس؟ وإلى أي حد نجح في ذلك؟ آخذين بعين الاعتبار فترة نشاطه الحرجة.

## 4.1 هدف الدّراسة وأسئلتها

تصبو هذه الدّراسة إلى تقصي كيفية تعامل المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى مع التراث المعماري في مدينة القدس، وتجميع المعلومات المتعلقة بالمباني المعمارية التي قام المجلس الإسلامي بالحفاظ عليها وترتيبها، ومن ثم تقييم دور المجلس الإسلامي الأعلى في الحفاظ على التراث المعماري في مدينة القدس، وذلك من خلال السّعي للإجابة عن الأسئلة التفصيليةالتّالية:

1. كيف تعامل المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى مع المباني المعمارية في مدينة القدس؟
2. ماهي الطّرق والوسائل التي استخدمها المجلس الإسلامي الأعلى لتحقيق أهدافه إتجاه المباني المعمارية في مدينة القدس؟
3. ما هي المباني المعمارية التي أولاها المجلس الإسلامي الأعلى إهتمامه؟

4. هل نجح المجلس الإسلامي الأعلى في تحمل مسؤولية الحفاظ على التراث المعماري في مدينة القدس كجزء من الشّخصية الوطنية؟

## 5.1 منهج الدّراسة وحدودها

نظراً لطبيعة هذا البحث وصلته المباشرة بعلم التاريخ، فقد وجدت الباحثة بأنها تحتاج للاستعانة بالمناهج الآتية.

1. المنهج التّاريخي: تم استخدام هذا المنهج كأداة لتوثيق الحقائق التاريخية المتعلقة في موقف المجلس الإسلامي الأعلى من التراث المعماري في مدينة القدس، ويندرج تحت المنهج التّاريخي المنهج الوثائقي الذي يشكل جوهر الدّراسة، القائمة على استقاء المعلومات من وثائق المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، والتي تحتوي على تسجيل للأحداث والوقائع المتعلقة بالعمائر الموجودة في البلدة القديمة بالقدس، والتي ستعتمد عليها الباحثة بالدرجة الأولى للوصول إلى الحقائق التاريخية المتعلقة بمشكلة الدّراسة.
2. المنهج الوصفي: تم استخدامه في وصف الإنجازات المعمارية للمجلس الإسلامي الأعلى، ووصف لبعض الظّروف المحيطة بهذه المؤسسة.
3. المنهج التّحليلي: تستعين الباحثة بالمنهج التّحليلي لتقييم دور المجلس الإسلامي الأعلى في الحفاظ على التراث المعماري.

أما بالنسبة لحدود الدّراسة المكانية فهي مدينة القدس البلدة- القديمة، قد تضطر الباحثة لإدراج بعض المواقع التاريخية الملاصقة لسور القدس مثل مقبرة مأمن الله بما يخدم هدف الدراسة.
الحدود الزّمانية (1340هـ - 1367هـ/1922م - 1948م).

## 6.1 مصطلحات الدّراسة

فيما يلي تعريف لمصطلحات الدّراسة:

**المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى واختصاراً قد يذكر باسم (المجلس):-** مؤسسة إسلامية أنشئت في عهد الانتداب البريطاني عام 1340هـ - 1922م، اعتبرت المرجع الإسلامي الأول للنظر في

أمور الوقف والمحاكم الشّرعية الإسلامية ومركزها مدينة القدس، انتخب الحاج أمين الحسيني الذي كان يشغل منصب الإفتاءرئيساً للمجلس الإسلامي الأعلى[1]، وامتد دور المفتي ليشمل بعض المظاهر السّياسيةوالتّنافسات المحلية.

**التراث المعماري:-** هو كل ما شيده الأنسان من مدن وحدائق ومبانٍ ذات قيمة أثرية، أو تاريخية، أو فنية وعلمية، أو اجتماعية[2].

**المسجد الأقصى:-** يقصد بالمسجد الأقصى كامل المساحة الواقعة في القسم الجنوبي الشّرقي من البلدة القديمة والمحاطة بسور غير منتظم الأضلاع قريب من الشّكل المستطيل. ويشمل مجموعة من العمائر والمدارس والسّاحات، وتبلغ مساحة المسجد الأقصى 145 دونماً تقريباً، وتشكل سدس مساحة البلدة القديمة[3].

**الجامع الأقصى:-** يطلق هذا الاسم على المبنى الواقع في الجهة القبلية من المسجد الأقصى جنوب قبة الصّخرة، يتكون من مسقط مستطيل الشّكل يتكون من سبعة أروقه تعلوه قبة رصاصية في نهاية الرواق الأوسط [4].

**الوثيقة:-**الوثيقة بشكل عام هي أحد المصادر الأولية التي يعتمد عليها الباحثة للوصول إلى المعلومة، كالمستندات والسّجلات، والمنشورات، وأحكام المحاكم، والفتوى، و الّنصوص، والمعاهدات والأفلام وأقراص الليزر والكتب والمجلات[5]، أما في هذه الّدراسة فالمقصود بالوثيقة هي المستندات الأصلية الخاصة بالمجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، وعلى وجه التحديد المراسلات الصّادرة والواردة من وإلى المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى سواء كانت تقارير، أو مراسلات، والتي تشكل الجزء الأهم من أرشيف المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى وتعتبر الملاحق التي وردت في هذه الدراسة جزء من هذه الوثائق.

---

[1] جريدة حكومة فلسطين الّرسمية، القدس،1922/12/1، ص3، العدد 58، دروزة، 1993، ج1، ص566.

[2] عبد الناصر، 2012، ص27.

[3] النتشة، 2002، ص4.

[4] العارف، 2009، ص53،41.

[5] قنديلجي، والوثيقة والأرشيف الوثائقي،http://abusaleem.net/ar

**البيان:** يقصد بالبيان لغةً : الكشف والتّوضيح وإظهار الحقيقة[1]، أما في الدّراسة فالبيان هو جزء من ارشيف المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، وهو عبارة عن كتيب كان يصدر سنوياً عن المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، حيث يتضمن إنجازات المجلس على المستويات كافة وهو ما يعرف في يومنا هذا بتقرير الإنجازات.

**الأوقاف المندرسة:** - هي الأوقاف المضبوطة " أي أوقفت من أجل غرض محدد"، والتي قد انتهى أو اندثر الغرض الذي أوقفت من أجله[2].

**لجنة حفظ الآثار العربية:** - تأسست بمصر بعد صدور قرار من الخديوي محمد توفيق 1298هـ - 1881م، رئيسها ناظر عموم الأوقاف، أنشئت بهدف الحفاظ على الآثار القديمة وحصرها، واستمر عملها حتى عام 1380هـ - 1961م[3]، وقد استعان المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بهذه اللجنة في العديد من مشاريع التّرميم.

**دائرة الآثار القديمة:** - وهي دائرة الآثار التّابعة لحكومة الانتداب البريطاني، وقد ذكرت في صك الانتداب باسم "الدّائرة المختصة بالآثار القديمة"، يوجد نقش على أحدى جدران متحف روكفلر "المتحف الفلسطيني" حكومة فلسطين – دائرة الآثار القديمة[4]، وبموجب صك الانتداب كانت هذه الدّائرة هي المسؤولة عن حماية الآثار، ومنع الإتجار بها وإصدار الإذن للحفر والتنقيب عنها.

---

[1] معجم المعاني الجامع، http://www.almaany.com

[2] مصبح،2013، ص69.

[3] مجموعة محاضر جلسات لجنة حفظ الآثار العربية، تقرير سنة 1884، ص2،3.

[4] القدس كوم، متحف روكفلر أحدى أدوات إسرائيل لتزوير التاريخ، 2015/8/29، http://www.alquds.com.

## الفصـــل الثّاني

# لمحة عن المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى

## 1.2 نشأة المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى

انتهى في عام 1335هـ-1917م، الحكم العثماني وأصبحت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وهذا التحول في الحكم والإدارة أدى إلى حدوث فراغ إداراي وقانوني في مجال إدارة الأوقاف الإسلامية والمحاكم الشّرعية، مما استوجب سعي القيادات الفلسطينية لإنشاء مؤسسة ترعى الأوقاف والمحاكم الشّرعية، لذا عقد بتاريخ (1339/2/26هـ - 1920/11/9م)، مؤتمر بموافقة المندوب السّامي آن ذاك السيد هربرت صموئيل ضم مجموعة من مفتين، وعلماء، ووجوه إسلامية في فلسطين، وقد تمخض عن هذا المؤتمر قرار بتعيين لجنة لوضع نظام يتم على أساسه إدارة الأوقاف الإسلامية والمحاكم الشّرعية، وتم إقرار هذا النّظام بعد استشارة المندوب السّامي ونشر في الجريدة الرّسمية في (1339/7/26هـ-1921/4/5م)[1].

ومن ثم اقترح أعضاء اللجنة تعديل هذا النّظام والذي تضمن تشكيل مجلس إسلامي أعلى لإدارة الأوقاف الإسلامية وسائر الشؤون الشّرعية، وصادق السيد هربربت صموئيل بمقتضى السلطة المخولة له كمندوب سامي في فلسطين على سن هذا النّظام وأمر بوضعه في حيز التنفيذ واستبداله

[1] جريدة حكومة فلسطين الرّسمية، القدس، 1922/12/1، ص1،2، العدد 58.

بـالّنظام القديم بتاريخ (1339/4/8- 1921/12/20م)، ونشر في الجريدة الّرسمية "جريدة حكومة فلسطين الّرسمية" بتاريخ (1341/5/1هـ - 1922/1/1م)[1].

وفي العام نفسه إنتخب الحاج أمين الحسيني، الذي كان يشغل رئيس منصب الإفتاء، رئيسا للمجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى[2]، بالإضافة إلى أربعة أعضاء إثنان من لواء القدس وواحد من لواء عكا، وآخر من لواء نابلس، ومن ذلك الوقت أصبح المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى مرجعاً إسلامياً للّنظر في أمور الوقف والمحاكم الشّرعية الإسلامية ومركزه مدينة القدس[3].

## 2.2 دوافع إنشاء المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى

جاءت المادة الأولى من نظام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى على ذكر الّدافع الأول لإنشائه حيث نصت: "قد تأسس مرجع إسلامي للنظر في أمور الأوقاف وسائر الأمور الشّرعية الإسلامية في فلسطين"[4]، وهذا يدل على أن الّسبب الرئيس لإنشاء المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى هو غياب المرجعية المؤسساتية الإسلامية بعد انتهاء الحكم العثماني، ومع انتهاء الحكم العسكري البريطاني وبداية الحكم المدني البريطاني كما وصفته حكومة الانتداب، أصبحت المؤسسات الإسلامية تتبع للإدارة البريطانية "غير المسلمة"، مما أدى إلى رفض المسلمين وبدء الّسعي لفصل هذه المؤسسات عن الّنظام البريطاني لاسيما الأوقاف والمحاكم الشّرعية[5].

لقد لاقى إنشاء المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى ترحيباً ودعماً شعبياً في الأوساط الإسلامية لاسيما أن الأوضاع التي كانت سائدة شكلت خطراً على الكثير من الأراضي والممتلكات الوقفية بسبب غياب المؤسسة الراعية، وقد وافقت إدارة الانتداب البريطاني على إيجاد صيغة قانونية

[1] جريدة حكومة فلسطين الّرسمية، القدس، 1922/12/1، ص4،3، العدد 58.

[2] لمعرفة المزيد أنظر، تسفي البيلغ، 1991، ص41، جبارة، 1995، ص69، نويهض، 1993، ص97، دروزة، 1993، ج1 ص566، المهتدي 2012، ص93.

[3] جريدة حكومة فلسطين الّرسمية، القدس،1922/12/1، ص3، العدد 58

[4] جريدة حكومة فلسطين الرّسمية، القدس، العدد 58.

[5] دروزة، 1993، ج1، ص566.

لتنظيم شؤون المسلمين[1]، وكان ذلك من منطلق نظام الطّوائف الذي كان أساساً في طريقة تعامل الانتداب البريطاني مع سكان البلاد المنتدبة[2].

وكان للقيادات والعائلات المقدسية دافع قوي لإنشاء المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى الذي يوفر لهم منصة مهمة للعب دور محوري سياسي، واجتماعي، وترسيخ نفوذهم، من خلال هذه المؤسسة، التي خلقت تنافساً على زعامتها بين عائلة الحسيني والّقشاشيبي، حيث بذلت هذه العائلات جهداً كبيراً للسّيطرة على زعامة المجلس، ولكن الأمر حسم بالنهاية لصالح عائلة الحسيني بقيادة الحاج أمين، وتم تلقيبهم هم وأتباعهم بالمجلسيين نسبة إلى المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، ولقب آل الّقشاشيبي وأتباعهم بالمعارضة نسبة إلى موقفهم المعارض[3].

أما بالنسبة للاحتلال البريطاني، فقد كان الدّافع مختلفاً تماماً لإنشاء المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، الذي هدف لاحتواء النخبة السّياسية والسّيطرة عليها وجعل ولائها لحكومة الانتداب، بالإضافة إلى سعيها لتخفيض فاتورة الانتداب حيث تخلصت من عبء مادي وخصوصاً فيما يتعلق بالمدارس والمحاكم الشّرعية وموظفيها بالإضافة إلى ترميم المباني الوقفية، ورعايتها، وصيانتها وأوكلت هذه المهمة للمجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى.

## 3.2 مهام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى

اقتصرت الدّراسات المتعلقة في المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى على استنباط مهام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى من خلال نشاطاته التي كان يقوم بها، إلا أن الّنظام الذي تشكل على أساسه المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى ذهب إلى أبعد من ذلك، وتضمنت المادة (8) من الّنظام وظائفه وهي[4]:

- إدارة الأوقاف الإسلامية ومراقبتها، وتدقيق ميزانية الأوقاف والتّصديق عليها بعد مصادقة الحكومة البريطانية.

---

[1] نويهض، 1993، ص97.

[2] حمودة، 2009، 61.

[3] حمودة، 2009، 64.

[4] جريدة حكومة فلسطين الرّسمية، القدس، العدد 58.

- تعيين القضاة الشّرعيين، ورئيس وأعضاء محكمة الاستئناف ومفتشي المحاكم الشّرعية بعد تصديق الحكومة البريطانية على هذه الترشيحات.
- تعيين المفتين بواسطة قانون خاص يضعه المجلس.
- تعيين مدراء ومأموري الأوقاف وسائر موظفي الشرع.
- مراقبة لجنة الأوقاف العمومية وسائر لجان الأوقاف وإداراتها.
- عزل جميع موظفي الشرع والأوقاف، والمعاهد الإسلامية التي ينفق عليها من مال الوقف، على أن يبين المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى أسباب العزل للحكومة البريطانية.
- إثبات ممتلكات الوقف وإعادتها، وتسليم عائداتها للمجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى.

ويتضح من خلال تنوع وظائف المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بأن الحكومة البريطانية كانت حاضرة ومراقبة لكل نشاطاته وأعماله فلم تترك ثغرة إلا وكان لها يد فيها، وإن كانت إدارة الأوقاف تتمتع باستقلاليه إدارية ومالية أكبر من قطاع المحاكم، حيث كانت إيرادات الأوقاف تتبع بشكل مباشر للمجلس مع تعهد المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بنشر المعلوماتوالتّقارير بإنجازاته، بينما لم تحظ المحاكم الشّرعية بهذه الاستقلالية، حيث اشترطت حكومة الانتداب بأن تكون هي المسؤولة عن إصدار الطّوابع الملصقة على معاملات المحاكم وأخذ ثمنها من إيرادات رسوم الوثائق، حيث تورد إلى خزينة الحكومة البريطانية مقابل دفع مرتبات المحاكم الشّرعية ونفقاتها ونصف راتب رئيس المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى والأعضاء، على اعتبار أنهم مسؤولون عن المحاكم، والّنصف الأخر من إيرادات الأوقاف[1]. واستطاع المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى من خلال هذه الوظائف الوصول إلى شرائح كبيرة من المجتمع الفلسطيني من خلال إشرافه على المحاكم الشّرعية والأوقاف الإسلامية، والممتلكات الوقفية التي كانت تنتشر في كل أنحاء فلسطين، عدا عن المساجد، والتي كانت تفرز الخطباء والّدعاة الذين يؤثرون في توجهات المجتمع الفلسطيني من خلال الخطاب الّديني.

[1] دروزة، 1993، ج1، ص567.

## 4.2 لمحة عن التراث المعماري في القدس

### 1.4.2 أهمية التراث المعماري في القدس

شهدت مدينة القدس تنوعاً حضارياً عبر التاريخ، وقد ساهمت هذه الحضارات في خلق تنوع معماري تعرض إلى الكثير من التّغيرات، مما أدى إلى اختفاء الكثير من العمائر حتى كاد من الصّعوبة العثور على مبانٍ كاملة قبل الفترة الإسلامية[1]، وأصبحت العمائر الإسلامية تعطي سمة بارزة للمدينة تميزها بطابع إسلامي، حتى أصبح التراث المعماري الإسلامي يشكل الجزء الأكبر من عمائر المدينة، وأهم مايميز هذا التراث تكامله وتنوعة كقبة الصّخرة التي بنيت في العصر الأموي والمدرسة الأشرفية التي بنيت في العصر المملوكي وسور القدس الحالي الذي بني في العصر العثماني والذي يحتوي على سبعة أبواب تحمل قيم فنية تزخر بالزخارف والنقوش المحفورة عليها، ويضم السور قلعة القدس التاريخية بالقرب من باب الخليل بالإضافة إلى وجود 34 برج تحيط بالمدينة[2]، ومن الجدير بالذّكر أن هذه العمائر تشكل جزءاً مهماً من هوية المدينة وهي من الرّموز الدّينية والتاريخية بالنسبة لأهل القدس، حيث تشكل تاريخهم وحضارتهم، لابل شكلت هذه العمائر بأدوارها المختلفة جزء مهماً من حياتهم اليومية.

تميزت مدينة القدس بالمباني النفيسة، وضمت داخل أسوارها المساجد والمدارس والزّوايا والتكايا والخانات والمقابر والأربطة والأسبلة، بالإضافة إلى كنائس والأديرة وأهمها كنسية القيامة كنيسة ، والأسواق والطرقات والأحواش والبيوت التي تعبر عن تاريخ المدينة العريق، ونشاهد بأزقتها المباني الأموية والصليبية والأيوبية والمملوكية والعثمانية[3]، وهناك مباني تعود لفترة ما قبل الإسلام، شكلت نسيجاً معمارياً فريداً من نوعه.

تستمد العمائر في مدينة القدس أهميتها لارتباطها بالديانات السماوية الثلاث مما جعل التنافس على المدينة حاضراً في العديد من المراحل التاريخية، حيث تشكل هذه العمائر مثل الكنائس

---

[1] النتشة،2011، ص22.

[2] النتشة، 2004، ص5.

[3] لمعرفة المزيد عن المبانيالتّاريخية في مدينة القدس أنظر الحنبلي، ج2 ،2009، العارف، 1999، العسلي،1981، Natsheh , 2000, Burgoyne,1987

والمساجد رموزاً روحانيه، ارتبطت بطقوس وشعائر دينية زادت من شدة التنافس على العيش والاستقرار في المدينة.

تحمل مدينة القدس مزايا متنوعة، جعلت لها طابع معماري متميز وشخصية فريدة، تتضح من خلال النسيج المعماري الذي يزخر بالعناصر الفنية الموجودة في أبنيتها المتلاصقة، التي بنيت بالأحجار الجيرية وبعض الأحجار الملونة حيث نقشت عليها الزخارف النباتية والهندسية[1].

وبالرغم من أن تعقاب الأنظمة الحاكمة الذي أدى إلى تغيير الطّراز المعماري، كما هو الحال اليوم بوجود الأبنية المرتفعة المجاورة للمسجد الأقصى وتشوه بعض العمائر بفعل الحفريات الإسرائيلية[2] وهذا ما حصل للمدرسة الأرغونية على سبيل المثال وليس الحصر، إلا أن التراث المعماري في مدينة القدس مازال يحافظ على أهميته التاريخية والحضارية، ليشكل شخصية المدينة، ويكون شاهداً على تنوع الحضاري والمعماري الذي شهدته مدينة القدس.

## 2.4.2 المخاطر التي أحاطت بالتراث المعماري أبان فترة الانتداب

قبل تسليط الضوء على المخاطر التي أحاطت بالتراث المعماري أبان فترة الانتداب لا بد من إستعراضٍ موجز للفترة التي سبقت الانتداب البريطاني والتي أثرت بشكل مباشر على التراث المعماري في مدينة القدس.

كان للتقلبات السياسية التي شهدتها مدينة القدس في نهاية القرن التاسع عشر أثر كبير على التراث المعماري في مدينة القدس، حيث اتسم الحكم العثماني في أواخره بالضعف والانحلال، وعدم القدرة على تلبية متطلبات الحفاظ على التراث المعماري وأخذت ممتلكاتها تضيع شيئاً فشيئاً، ومن ثم ألقت الحرب العالمية الأولى بظلالها على المدينة حيث أدت إلى إعاقة النمو والاستثمار في البناء والتوسع اللذان كانا من سمات النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث شهدت المدينة في عهد التنظيمات العثمانيية إصلاحات كانت كفيله بأن تجعل من مدينة القدس مركز حيوياً حيث أنشئت الدولة العثمانية خط سكة الحديد الذي يربط بين يافا والقدس عام 1892م، وبدأت بتنظم الشوارع وبناء الأرصفة[3]، ذلك بالإضافة إلى أن الدولة العثمانية سمحت لغير المواطنين بالتملك

[1] المصري، ز، 2010، ص62.
[2] المصري، ز، 2010، ص62.
[3] ديفيس، 2002، ص19.

مما زاد من حدة التنافس الأروبي على مدينة القدس ومؤداه أن لا يقتصر الإشراف على الأرض المقدسة على دولة واحدة[1]، ومع نهاية الحكم العثماني وضعف الحكم والإدارة توقفت الإصلاحات واستمر التنافس الأروبي على مدينة القدس بفعل انشغال الدولة العثمانية بالحرب.

ومن ثم دخل الانتداب البريطاني إلى مدينة القدس عام 1917م، وهي تعاني من المسجد الأقصان والصعوبات[2]، وحملت الأعوام التي عاشتها مدينة القدس تحت الانتداب البريطاني مخاطر ومعضلات، نابعة من تحيُز بريطاني واضح، من خلال صك الانتداب الذي ورد مقدمته:

"ولما كانت دول الحلفاء قد وافقت على أن تكون الدّولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثّاني من شهر تشرين الثّاني، قد وافقت أيضاً على أن تكون الدّول المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثّاني من شهر تشرين الثّاني سنة 1917، وأقرته الدّول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدّينية التي تتمتع بها الطّوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين، أو بالحقوق أو الوضع السّياسي مما يتمتع به اليهود في أية بلاد أخرى"[3].

ويتبين مما سبق إلتزام الانتداب البريطاني بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ومن هذا المنطلق بدأ سكان المدينة يستشعرون بخطر تسرب العقارات والأراضي ومع إنشاء المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، الذي استشعر هذا الخطر المحدق بالممتلكات، بدأ العمل على منع تسريب العقارات والأراضي وبيعها لليهود. وتظهر وثائق المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى كيفية التّعامل مع هذه المخاطر، وكان هناك تدخل مقلق من سلطات الانتداب وسياسته، التي كانت أشد خطراً من أطماع اليهود في فلسطين، حيث دأبت سلطات الانتداب البريطاني على سن قوانين حملت في ظاهرها مضامين حماية التراث المعماري، إلا أنها في الواقع، قيدت في كثير من المراحل عملية التطور المعماري ومن هذه القوانين (قانون استملاك الأراضي لعام1920، وقانون استملاك الأراضي للجيش وقوة الطّيران، وقانون نزع ملكية الأراضي لعام 1926، وقانون تنظيم المدن)[4]،

---

[1] شولش، 1993، ص60.

[2] ديفيس، 2002، ص45.

[3] وثيقة صك الانتداب على فلسطين عام 1921، http://awraq.birzeit.edu

[4] المهتدي، 2005، ص49.

فعلى سبيل المثال تنص المادة الخامسة من قانون نزع ملكية الأراضي أنه "إذا عجز منشئو أي مشروع عن الاتفاق مع صاحب أو أصحاب أرض يحتاج إليها المشروع أو مع أي شخص له حق فيها فيجوز لهم أن يرفعوا إلى المندوب السّامي لأجل موافقته"[1]، أي أن هذا القانون يعطي المندوب السّامي الحق بنزع الملكية عن أي أرض يرى المستثمر أنها ضرورية لمشروعة.

كما أن المخطط الهيكلي لمدينة القدس والذي كان عام (1336هـ - 1918م)، وضع القيود على البناء داخل المدينة وهذا أدى إلى تضيق التّوسع العمراني[2]، وبالرّغم من أن مدينة القدس بدأت تأخذ شكلاً أكثر حضارياً مع ظهور تغيرات في وجه المدينة، وخاصة خارج الأسوار أبان الانتداب البريطاني، كان لهذه التّغيرات العديد من الجوانب الإيجابية للمدينة المقدسة إلا أنها كانت مرتبطه بخطة على درجة عالية من الوعي بتمهيد الطريق لتنفيذ وعد بلفور، وكانت جمعية محبي القدس خير نموذج لإنجاز المخططات البريطانية، وأسس هذه الجمعية الجنرال رونالد ستورز عام (1336هـ - 1918م)، وتألفت من شخصيات رفيعة المستوى في الدّولة وممثلين عن الطّوائف وكانت قدأعلنت بأنها تسعى للحفاظ على آثار المدينة المقدسة وتطوير وظائفها الثقافية كالمتاحف والمكتبات ودعم التعليم والرفاه الاجتماعي، حيث قامت بتشديد القوانين على عمليات التّرميم ومنعت استعمال الزينكو والقرميد والطوب والباطون منعاً باتاً في أي عمارة أو أي ترميم وذلك لعدم تشويه المنظر العام وبدأت بتنفيذ مشاريع التخطيط المدني للمدينة ومحيطها ومن أشهر قرارات هذه الجمعية الأمر بهدم برج الساعة في باب الخليل لأنها بحسب قرار الخبراء لا يتناسب وعظمة السّور[3].

وعندما أصبحت بلدية القدس ودائرة الأشغال العامةالتّابعة لحكومة فلسطين، تشرف بشكل مباشر على الإنشاءاتوالتّرميمات في المباني الوقفية، قيدت عمليات الإنشاء والترميم ومنعت بلدية القدس دائرة الأوقاف من إضافة أي جزء لأي مبنى دون الحصول على ترخيص، وهذا ما حصل لمبنى روضة المعارف المطله على المسجد الأقصى منعت بلدية القدس إضافة غرف للمدرسة دون الحصول على ترخيص مسبق[4] (أنظر الملحق رقم 3)، وكانت عمليات التّرميم لاتتم إلا بإشراف

---

[1] قانون نزع الملكية البريطاني للأراضي في فلسطي1926/8/1، http://www.palestine-studies.org

[2] عوض، 2010، ص359، مصطفى، 1997، ص43.

[3] نصار وتماري، 2005، ج2.

[4] وثيقة تتضمن رسالة من حكومة فلسطين إلى المجلس الإسلامي الأعلى بخصوص إصدار رخصة لمدرسة روضة المعارف 13/24/1,2/20.

دائرة الآثار القديمة لا بل أن الحصول على الإسمنت كان يتطلب ترخيص دائرة الأشغال العامة (أنظر المحلق رقم 4)، وكان للفراغ الإداري في مرحلة الحكم العسكري البريطاني أثر كبير في عدم القدرة على حماية التراث المعماري في مدينة القدس، وبعد تأسيس المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بصفته المؤسسة المسؤولة عن حماية العمائر، كان هناك تحديات إدارية ومالية وضعف في الإمكانات، حالت دون قيام المجلس بدوره على أكمل وجه.

ومما لاشك فيه أن الحفاظ على التراث المعماري من قِبل المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، كان يتناقض مع جوهر سياسة الانتداب البريطاني، ويظهر ذلك من خلال الخلافات المتكرره بخصوص الأراضي والعمائر الوقفية ومشاريع التنظيم الهيكلي للمدينة التي سلبت العديد من الأراضي الوقفية فمثلا كان مشروع تنظيم منطقة باب السّاهرة ووادي الجوز الذي أعلن بالجريدة الرّسمية عدد (209) لعام 1346هـ - 1928م، قد لا أجزاء من أراضي الأوقاف ومنها قطعة أرض (بركة حجه) المقابلة لمدرسة الرّشيدية طريق أريحا لصالح توسيع الشّارع وقطعة أرض الخندق شرق السّور، وقطعة أرض شرق تربة باب الأسباط، وقطعة أرض من تربة المجاهدين، أخذت هذه الأراضي لصالح توسيع الشّوارع، حيث يظهر من خلال الوثائق أنه بالإمكان إجراء بعض التوسيعات خاصة فيما يتعلق بتربة المجاهدين من جهات أخرى تعود ملكيتها لأفراد، وتحديداً الجهة الشّرقية لتربة المجاهدين التي تم اقتطاعها لصالح المخطط دون المساس بقطعة الأرض التّابعة إلى الآسياد آل النقيب، وقد أعترضت دائرة أوقاف القدس على هذا المخطط الهيكلي واعتبرت أنه يمس بحرمة مقابر الملسمين(أنظر المحلق رقم 5)، وتم إحالة القضية إلى محامي الأوقاف[1].

ولم يكن هذا الموقف الوحيد الذي يبين التّناقض بين سياسة الانتداب، وسياسة المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في الحفاظ على التراث المعماري بالقدس، وهذا ما حصل في مدرسة روضة المعارف، التي تم تحويلها لمركز للشرطة، كما سيطرت أيضاً على مسجد باب الخليل وحولته إلى مركزاً للشّرطة[2].

[1] وثيقة تتضمن مراسلة من المجلس الإسلامي الأعلى إلى لجنة تنظيم المدن في بلدية القدس 13/28/6,42/20.

[2] مجموعة من الوثائق تحتوي على مراسلات خاصة بمسجد بني حسن 13/27/1,3/80، وثيقة تتضمن عقد إتفاقية بين مأمور الأوقاف والسّيد صبحي بيدس لترميم نقطة البوليس/13/46/2/40/20.

ويتضح مما سبق أن حكومة الانتداب البريطاني كانت ترغب بجعل القدس مدينة جديدة دون أن تقوم بإشراك المجتمع المحلي والسكان بهذه الرؤيا، وهذا بدوره زاد من صعوبة مهمة الحفاظ على التراث المعماري من قِبل المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى.

## 3.4.2 متطلبات الحفاظ على التراث المعماري أبان فترة الانتداب البريطاني

في ظل الظّروف الصّعبة التي عاشتها فلسطين زمن الانتداب البريطاني، كانت متطلبات الحفاظ على التراث المعماري تحتاج إلى إمكانات تتجاوز ما كان متوفراً على جميع الأصعدة تقريباً . وبالّرغم من محاولات المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى لتوفير هذه الإمكانات إلا أنه لم يستطع أن يوفر كل سبل الحماية، فعلى الصعيد المؤسساتي كان هناك صعوبة في أداء المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في كافة مهامه تجاه التراث المعماري في القدس تحديداً، والسّبب الأول هو تبعية المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى لسلطات الانتداب التي حرصت على بقاء المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى تحت سيطرتها، وعدم تلبية مطالب المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى فيما يتعلق بحماية التراث المعماري فلم تستجيب سلطة الانتداب لمطلب المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى سن قوانين معينه تساهم في الحفاظ على الممتلكات من أراضي وعمران وحمايتها من التسرب لليهود[1].

ففي تاريخ (1353/9/20هـ-1934/12/27م) قام الحاج أمين الحسيني بإرسال رسالة إلى المندوب السّامي يوضح فيها أنه حتى تاريخ السّنة المذكورة أعلاه قد تم بيع 120 ألف دونم لليهود، وهذا من شأنه أن يضر بالفلاح الفلسطيني، الذي تشكل له الأرض مصدر رزقه الأول وطلب الحاج أمين الحسيني من المندوب السّامي، أن يسن قانون يشبه قانون الخمسة أفدنه* الذي تم سنه في مصر، قانون مشابه له في الهند، وذلك لتأمين الحد الأدنى من الأرض للفلاح وحمايته

[1] حمودة،2011، ص110.

*قانون الخمسة أفدنة تم سنه في مصر، ونشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 1912/12/4، عدد 132، يقضي بعدم بيع أراضي صغار المزارعين ممن يملكون أقل من خمسة أفدنة بيعاً حبرياً لوفاء الديون، مثل البيع الناتج عن الرهن وذلك لحماية المزارع من الاستغلال. (التشريع التعاوني في مصر، 2001م، ص45).

من الاستغلال والابتزاز الذي من الممكن أن يتعرض له، إلا أن المندوب السّامي لم يستجب لطلب المفتي[1].

وبالّرغم أن بعض المعاصرين للمجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى لم يعترفوا بهذهالتّبعية حيث يقول دروزة في مذكراته[2] "إن المجلس الأعلى كان مؤسسة إسلامية لا تخضع لأي إشراف حكومي"، واعتبر أن سيطرة حكومة الانتداب على جباية الأعشار الوقفية فيما يخص الأراضي الموقوفة للمدارس والمعاهد إستثناءً وأضاف إليها جباية رسوم الطّوابع التي تلصق على أوراق المحاكم الشّرعية إستثناءً، واعتبر أنها مستقلة لأنها كانت تحتفظ بحق تعيين الموظفين، وإقالتهم، ولأنها لديها سلطة جباية إيردات الأوقاف الأخرى.

إلا أن المتفحص لما كان عليه الوضع في السّابق يجد أن إدارة الانتداب كانت حريصة على عدم تحقيق المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى إستقلالية مالية، وتشير عبله المهتدي في كتابها أوقاف القدس زمن الانتداب، أن حكومة الانتداب أبقت لنفسها صلاحية جباية جزء من إيرادات الأوقاف، وتحويلها إلى صناديق الأوقاف مقابل رسوم تحصيل، ولم تسمح إدارة الانتداب بأي مراقبة حسابية من المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى على المبالغ المحولة من إيرادات الأوقاف مما أدى إلى وجود أوضاع مالية صعبة في إدارة الأوقاف، ومما زاد الوضع سوءاً بأن سلطة الانتداب كانت تتدخل في كيفية إنفاق المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى[3]، فمثلاً قامت سلطات الانتداب البريطاني بتسليم مبان وقفية في عام (1340هـ - 1922م)، للمجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى وهي مبنى خاصكي سلطان والمدارس الحسنية والمدرسة الأشرفية والمنجكية والباسطية والتّنكزية والمالكية[4]، ولم يتم تسليم الأراضي والمزارع الموقوفة عليها ولاحتى جزء من واردات هذه الأراضي التي كانت تذهب بأكملها إلى خزينة المالية في حكومة الانتداب البريطاني[5] (أنظر المحلق رقم 6).

---

[1] حمودة،2011، ص113.

[2] دروزه 1993،ج1، ص568.

[3] المهتدي، 2005، ص117،110.

[4] لمعرفة المزيد عن المدارسالتّاريخية في القدس أنظر الحنبلي، ج2009،2م، العارف، 1999، العسلي،1981،1987، Natsheh, 2000, Burgoyne,1987

[5] وثيقة تتضمن تقرير عن وضع الأملاك الوقفية بعد تسلمها من سلطة الانتداب، 13/24/1,264/4/80.

وحتى على الصعيد العملي كانت سلطة الانتداب تمارس دوراً رقابياً غير مباشر في عمليات التّرميم حيث كان إشراف دائرة الآثار القديمة عنصراً لا يمكن استبعادة (أنظر الملحق رقم 7) إلا فيما يخص المسجد الأقصى فكان دورها استشارياً فيما يخص عمليات التّرميم والصّيانة، وكانت البلدية تتدخل في عمليات الإنشاء والهدم بالإضافة إلى دائرة الأشغال العامة التي تمنح الترخيص للحصول على مواد البناء كما حصل عندما شرع المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بترميم مسجد العمري الكبير في حارة الشّرف عام (1364هـ-1365هـ/1945م-1946م)، حيث كان هناك صعوبة في توفير مواد البناء بسبب الإجراءات المشددة من حكومة الانتداب مما أضطر فريق التّرميم لاستخدام القصرمل والكلس بدلاً من الإسمنت، لهذا قد كان المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في ظاهر الأمر مؤسسة مستقلة إلا أنه لم يكن كذلك، وبهذا كانت مهمة المجلس الشّرعي الأعلى في الحفاظ على التراث المعماري صعبة جداً .

يتضح مما سبق أن أحد أهم متطلبات الحفاظ على التراث المعماري وهو وجود مؤسسة مستقلة ومدعومة، تتوفر لها الموارد المالية، بالإضافة إلى توفر الأدوات التي تساهم في نشر الوعي بين الناس وتحديداً حول موضوع بيع الممتلكات والأراضي، وهذه الشروط والمتطلبات لم تتحقق بشكل كامل في ظل ولاية المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى الذي حاول جاهداً الحفاظ التراث المعماري من خلال توفير الموارد المالية إما ذاتياً أو من خلال طلب الإعانة من الدّول الإسلامية، كما أخذ على عاتقه نشر الوعي بين الناس للحفاظ على التراث المعماري في القدس الذي كان يتعرض لخطر السلب، وقد قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بمهمة التّوعية من خلال المساجد وإصدار البيانات التي تحذر من البيع وتحث الناس على الحفاظ على ممتلكاتهم وأراضيهم[1].

[1] حمودة، 2011، ص110.

## الفصـــل الثّالث

# دور المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في الحفاظ على التراث المعماري

## 1.3 الأبعاد الدّينية والسّياسية والاجتماعية لنشاط المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى

لعب المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى العديد من الأدوار ذات أبعاد متنوعة، ويلاحظ من خلال نشاط المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى أن الشّخصية الكاريزماتية للحاج أمين الحسيني كانت هي الطاغية، حتى أصبح من الصعب الفصل بين المجلس وشخصية رئيسة الذي جمع بين منصب المفتي ورئاسة المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، استطاع الحاج أمين من خلال هذا المنصب تثبيت المكانه الدّينية لعائلة الحسيني التي كانت تستأثر بمنصب الإفتاء فقط حيث لا بد من انسجام في المنصبين[1].

استطاع الحاج أمين الحسيني أن يلفت نظر المسلمين للمقدسات الإسلامية التي تحتاج إلى حماية ففي عام (1341هـ - 1923م)، أرسل الحاج أمين الحسيني وفود إلى الدّول الإسلامية طلباً لتمويل

[1] حمودي،2008، ص155.

ترميم المسجد الأقصى ولاقت هذه الدعوات قبول من العديد من الدّول الإسلامية[1]، وبذلك كان له دوراً ديناً بارزاً يتضح من خلال نشاط المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى.

أما بالنسبة للبعد السّياسي فقد لعب المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى من خلال رئيسه الحاج أمين الحسيني دوراً سياسياً بارزاً كما يقول دروزه في مذكراته "حاول الحاج أمين الحسيني نفخ المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى حتى أصبح شبه حكومة إسلامية"[2]، وكان له مكانةً ونفوذاً استطاع من خلالها جذب الناس للالتفاف حوله كقائد للحركة الوطنية، وأصبح المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى يلعب دوراً سياسياً في محاربة الصهيونية وتوعية المواطنين وحثهم على عدم بيع ممتلكاتهم لليهود وأرسل وفود إلى العالم لحثهم على عدم الاعتراف بوعد بلفور ومنها الوفد الفلسطيني إلى لوزان لمنع ممثلي الأتراك من الاعتراف بوعد بلفور، في معاهدتهم مع الحلفاء أواخر عام (1340هـ-1922م)، حيث أصبح المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى الأداة السّياسية الأبرز للوطنين في فلسطين[3].

ومن الطبيعي أن يكون المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى قاعدة اجتماعية واسعة حيث أنه استطاع تحقيق مصالح الكثير من الناس، من خلال الخدمات التي كان يقدمها المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى.

## 2.3 آليات المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى للحفاظ على التراث المعماري في القدس

من خلال الاطلاع على بيانات المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى التي تعد بمثابة تقارير عن إنجازات المجلس، يتضح أنه تعامل مع التراث المعماري في مدينة القدس من خلال أربع آليات أساسية وتمثلت بمايلي:

1. الصّيانة والحفاظوالتّرميم: قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بترميم مجموعة من العمائر للمحافظة عليها شملت مبان ذات أدوار متنوعة كان منها المساجد بشكل خاص والتكايا

[1] بيان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى عام 1924/1923م، ص5.
[2] دروزة، 1993، ج1، ص570.
[3] دروزة، 1993،ج1، ص570.

والمقابر والدكاكين والحمامات وبعض البيوت التي تعود إلى ملكية خاصه، وتراوحت الأعمال التي قام بها المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بين أعمال ترميم كان فيها تدخل مباشر في إعادة بناء أجزاء أو أكثر من المبنى وبين عمليات الصّيانة الوقائية، أما بالنسبة لعمليات الحفاظ فقد كانت محدودة جداً بسبب محدودية الإمكانات، حيث كان المجلس يقوم بإجراء التّرميمات الضرورية التي لا مفر منها.

2. الإنشاء: قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى ببناء مجموعة من العمائر، أما عن طريق إضافةطوابق لعمائر موجودة أصلاً أو من خلال بناء عمائر جديدة.
3. الهدم وإعادة البناء: قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بهدم بعض العمائر الموجودة في البلدة القديمة فمنها ما بني بغير وجه حق، ومنها ما تصدع وأصبح يشكل خطراً على باقي العمائر وعلى الناس، وغالباً ما تم إعادة بناؤها.
4. تغيير وظائف الأبنية: قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بإعادة تشغيل المباني المهملة واستغلالها من أجل الانتفاع بها والحفاظ عليها، كما قام باستبدال وظائف بعض المباني بحسب الحاجة إليها.

## 3.3 مشاريع الصّيانة والحفاظوالتّرميم

### 1.3.3 ترميم وعمارة المسجد الأقصى ومحيطه:

كان الشروع في ترميم وعمارة المسجد الأقصى، على رأس أولويات المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى الذي أخذ على نفسه زمام المبادرة لإنقاذ الجامع الأقصى وقبة الصّخرة والعمائر المجاورة، وكانت جل عمليات التّرميم قد تمت في مرحلتين: المرحلة الأولى وكانت ذات صدى كبير بدأت في عام(1340هـ-1922م)، بدراسة المشروع وباشرت به عام (1343هـ- 1925م)، وافتتح المشروع في عام (1347هـ-1929م)، أما المرحلة الثّانية فقد بدأت في عام (1356هـ-1938م)، وانتهت عام (1362هـ-1943م)[1]، ولكنها لم تكن كالمرة الأولى التي كانت أعم وأشمل والتي حازت على دعم مالي من الأقطار الإسلامية والجاليات المسلمة في الأقطار الأجنبية حيث

[1] العارف ،2009، ص53،61.

يؤكد المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بأنه لم يستطع تغطية تكاليف عمارة الجامع الأقصى من إيرادات الأوقاف لذلك شكل وفوداً لجمع تبرعات من داخل فلسطين وخارجها[1].

وضع المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى مجموعة من الخطوات لعمارة المسجد الأقصى ومحيطه، شملت ترميم وهدم وإنشاء واسترجاع ممتلكات في الأماكن التّالية: (الجامع الأقصى، قبة الصّخرة، المئذنة الفخرية، مئذنة باب السكينة، مئذنة السرايا، فتح أروقة المسجد الأقصى، هدم سبع أروقه، عمارة المدرسة الأسعردية، تأسيس متحف إسلامي، استرجاع العمائر التي تحيط بالمسجد الأقصى من بعض العائلات التي استولت عليها، توسيع مدرسة البنات، تقسيم ساحة المسجد الأقصى إلى حدائق وإنشاء أحواض ماء، وتم شمل مدرسة دار الأيتام وتوسعتها مع مشروع ترميم المسجد الأقصى ومحيطه)[2].

وقبل الشروع بأي عمل في المسجد الأقصى قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بتحديد آلية العمل من خلال تشكيل لجان مختصة للإشراف على مشروع عمارة المسجد الأقصى وإعداد مؤتمر للمهندسين وفيمايلي تفصيل لهذه الآليات.

### 1.1.3.3 لجان التّرميم:

تعددت اللجان التي شكلت في عهد المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى والتي كانت تختص بأعمال التّرميم، وكانت في مجملها تتكون من نوعين لجان فنية وأخرى مالية وكان أكثر هذه اللجان سيطاً وشيوعاً هما اللجنتين المالية والفنية، التي تم تشكيلهما لمشروع التّرميم الأول في المسجد الأقصى، وقد يكون ذلك مرتبطاً بالظّروف المحيطة بالمجلس من التنافس العائلي والانتقادات التي أدت بدورها إلى التشكيك في نزاهة المجلس[3]، مما استوجب دقة التنظيم المالي والإداري لإنجاز المشروع بنجاح، لذلك قررت إدارة المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى تشكيل لجنتين مالية وأخرى فنية للإشراف على الأمور المتعلقة بمشروع التّرميم الأول بالإضافة لعقد مؤتمر للمهندسين، وقامت

[1] وثيقة تحتوي على تقرير عن حالة المسجد الأقصى، 13/23/1,10/4/80.
[2] وثيقة تحتوي على تقرير عن حالة المسجد الأقصى، 13/23/1,10/4/80.
[3] وثيقة الشروع في عمارة المسجد الأقصى القدسي الشريف، 13/23/1,6/4/80.

بنشر كل البيانات المتعلقة بهذه اللجان، وقُسمت لجان المشروع الأول كالآتي ونهجت باقي المشاريع التي نُفذت بإشراف المجلس النهج نفسه تقريباً:

-اللجنة الفنية: وهي اللجنة المسؤولة عن إعداد الدّراسات الهندسية وتقديم مشاريع مقترحة لعملية الإعمار، ومتابعة تنفيذ المشاريع، واستعان المجلس بكبار المهندسين فكان المهندس المعماري المشهور كمال الدّين بك من تركيا رئيس اللجنة الفنية والذي توفي قبل الانتهاء من تسليم المشروع، بالإضافة إلى المهندس نهاد بك، ورشدي بك الإمام الحسيني، وجمال الدين بك وحسني بك*[1]، وقد باشرت هذه اللجنة بدراسة الوضع المعماري للمسجد الأقصى حتى يتسنى لها تقديم المشروع المناسب للترميم.

-اللجنة المالية: أطلق عليها المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى اسم "اللجنة المالية لجنة عمارة المسجد الأقصى الشريف" وهي التي تشرف على إدارة الشؤون المالية ووضع السجلات وضبط القيود، فيما يخص مشروع ترميم المسجد الأقصى وكانت مسؤوله عن جمع التبرعات الخاصة لمشروع المسجد الأقصى من داخل فلسطين وخارجها، وجمعت اللجنة في عضويتها كبار أعيان مدينة القدس وتألفت من: (الشيخ موسى البديري قاضي القدس ورئيس اللجنة، والشيخ خليل الخالدي رئيس محكمة الاستئناف، والشيخ حسام جارالله مفتش المحاكم الشّرعية، والحاج يوسف الدجاني من التجار، وفيضي العلمي عضو مجلس النواب العثماني سابقاً، وسعيد الحسيني عضو مجلس النواب العثماني سابقاً، وروحي عبد الهادي معاون حاكم مقاطعة القدس، وعارف الّشاشيبي مفتش الأوقاف، واسحاق الشهابي من الأعيان، وبدر الحسيني مأمور أوقاف القدس، وعبد القادر طهبوب من الأعيان، وعادل جبر من الأعيان، وعبد القادر العفيفي من الأعيان، والحاج عبد الرازق الشهابي محاسب اللجنة)[2]، وانبثق عن هذه اللجنة، لجان تطوف الأقطار العربية لجمع التبرعات، وكان يتم الإعلان عن أسماء الأشخاص في كل لجنة في الصحف الرّسمية في داخل فلسطين وفي الدّولة المستهدفة من قبل اللجنة[3]، كما كان يتم نشر بيانات المتبرعين في الصحف الرّسمية (أنظر الملحق رقم 8) وذلك تجاوزاً لأي تشكيك في عمل اللجان[4]

---

[1] وثيقة تحتوي على تقرير عن حالة المسجد الأقصى، 13/23/1,10/4/80.

*وردت أسماء أعضاء اللجنة في وثائق المجلس دون ذكر اسم العائلة، ووردت بنفس الطريقة في، العارف، 2009، ص53، دروزة، 1993، ص 572.

[2] وثيقة الشروع في عمارة المسجد الأقصى القدسي الشريف، 13/23/1,6/4/80.

[3] وثيقة بعنوان المسجد الأقصى في سوريا، 13/23/1,7/4/80.

[4] وقد تم تشكيل للجان أخرى مع كل مشروع ترميم بنفس الآلية المتبعة في اللجان السابقة لن يتسنى لنا طرحها بالتفصيل.

-مؤتمر المهندسين: طلب الحاج أمين الحسيني عقد مؤتمر يشمل كبار المهندسين ليتم إقرار مشروع ترميم المسجد الأقصى، وضم هذا المؤتمر بالإضافة إلى مهندسي اللجنة الفنية كلاً من: (المهندس محمود أفندي أحمد مندوباً عن وزارة الأوقاف المصرية عن لجنة الآثار، والمهندس مصطفى بك حمدي القطان عن اللجنة الملكية ووزارة الأشغال في مصر، كما استعان المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بمهندسين من حكومة فلسطين التي رشحت كلاَ من الخبير المهندس " Richmond" الذي كان يشغل منصب مساعد السكرتير العام في حكومة فلسطين، والمهندس "Ghay"عن دائرة الآثار في حكومة فلسطين والمهندس "Harrison" عن دائرة الأشغال)[1].

وعقد المؤتمر في (1342/7/17هـ-1924/2/23م)، ونوقشت المشاريع المقدمة باقتراح من المهندس كمال الّدين والتي تركزت حول الجامع الأقصى، وتضمن الاقتراح الأول هدم الجامع الأقصى وإعادة بناؤه من جديد، أما المشروع الثّاني تضمن إعادة التّرميم، وقررت إجراء ترميم للعقود وتقوية الأسس وتجديد الأوتار الخشبية وحفظ المقرنصات، وبينما فضَل كمال بك المشروع الأول، أقرت اللجنة بالإجماع المشروع الثّاني بالرغم من صعوبة تنفيذه، لما في المشروع الأول من مضيعة لقيمة المسجد التاريخية والّدينية والأثرية[2]، وقد يكون هذا الرأي هو السديد إذا ما تم الإستناد إلى القاعدة الأثرية التي تقول بالبقاء على المبنى القديم والحفاظ على مكونات المبنى الأصلية قدر الإمكان.

ثم اقترحت اللجنة الفنية بإحالة المشروع الثّاني بعد إقراره إلى شركة معمارية تتولى أعمال الإصلاح والتّرميم وقد وقع الخيار على شركة "Holsman" الألمانية، إلا أنها طلبت مبالغ طائلة لم يكن بمقدور المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى توفيرها، مما أدى إلى تكليف اللجنة الفنية بأعمال التّرميم عام (1343هـ-1925م)[3]، بالرغم من أن إحالة المشروع إلى شركة مختصة يتعبر خطوة مهنية من الدرجة الأولى وجيدة بمقياس اليوم.

---

[1] وثيقة الشروع في عمارة المسجد الأقصى القدسي الشريف، 13/23/1,6/4/80.

[2] وثيقة تحتوي على تقرير عن حالة المسجد الأقصى، 13/23/1,10/4/80.

[3] وثيقة الشروع في عمارة المسجد الأقصى القدسي الشريف، 13/23/1,6/4/80.

### 2.1.3.3 تمويل مشروع التّرميم للمسجد الأقصى:

استوجب إنجاز مشروع التّرميم فيما يخص المسجد الأقصى "الجامع الأقصى وقبة الصّخرة والمباني المحيطه به" توفير التّمويل لإنجاز هذا المشروع حيث لم تكن إيرادات الأوقاف تكفي لإنجاز المشروع مما استدعى توفير تمويل بطرق أخرى كما هو موضح أدناه:

### 3.1.3.3 التّمويل المؤقت:

وجه المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى دعوة عامة إلى المسلمين في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية والشمالية واستراليا[1]، لدعم مشروع ترميم الأقصى، وأرسل وفوداً إلى الأقطار الإسلامية (الحجاز، العراق، الأستانة، الهند) يطلب منهم التبرع من أجل إنجاز المشروع، وتعدت التبرعات الأقطار التي أرسلت إليها الوفود، وأرسلت الأموال من دول إسلامية ومن الجاليات الإسلامية في الدّول الغربية وكانت الدّول التي ساهمت في التبرع (الحجاز، سوريا، الهند، العراق، الكويت، البحرين، المحمرة[2]، سوريا، تركيا، مصر، المهاجرين في أمريكا، المسلمين في الصين مقاطعة يونان)[3]، بالإضافة إلى تبرعات من الملوك والرؤساء العرب مثل الشريف حسين بن علي "الحجاز"، الملك فيصل الأول "العراق"، صاحب السمو نظام حيدر آباد الدكن" الهند"، مولانا طاهر سيف الّدين "الهند"[4]، كما كان يتم جمع التبرعات من أهالي فلسطين من كل المدن تقريباً ، وكان المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى يقوم بنشر المعلومات الخاصة بالتبرعات لتشمل الاسم ومقدار التبرع في الصحف الّرسمية، كما احتوت سجلات المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى على بيانات دقيقة عن المتبرعين وحجم النفقات وكيفية الإنفاق.

---

[1] وثائق المجلس الشرعي الإسلامي، كتاب موجة إلى بلاد اليونان الصينيه، 13/24/1,15/4/80.

[2] المحمرة عاصمة الأهواز سابقا وهي تقع بين العراق وايران.

[3] وثائق المجلس الشرعي الإسلامي، الشروع عمارة المسجد الأقصى القدسي الشريف، سجل رقم 13/23/1,6/4/80. وثائق المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، رسالة مجيبة من بلاد يونان، 13/24/1,15/4/80.

[4] بيان المجلس الإسلامي الأعلى، 1928م، ص8.

### 4.1.3.3 الموارد الدّائمة:

سعى المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى إلى إيجاد موارد دائمة، لتغطية نفقاته وخاصة المتعلقة بعمليات التّرميم لاسيما فيما يخص المسجد الأقصى، ذلك بالإضافة إلى المصادر الرئيسة لموارد الأوقاف التي يشرف عليها المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، والتي يتم الحصول عليها عن طريق الأعشار الوقفية التي تجبى من الأراضي الوقفية، والإيجارة التي تأخذ بدل إيجار من الممتلكات الوقفية سواء كانت أراضي أو عقارات، واستبدال الوقف بغيره والذي يتم بهدف تحقيق عائد أكبر[1].

بالإضافة إلى ما سبق قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بإنشاء بعض المشاريع الاستثمارية مثل شراء أو بناء العقارات والمخازن التي تدر عائدات على الأوقاف تستطيع من خلالها الإنفاق على مشاريع التّرميم[2]، وكان أهم هذه المشاريع مشروع الفندق الكبير وكان الهدف من إنشائه توفير مصدر مالي دائم للإنفاق على ترميم المسجد الأقصى تحديداً[3]، بالإضافة إلى إنشاء دكاكين في سوق البزار، وأخرى في حارة النّصارى[4].

### 5.1.3.3 عمارة الجامع الأقصى:

تعرض الجامع الأقصى للعديد من التّغيرات بفعل الزلازل وتبدل الحكم، فكان هناك تفاوت بالاهتمام بالجامع الأقصى خلال توالي الخلفاء الملسملين فمنهم من أمر بتلبيس الأبواب بالذهب والفضة ومنهم من أمر بقلعها* لتوفير نفقات ترميم وصيانة الجامع الأقصى[5]، وكان من الواضح ضعف الاهتمام بالجامع الأقصى في بعض المراحل التاريخية لاسيما نهاية الحكم العثماني مما

---

[1] المهتدي، 2005، ص104.

[2] بيان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، سنة 1928م، ص8.

[3] بيان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، سنة 1929م، ص8.

[4] بيان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، سنة 1929م، ص10.

*عندما وقع زلزال عام (130هـ -747م)، أمر الخليفة أبو جعفر المنصور بقلع الصفائح الذهبية والفضية التي كانت على الأبواب وضربت دنانير ودراهم وأنفقت على ترميم الجامع الأقصى، لمعرفة المزيد عن تأثير التقلبات السياسية على الجامع الأقصى أنظر العارف، 2009، ص43،45،44.

[5] العارف، 2009، ص43.

أدى إلى وهنه وتصدعة حيث أصبح على وشك الانهيار الأمر الذي استدعى إجراء العديد من عمليات الإعمار والتّرميم وإعادة الإعمار للجامع الأقصى[1].

وعندما باشر المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى ترميم الجامع الأقصى، كان هناك أخطاء معمارية لأسلافهم إعتبرتها اللجنة الفنية قاتلة، أدت إلى حدوث خراب، ونذكر من هذه الأخطاء أن قبة الجامع الأقصى كانت تقوم على أعمدة رفيعة بالنسبة لسعة القناطر، وكذلك الأعمدة التي تحمل الأروقة والتي تعتبر غاية بالنحافة بالنسبة إلى المسافات الفاصلة بينها، ونضيف إلى ذلك نوع الحجر الذي كان يستخدم في صناعة الأعمدة والقواعد والتيجان والذي كان يصنع من الحجر المزي المحلي الذي لم يقوى على تحمل الثقل، وتشير التقارير أيضاً أن منطقة الأساسات من الجهة الغربية كانت تقوم على التراب مما أدى إلى ضعف قوة التماسك في منطقة الأساسات، أما بالنسبة لسقف الجامع وتحديداً في الرواق الشّرقي حيث بنيت الأقبية المتقاطعة خلال الاحتلال الصليبي للمسجد[2] والتي تم بناؤها بطريقة غير فنية مما أدى إلى انفصال صنجات* العقود المتعامدة بفعل ثقل الأتربة والرصاص مما أدى إلى حدوث شروخ في الأقبية المتقاطعة[3].

وقد لا يكون من المنطقي أن يتم محاسبة من سبقوا المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى على طريقة البناء وتحديداً أن بعض الأجزاء كالأقبية المتقاطعة والأساسات قد مضى على بناؤها أكثر من ثماني قرون.

وعندما باشر المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى أعمال التّرميم كان الضعف والوهن قد أصاب أجزاء كبيرة من الجامع الأقصى وتحديداً الأساسات التي ضعفت، والقبة التي تصدعت بفعل الزّمن، مما جعل الجامع الأقصى على رأس أولويات المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى وتضمنت عمليات التّرميم مايلي:

---

[1] لمعرفة المزيد عن التطور المعماري في الجامع الأقصى أنظر الحنبلي، 2009، ج2، ص11،16، العارف، 2009، ص41، Natsheh , 2000,p10,7,Burgoyne,1987,p77

[2] جاء بناء الأقبية المتقاطعة بطريقة مختلفة عن التخطيط الأصلي للجامع الأقصى الذي كان أيام العباسين والفاطمين.

*صنج أو Voussoir: لغة هي لبنة العقد، وهي حجارة صغيرة توضوع تحت القوس، وقد تكون من مادة غير الحجر يتكون منها و من غيرها بناء العقد .

[3] تقرير محمود باشا عن تعميرات المسجد الأقصى 13/37/1,93/4/80، رسالة من سكرتير المجلس الإسلامي إلى مدير الأوقاف حول عمارة الأقصى 13/39/1,123/4/80، تقرير بمناسبة افتتاح ترميم المسجد الأقصى عام 1944م، 13/37/1,94/4/80.

### 6.1.3.3 ترميم القبة:

تم ترميم قبة الجامع الأقصى في مرحلتين أساسيتين:

**المرحلة الأولى:**

تعرضت القبة إلى خراب كبير بفعل مرور الزّمن والعوامل الطبيعية تشير التقارير الهندسية للمجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى لعام (1342هـ-1924م)، أن القبة كانت متصدعة وكانت تشكل ضغطاً هائلاً على الأعمدة والتيجان مما أدى إلى حدوث َميلان في بعض الأعمدة تحت القبة بما يقارب العشرين سنتيمتر، وفي العام نفسه باشر المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بترميم القبة على اعتبار أنها "أنفس شيء في المسجد"[1]، وتضمنت أعمال التّرميم، تقوية أسس القبة بالإسمنت المسلح واستبدال أعمدة الرّخام وقواعدها وتيجانها بأعمدة جديدة، والتي جلبت من محاجر القدس من الحجر "المزي الأبيض"[2].

كما تم استبدال قوسين من الأقواس القديمة بأخرى جديدة من الإسمنت المسلح ملبسة بالحجر، أما الأقواس الأخرى فقد أنشئ تحتها أقواساً جديدة ترك بينها فراغ لقوس حامل من الإسمنت المسلح، واستبدلت قطع الشدادات بأخرى من الإسمنت المسلح تم تلبيسها بالحجر، كما رممت رقبة القبة وتم قصارتها بالإضافة إلى إصلاح سقف القبة الشّرقي، ومن ثم رصف رقبة القبة بالفسيفساء واستبدل البلاط الذي تحت القبة ببلاط من الرّخام[3].

**المرحلة الثّانية:**

وما إن انتهى ترميم القبة حتى حدث زلزال عام (1345هـ - 1927م)، الذي أدى إلى خراب الكثير من العمائر، مما حث المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى على فحص القبة بعد الزلزال، فتبين أن

---

[1] بيان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، عمارة قبة الأقصى وأماكن أخرى، 1928م، ص3.

[2] بيان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، عمارة قبة الأقصى وأماكن أخرى، 1928م، ص3.

[3] وثائق المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، تقرير رقم 3، 13/26/1,35/4/80- بيان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، عمارة قبة الأقصى وأماكن أخرى، 1928م، ص12، وثيقة خلاصة الكشف العام للأعمال التي يقتضيها مشروع المسجد الأقصى 13/؟/1,255/4/80.

القبة لم تصب بأي أذى بعد الزلزال، وأشارت التقارير بأن هذا يدل دلالة صريحة على أن أعمال التّرميم قد جرت على أكمل وجه وحسب الأصول الفنية، وأنها حمت القبة من الانهيار حسب تقدير المهندسين[1].

وبعد عشر سنوات في عام(1356هـ-1937م)، حدث زلزال آخر والذي كان خفيفاً مقارنة بسالفه، وكانت أعمال الصّيانة في القبة خلال الزلزالين لم تتعدى رصف بعض قطع الفسيفساء المتساقطة[2].

إلا أن حل عام (1367هـ-1948م)، حيث أصيبت القبه بأضرار نتيجة إلقاء اليهود قنابل أحدثت حريقاً حولها وأدت إلى تساقطت النوافذ الزجاجية[3].

وبالّرغم من إشراف فريق من الخبراء على عملية التّرميم، إلا أنه قد تم استخدام بعض المواد في عملية التّرميم مثل الإسمنت المسلح على نطاق واسع، قد لا يكون هذا الأمر مقبولاً من الناحية الأثرية حيث يمكن أن يستخدم هذا النوع من الإسمنت في بعض الحالات كإنشاء جدار أو تقوية الأسس، لا يمكن استخدامة في ترميم القباب الأقواس على سبيل المثال[4]، وذلك ليتسنى فصلها عن الأثر دون حدوث أضرار للمبنى الأصلي في حال تطلب الأمر أي ترميم آخر، كما لم يكن خيار اللجنة الفنية في استخدام الحجر المزي الأبيض في صناعة أعمدة الّرخام وقواعدها وتيجانها موفقاً، حيث تم استبدال هذا النوع من الحجر في الفترات التاريخية اللاحقة وذلك لأنه لا يقوى على حمل الأثقال[5].

### 7.1.3.3 ترميم أساسات وعقود الجامع الأقصى:

عانى مبنى الجامع الأقصى من ضعف في أساساته، وكان هذا الضعف من أبرز المشاكل التي استوجبت الإسراع في حلها، لاسيما أن الطبقة العليا من الجامع الأقصى بنيت على جدارين

---

[1] وثيقة الشروع في عمارة المسجد الأقصى الشريف، 13/23/1,6/4/80، العارف، 2009، ص60.

[2] وثيقة تتضمن رسالة من مفتش المعاهد الدينية إلى المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، 13/48/1,224/4/80.

[3] وثيقة تتضمن رسالة من مفتش المعاهد الدينية إلى المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، 13/48/1,224/4/80.

[4] زيادة عادل، أيار، 2016، مقابلة.

[5] رسالة من سكرتير المجلس الإسلامي إلى مدير الأوقاف حول عمارة الأقصى، 13/39/1,123/4/80.

ضعيفين يمتد على طولهما أعمدة مربوطة ببعضها بواسطة شدادات خشبية تعرضت مع مرور الزّمن للنخر مما أدى إلى تكبس الأعمدة والجدران[1].

وإزاء هذه الحالة قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بمشروع ترميم للجامع الأقصى عام(1342هـ -1924م)، وتضمنت عمليات التّرميم تقوية الأسس وتقويم الأعمدة المائلة وتجديد الأوتار الخشبية في الجزء السفلي من الجامع الأقصى لتقوية البناء، حيث تم تقوية الأقواس والأركان وتحديداً أساسات القبة بالإسمنت المسلح، حيث كان البناء العلوي يشكل ضغطاً هائلاً على أساسات الجامع الأقصى، وظلت الصّعوبات تظهر باستمرار، فما أن يتم الانتهاء من إصلاح شيء حتى يظهر شيء آخر يحتاج إلى التّرميم والإصلاح، ومع ذلك تم الانتهاء من المشروع وتم تقوية الأساسات قدر الإمكان[2].

ومن باب استمرار الصّيانة والحفاظ واصل المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في إجراء فحوصات لأساسات المسجد كلما استدعى الأمر، وتحديداً إذا كان الأمر يتعلق بكوارث طبيعية فبعد زلزال عام(1356هـ - 1937م)، الذي أدى إلى ظهور تصدعات تحديدا في الرواق الأوسط والشّرقي[3].
ومن الواضح أن المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى اعتمد في رؤيته حول التّرميم، البعد عن الهدم قدر الإمكان، مما زاد من صعوبة المهمة الملقاة على عاتقه، بالإضافة للعوامل الأخرى مثل التحديات الطبيعية كالزلازل، والصّعوبات المالية في بعض الفترات التي حالت دون إعداد مشاريع ترميم وقائية، واعتمدت على ما تقتضيه الحاجه فقط.

وقد تكون عملية التّرميم "Restoration" وحدها غير كافية، وإن كانت هي أحدى أهم الأساليب الأساسية التي يعتمد عليها لحماية المبنى إلا أنها جزء من عملية دقيقة يتم اللجوء إليها في المراحل التي يتعرض بها المبنى للتصدع أو التشقق أو التعرية أو التآكل[4]، والتي من المفترض أن لايصل إليها المبنى إذا ما تماشت عملية الترميم مع عملية الحفاظ "Preservation" جنباً إلى جنب ،

---

[1] بيان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، عمارة قبة الأقصى وأماكن أخرى، 1928م، ص2.

[2] وثيقة الشروع في عمارة المسجد الأقصى الشريف ،13/23/1,6/4/80، وبيان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، عمارة قبة الأقصى وأماكن أخرى، 1928م.

[3] تقرير بمناسبة افتتاح ترميم المسجد الأقصى عام 1944م، 13/37/1,94/4/80.

[4] المصري،م ، 2010، ص21.

حيث تعتبر عملية الحفاظ أعم وأشمل من عملية الترميم وذلك لأن عملية الحفاظ تحمي المبنى من تلف أو تلاشي أي عنصر ذات قيمة وتأثير من الناحية الفنية أو الأثرية وتحتاج عملية الحفاظ إلى تعاون من الجهات المسؤولة والمعماريين والمجتمع المحلي والقوانين والتشريعات[1]، حتى يتم الحفاظ على المبنى الأثري في الحاضر والمستقبل وتأمين الصّيانة الدّورية له، وتتضمن عملية الحفاظ عدة آليات تبدأ بتسجيل المباني وتحديد المناطق التي يجب الحفاظ عليها، ومن ثم توثيق حالة المبانى وجمع البيانات عنها، وإعداد المخططات والتصاميم التي تتوافق مع قوانين الحماية، ومن ثم اتخاذ القرار حول الأسلوب الذي سيتم العمل به[2]، وتحديد إذا ما كان المبنى يحتاج إلى صيانة أو ترميم أو هدم وإعاة بناء.

وقد استطاع المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى تنفيذ عمليات التّرميم، إلا أنه كان هناك قصور في عمليات الحماية الصّيانة الدّورية.

### 8.1.3.3 ترميم أروقة الجامع الأقصى:

بعد إجراء دراسة عن حالة الجامع الأقصى في عام (1342هـ-1924م)، اتضح أنه يعاني من إنحناءات في الأعمدة وتآكل في الشدادات الخشبية الرابطة بين الأعمدة مع انحراف بعض الأعمدة عن موقعها، ومع ذلك قد انصب الاهتمام داخل الجامع الأقصى على القبة وتمكين أركأنها المتصدعة التي كانت تشكل الخطر الأكبر [3].

وعلى أثر ظهور تشققات طولية بعد الزلزال عام (1345هـ-1927م)، في الرواق الأول من الجهة الغربية والرواق الثّاني الموازي له من نفس الجهة والرواق السادس، بالإضافة إلى الرواق الأوسط الذي حصل فيه تشققات من تحت الجسر الأول إلى الخامس في الحائطين الغربي والشّرقي، باشر المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بعملية التّرميم وهدم الجدار القائم غرب القبة وصب أساساته من جديد واستبدال بعض الأعمدة، كما تم تحكيم وتجديد جمالونات السقف الشمالي[4].

---

[1] عفيفي، بدون تاريخ، ص1.

[2] المصري، م، 2010، ص28.

[3] تقرير عن العمارة والأعمال التي جرت 1926م،1927م ، تقرير عن عمارة المسجد الأقصى لشهر تموز 1927م، 13/27/1,272/4/80.

[4] تقرير عن العمارة والأعمال التي جرت 1926م، 1927م، تقرير عن عمارة المسجد الأقصى لشهر تموز 1927م، 13/27/1,272/4/80.

ولم ينتهي الأمر بزلزال عام (1345هـ-1927م)، ففي عام عام (1356هـ-1937م)، حدث زلزال آخر أدى إلى أضرار كبيرة داخل أروقة الجامع الأقصى، مما استدعى المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى للاستعانة بإدارة حفظ الآثار العربية في مصر وتم إرسال كلاً من السيد محمد نافع وكيل الإدارة وعبد الفتاح حلمي مفتش الهندسة في إدارة حفظ الآثار[1]، لتقديم تقريرهم عن مواضع الخلل في الجامع الأقصى والتي كانت تتركز في القسم الشّرقي والرواق الأوسط، حيث أن القسم الشّرقي ظهر فيه تشققات خطيرة في الأقبية المتقاطعة .

وبعد الدّراسة تم تقديم اقتراح بهدم الأروقة وإعادة بنائها، حيث كان من المتعذر ترميمها، ووافق آنذاك المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى على هذا المشروع، وتم إعادة بناء الجهة الشّرقية حسب التخطيط الأصلي لها بالعهد العباسي، وتغطية السقف بالجملون الخشبي الذي تعلوه صفائح الرصاص(أنظر اللوحة رقم 1.3).

أما بالنسبة للرواق الأوسطفقد حدث ميلاً خطيراً في الأعمدة الحاملة للعقود، فلم تقوى على مقاومة الثقل بسبب مادة حجر البناء، واستبدلت بأعمدة وقواعد وتيجان من الرّخام تم استيرادها من إيطاليا بمواصفات عالية الجودة (أنظر الشّكل رقم 2.3)[2]، أما بالنسبة للسقف فقد استبدل الجملون الخشبي بجملون مصنوع من الحديد (أنظر الشّكل رقم 1.3)، وتم نقشه وتذهيبه من الداخل بطراز قريب من الطّراز الفاطمي(أنظر اللوحة رقم 2.3)، وافتتح مشروعالتّرميم الخاص بالقسم الشّرقي والرواق الأوسط عام (1363هـ-1944م).

مع حلول عام(1367هـ - 1948م) تعرض الجامع الأقصى لبعض الأضرار بفعل القاء قنابل من قبل اليهود عليه.

[1]تقرير محمود بك أحمد مدير إدارة حفظ الآثار العربية بالقاهرة حول المسجد الأقصى 13/4/1,368/4/40/80.

[2]تقرير بالكشف عن حالة المسجد الأقصى عام 1938م، 13/38/1,115/4/80/، تقرير مقدم من عبد الفتاح حلمي مدير حفظ الآثار بمناسبة تجديد القسم الشرقي والأوسط عام1944م، 13/46/1,296/4/80/، شروط ومواصفات أعمدة الرخام للمسجد الأقصى، 13/38/1,105/4/80.

وبالّرغم من أن المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى قد استبعد خيار الهدم من خطته المعمارية إلا أن متتطلبات الحفاظ على الجامع الأقصى جعلته مجبراً على تغيير رؤيته للحفاظ على الجامع الأقصى، ويتضح مما سبق أن اقتراح المهندس التركي كمال الّدين بهدم المبنى وإعادة بنائة قد تم تنفيذه بطريقة غير مباشرة وإن كان لم يتم هدم المبنى بشكل كامل، إلا أن جزءاً كبيراً من المبنى استبدل بمبنى جديد[1].

ويمكن إجمال نشاط المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في الجامع الأقصى بالنقاط التالية:

- قام المجلس عام (1342هـ-1924م)، بتقوية أسس قبة الجامع الأقصى، واستبدال أعمدة الّرخام وقواعدها وتيجانها بأعمدة جديدة، كما تم استبدال قوسين من الأقواس القديمة بأخرى، كما رممت رقبة القبة وتم قصارتها بالإضافة إلى إصلاح سقف القبة الشّرقي، ومن ثم رصف رقبة القبة بالفسيفساء واستبدل البلاط الذي تحت القبة ببلاط من الّرخام.
- قام المجلس عام (1342هـ-1924م)، بتقوية أسس الجامع الأقصى، وتقويم الأعمدة المائلة وتجديد الأوتار الخشبية في الجزء السفلي من الجامع الأقصى لتقوية البناء، كما تم تقوية الأقواس والأركان بالإسمنت المسلح.

- قام المجلس عام (1345هـ- 1927م)، بهدم الجدار القائم غرب القبة وصب أساساته من جديد واستبدال بعض الأعمدة، كما تم تحكيم وتجديد جمالونات السقف الشمالي.
- قام المجلس عام (1356هـ-1937م)، هدم الرواق الشرقي وإعادة بنائه، وتغطية السقف بالجملون الخشبي الذي تعلوه صفائح الرصاص.
- قام المجلس عام (1356هـ-1937م)، باستبدال أعمدة وقواعد وتيجان الرواق الأوسط بأخرى مصنوعة من الّرخام تم استيرادها من إيطاليا، كما تم تغطية السقف بجملون مصنوع من الحديد بدلاً من الجملون الخشبي، وتم نقشه وتذهيبه.

[1] هاميلتون، 2009، ص4.

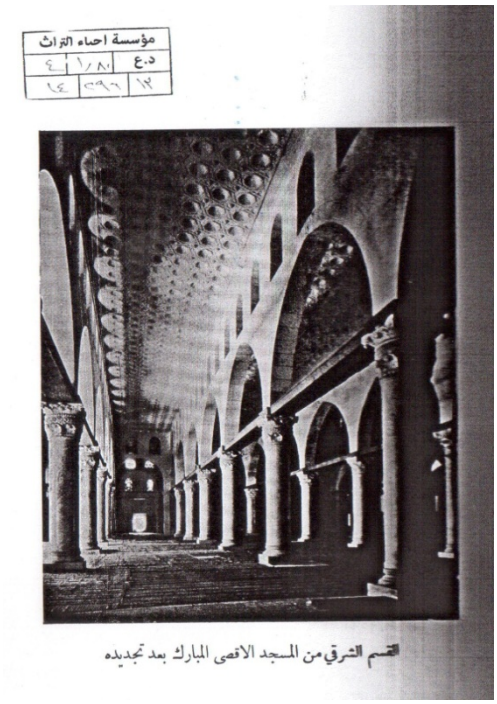


اللوحة (1.3) صورة للقسم الشّرقي في الجامع الأقصى بعد تجديده[1]

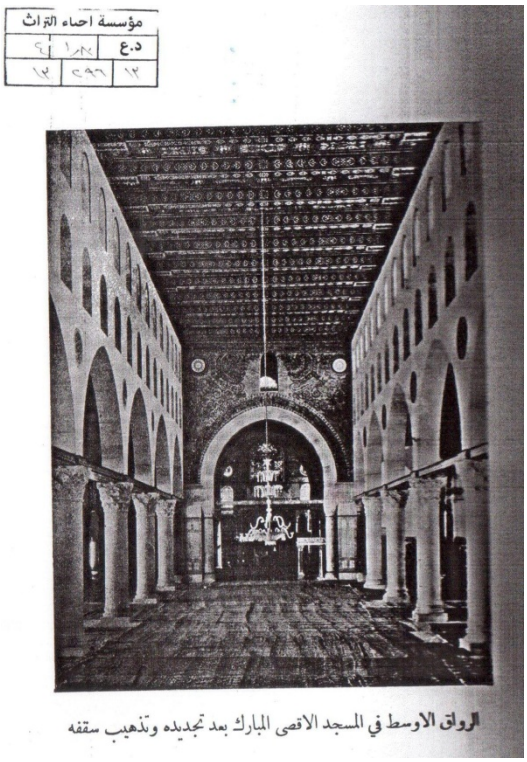


اللوحة (2.3) صورة للرواق الأوسط للجامع الأقصى بعد تجديده[2]

[1] وثائق المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، 13/46/1,296/4/80.

[2] وثائق المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، 13/46/1,296/4/80.

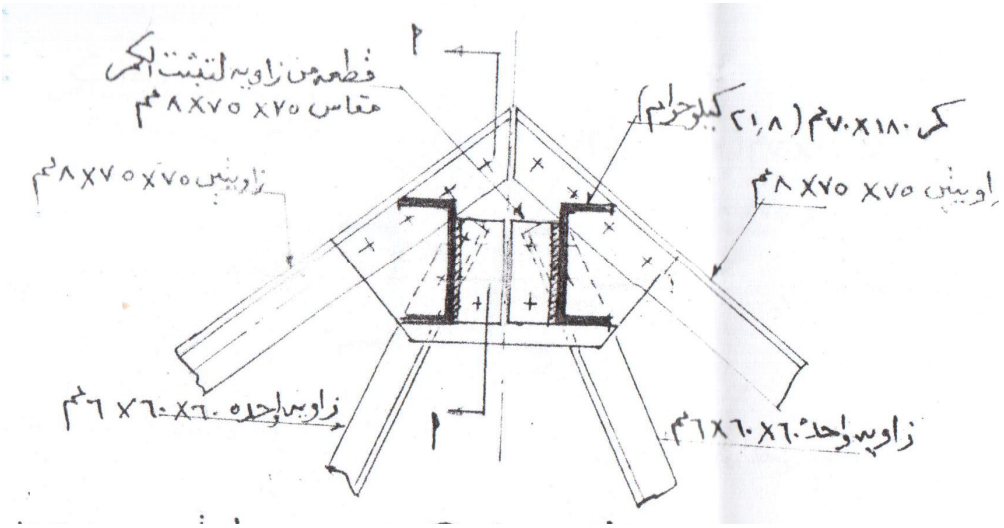


الشّكل (1.3) تفاصيل المسقط الأفقي لجملون القسم الأوسط[1]

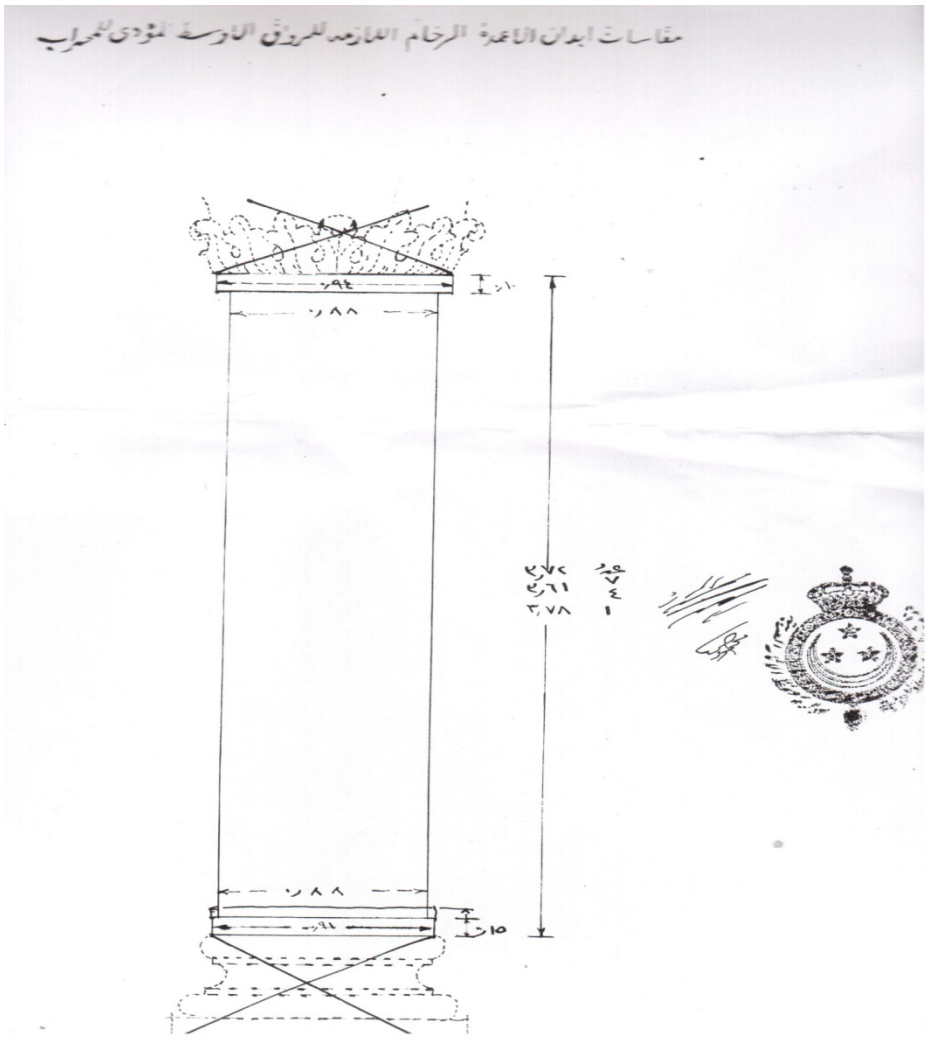


الشّكل (2.3) شكل أعمدة الرّخام المستوردة من إيطاليا[2]

[1] وثائق المجلس الإسلامي الأعلى، 13/40/1,369/4/80.

[2] وثائق المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، 13/38/1,105/4/80.

### 9.1.3.3 عمارة قبة الصّخرة[1]:

قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بترميم قبة الصّخرة خلال مرحلتين:

1. مشروع ترميم عام (1342هـ - 1924م): وتضمن إصلاح صفائح الرصاص التي كانت تعلو القبة والتي يقوم مقامها اليوم صفائح النحاس المطلي بالذهب، وكانت صفائح الرصاص تسمح بترشح مياه الأمطار إلى داخل القبة، الأمر الذي أدى إلى خراب الهيكل الخشبي الداخلي للقبة والسقف الخشبي المثمن اللذان تم ترميمهما خلال المشروع، وكان من أبرز التّرميمات في تلك الفترة هو إصلاح الفسيفساء والزخارف من الداخل، وإصلاح القاشاني الذي خرب بفعل العوامل الجوية بالإضافة إلى إصلاح النوافذ التي تأثرت بالعوامل الجوية وتكاثفت عليها الغبار فأصبحت مظلمة مما استدعى تغيير عشرة منها، كما تم ترميم الركن الشّرقي الشمالي لصحن الصّخرة وتم استبدال أحجار قديمة[2] بأخرى جديدة خلال عملية التّرميم، كما تم إصلاح الفسيفساء التي تزين أرض الباب الجنوبي أحد الأبواب الأربعة لقبة الصّخرة[3].

2. ترميم عام (1356هـ - 1937م): يظهر من خلال تقارير المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى الصّادرة في أعوام الثلاثينات والأربعينات أن التّرميمات الأولى التي جرت في سنوات العشرينات لمبنى قبة الصّخرة لم تكن ناجعة بما فيه الكفاية واعتبروها المهندسين مليئة بالأغلاط الفنية، وبعد زلزال (1356هـ-1937م)، باشر مندوبي دائرة حفظ الآثار العربية بمصر بفحص قبة الصّخرة، وكان على رأسهم المهندس محمود أحمد باشا الذي صدم لحالة الوهن التي أصيبت بها قبة الصّخرة، وكتب تقرير وفيه انتقاد صريح لخطة التّرميم الأولى التي أعدها كمال الّدين بك وتحديداً فيما يخص القاشاني الذي يكسو الجدران من الخارج ووصفها بأنها لا تتعدى عملية "الترقيع" ويضيف قائلاً :

---

[1] لمعرفة المزيد عن قبة الصخرة أنظر: الحنبلي، 2009، ج2، ص16، العارف، 2009، النتشه، 2002م، Creswell,1932, Grabar and Nuseibeh,1996, Richmond,1924

[2] كانت هذه الأحجار مأخوذة من بنايات قديمة احتوت على نقوش لا تتناسب مع مكانة قبة الصخرة، استخدمت في عمليات ترميم جرت لقبة الصخرة قبل ولاية المجلس الشرعي الإسلامي، مما استدعاهم لاستبدالها.

[3] وثيقة تتضمن الأغلاط الفنية في تعميرات المسجد الأقصى، 13/؟/1,301/4/80، وثيقة عن عمارة المسجد الأقصى القدسي الشريف 13/23/1,8/4/80، وثيقة تتضمن تقرير عن أعمال الهيئة الفنية عام 1935م، 13/25/27/4/80، وثيقة تتضمن تقرير الهيئة الفنية عام 1927م، 13/27/1,272/4/80.

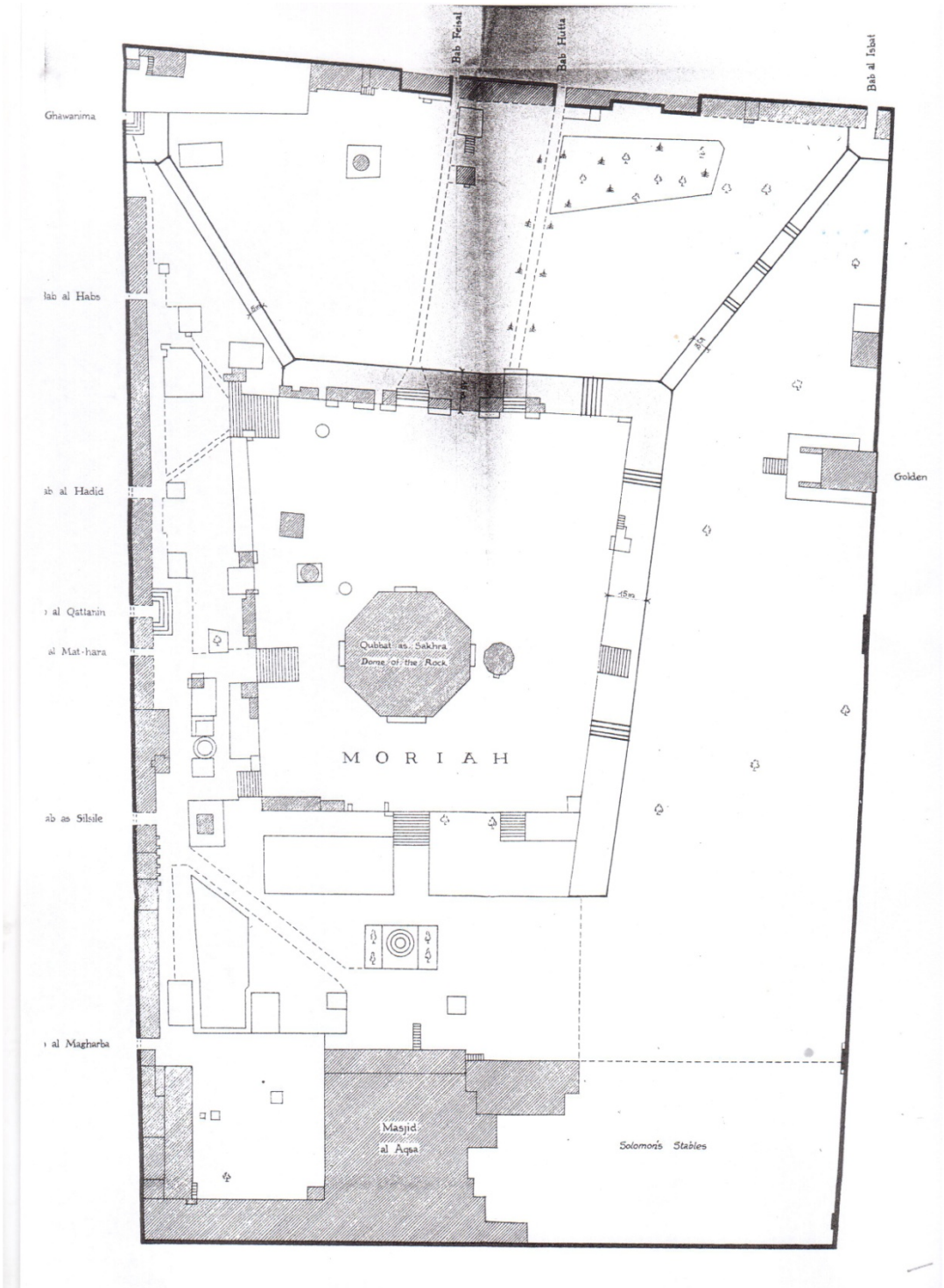


الشكل (3.3) مخطط للمسجد الأقصى صمم بأمر من حكومة فلسطين عام 1942م[1]

[1] وثائق المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، 13/42/1,145/4/80.

*"كنت واثقاً الوثوق كله إلى ما قبل عشرة أيام أن المرحوم كمال الّدين قد درس هذه النقاط[1] دراسة وافية وأعد للإصلاحمشروعاً كاملاً من جميع النواحي لا ينقصه إلا التنفيذ الذي دعيت الآن للقيام به، فإذا بي الآن أقف أمام مشروع خيالي لو نفذ لأقام علماء الآثار في جميع الأقطار وأقعدهم ولأدى لاقتراف أكبر جريمة أثرية شهدها التاريخ واقعة على أفخم أثر في العالم، لكن الله سلم"*[2].

وكان من المفترض أن لا يكون تقرير محمود أحمد باشا صادما لإدارة المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى التي كانت على علم بوضع قبة الصّخرة، من خلال تقرير دائرة الآثار القديمة في حكومة فلسطين الصادر (1354/6/22هـ - 1935/9/21م)، والذي أشار لمجمل الملاحظات الواردة في تقرير محمود أحمد باشا، والذي جاء فيه أن قبة الصّخرة كانت تعاني حالة من الشيخوخة، فعلى المستوى الأرضي كانت كسوة الّرخام من داخل وخارج القبة آيلة للسقوط، بالإضافة إلى ألواح الّرخام التي تستر الأقواس والعقود التي تتوسط الرواقين المحيطين بالاسطوانة الملتفة حول الصّخرة المشرفه، أما بالنسبة للقبة فقد كانت تعاني الفسيفساء من خراب كبير، ووصفها محمود بيك بتقريره بأنها اسم بغير مسمى، كما لاحظ بعض الأخطاء الفنية كوجود قضبان من الحديد أدخلت بطريقة غير فنية في البناء، أما من الخارج فكانت المزاريب المخصصة لتصريف مياه الأمطار مسدودة، بالإضافة إلى خراب كسوة الرصاص في السقف التي ترشح مياه الأمطار للداخل، مما أدى إلى خراب مونة البناء وامتداد الضرر للقاشاني الذي كان يعاني تآكل وخاصة في رقبة القبة حيث أن الشبابيك في الرقبة ترشح مياه الأمطار من خلال الثقوب، مما أدى إلى حدوث بعض الشروخ في رقبة القبة[3].

رغم انطلاق خطة إصلاح قبة الصّخرة، إلا أنها لم تجري كما أرادها المهندس محمود بيك حيث تم إجراء بعض الإصلاحات في قبة الصّخرة، مع استمرار معظم المشاكل، مما أدى إلى قيام السيد عبد الفتاح حلمي بإعداد تقرير ثانٍ عام (1366هـ - 1947م)، عن حالة قبة الصّخرة حيث أوضح

---

[1] المقصود بها مقاسات القاشاني وتركيب المادة المصنوع منها وطريقة الصنع والرسم واللون وتكوين المادة البراقة على سطحة مع ضمان مقاومة القاشاني للأحوال الجوية السائدة في مدينة القدس، وثيقة رقم 13/46/1,204/4/80.

[2] وثيقة تتضمن تقرير من محمود احمد مهندس في دائرة الآثار العربية في مصر عن حالة قبة الصخرة وما تقتضيه من إصلاح، 13/46/1,204/4/80.

[3] وثيقة تتضمن رسالة إلى شخص اسمه نافع بك تتضمن شرح عن حالة قبة الصخرة، 13/35/1,83/4/80.

أن ليس بقبة الصّخرة من الناحية الإنشائية خطر يداهمها، إلا أن عوامل الضعف والانحلال تسير فيها بخطى واسعة وذلك، من خلال العطب الذي أصاب بعض أخشابها ومبانيها وزخارفها والسّبب الرئيسي في ذلك هو ترشيح مياه الأمطار إلى الداخل بسبب خراب ألواح الرصاص الخارجية بالإضافة إلى تفكك بلاط القاشاني الذي يكسو الواجهات وتساقط الكثير منها.

وهذا يقتضي أولاً ضرورة إصلاح ألواح الرصاص بأخرى مصنوعة من النحاس وأحكام تغطيتها من الخارج وإصلاح الهيكل الخشبي للقبة وترميم القاشاني، وكان اقتراحه باستبدال ألواح الرصاص التي تغشى القبة بأخرى مصنوعة من النحاس الذي يقاوم التقلبات الجوية بالإضافة إلى إصلاح القاشاني والفسيفساء[1]، ولم تتم هذه الإصلاحات، ولم يتسنى للباحثة معرفة السّبب.

وزاد الأمر سوءا عام (1367هـ - 1948م)، حين اخترقت قنابل اليهود القبة واحدثت فيها فجوة كبيرة من الجهة الغربية وأدت إلى تساقط النوافذ*[2].

### 10.1.3.3ترميم مآذن المسجد الأقصى:

للمسجد الأقصى أربعة مآذن تتوزع ثلاث في الجدار الغربي وواحدة في الجدار الشمالي، تضررت هذه المآذن بفعل مرور الزّمن والعوامل الطبيعية "الزلازل"، فكان لها نصيب من التّرميم والإعمار في فترة المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، على النحو التّالي:

### 1.10.1.3.3 مئذنة باب الأسباط (الصلاحية):

تقع في الجهة الشمالية الشّرقية من المسجد الأقصى (أنظر الخارطة رقم 2.3)، بنيت في العصر المملوكي عام (769هـ -1367م)[3].

---

[1]وثيقة تتضمن تقرير عن حالة قبة الصخرة من عبد الفتاح حلمي مدير الآثار العربية في مصر، 13/47/1,221/4/80.

[2]وثيقة تحوي رسالة من مفتش المعاهد الدينية إلى المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، 13/48/1,224/4/80.

*بقيت نوافذ قبة الصخرة على حالها حتى تم ترميمها في العهد الأردني في العقد السابع من القرن العشرين.

[3]لمعرفة المزيد عن المئذنة الصلاحية أنظر الحنبلي،2009، ج2، ص26، العارف، 2009، ص84،
Ntsheh, 2000, I, I, 641,644.

ومن أسمائها المئذنة الصلاحية ومئذنة بركة بني إسرائيل[1]، تم البدء بترميمها عام (1345هـ-1926م) حيث تم تجديد مدخلها الذي كان قسماً كبيراً من أحجاره المقرنصة مفقوداً، حيث تم نحت أحجار مقعرة ومدورة ودساتير للمأذنة، بالإضافة إلى تجديد القبة التي تعلو المئذنة، وبعد زلزال عام (1246هـ-1927م)، تشققت شرفة المئذنة وتساقطت بعض أحجارها مما إستوجب هدم رقبة المئذنة من تحت الشرفة ببضع أمتار، إعادة بنائها بعد رفع القبة التي عُمل لها سقاله من الخشب بشكل خاص تمهيداً لهدم الجزء متشقق منها، وكان ذلك في شهر آب من نفس العام[2].

### 2.10.1.3.3 مئذنة الغوانمة[3]:

تقع مئذنة الغوانمة بالجهة الشمالية الغربية من المسجد الأقصى بجانب باب الغوانمة (أنظر الخارطة رقم 2.3)، بنيت في العصر المملوكي سنة (696هـ-698هـ/1297م-1299م).

ومن أسمائها منارة قلاوون ومنارة السرايا، وقد رممها المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بعد زلزال (1246هـ-1927م)[4]، وبعد حدوث الزالزال ازدادت التشققات في منطقة القبة وشرفة المئذنة مما استدعى الإسراع في ترميمها وتم هدم الجزء قبة المئذنة وجزء من رقبتها وإعادة بنائة وكان ذلك متزامن مع ترميم مئذنة باب الأسباط[5].

### 3.10.1.3.3 مئذنة باب السّلسلة[6]:

---

[1]وثائق المجلس الإسلامي، تذكر المئذنه في معظم التقارير باسم مئذنة إسرائيل- وثيقة تتضمن تقرير الهيئة الفنية عام 1927م/13/27/1,272/4/80، وثيقة عن العمارة والأعمال التي جرت عام 1926م،1927م، 13/27/1,272/4/80، العارف، 2009، ص84.

[2]وثيقة تتضمن تقرير الهيئة الفنية شهر حزيران عام 1927م، 13/27/1,272/4/80، وثيقة تتضمن تقرير الهيئة الفنية تقرير لسير عمل عمارات المسجد الأقصى لشهر آب عام 1927م، 13/27/1,272/4/80، وثيقة تتضمن تقرير الهيئة الفنية عن سير التعميرات في المسجد الأقصى لشهر نيسان 1927م، 13/27/1,273/4/80، العارف، 2009، ص84.

[3]لمعرفة المزيد عن مئذنة باب الغوانمة أنظر الحنبلي، 2009، ج2، ص26، العارف، 2009، ص83.

[4]بالرغم من ان قبة مئذنة باب الغوانمة كانت متشققة قبل الزلزال،لكن تبعاً لأولويات المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى تم تأجيلها.

[5]العارف، 2009، ص83، تذكر المئذنه في معظم التقارير باسم مئذنة السرايا، وثيقة تتضمن تقرير الهيئة الفنية عن سير التعميرات في المسجد الأقصى لشهر تموز 1927م، 13/27/1,272/4/80، وثيقة تتضمن تقرير لسير عمل عمارات المسجد الأقصى لشهر آب عام 1927م، 13/27/1,272/4/80، وثيقة تتضمن تقرير الهيئة الفنية عن سير التعميرات في المسجد الأقصى لشهر نيسان1927م، 13/27/1,273/4/80.

[6]لمعرفة المزيد عن مئذنة باب السلسلة أنظر الحنبلي، 2009، ج2، ص26، العارف، 2009، ص83.

تقع مئذنة باب السلسله في الجهة الغربية للمسجد الأقصى فوق باب السكينة بين باب السّلسلة والمدرسة الأشرفية (أنظر الخارطة رقم 2.3)، بنيت بالعصر المملوكي على يد الأمير تنكز الناصري في عهد السلطان الملك
الناصر محمد بن قلاوون في سلطنته الثّالثة، عام (730هـ-1329م)، وهذا ما ورد في النقش الموجود في الجهة الشّرقية من قاعدة المئذنة[1].

ومن أسمائها مئذنة باب السكينة ومئذنة منارة المحكمة، وقام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى ما بين عام (1923م-1924م)، بترميم المئذنة التي كانت آيلة للسقوط حيث أن أجنحة المئذنة وسقفها وأعمدتها كانت متشققه، كما توضح تقارير المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بأنها رممت ما بين عامي (1926م-1927م)، حيث تذكر التقارير بأن قسماً كبيراً منها كان آيلاً للسقوط، ومع حدوث زلزال عام (1346هـ- 1927م)، تشققت رأس المئذنة شق نصفي بالجهة الشمالية الجنوبية يقرب عرضه 1,5سم، وتم ترميم المئذنة باستخدام مواد تتكون من الكلس المصول.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ففي عام (1363هـ- 1944م)، تم الكشف الهندسي على المئذنة وتبين وجود خلل في القسم العلوي للمئذنة، ويوضح التقرير أن هذا الخلل نتج عن هزة أرضية بشكل أساسي، وهناك أسباب أخرى مثل ضعف البناء في بعض أجزاء المئذنة كمنصة المؤذن التي لم تبنى بشكل سليم، بالإضافة إلى ظهور تشققات بالجدار الأساسي والشبابيك الخارجية[2].
تم ترميم المئذنة عن طريق تدعيم الشقوق بالإسمنت من دون هدم الأجزاء المتشققة وتحديداً الجزء العلوي، وذلك للحفاظ على هذه المئذنة الأثرية[3].

[1] العارف، 2009، ص83.

[2] العارف، 2009، ص83، وثيقة عن عمارة المسجد الأقصى، 13/23/1,8/4/80، وثيقة تتضمن تقرير عن الأعمال التي جرت ما بين عام 1926م-1927م، 13/27/1,272/4/80، وثيقة تتضمن تقرير الهيئة الفنية عن سير التعميرات في المسجد الأقصى لشهر تموز 1927م، 13/27/1,272/4/80، وثيقة تتضمن تقرير هندسي عن مئذنة باب السلسه 28-4-1944م، 13/44/1,180/4/80.

[3] وثيقة تتضمن مراسلة من مدير الآثار العربية إلى رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، 13/44/1,168/4/80.

### 4.10.1.3.3 مئذنة باب المغاربة[1]:

تقع مئذنة باب المغاربة جنوب غرب المسجد الأقصى (أنظر الخارطة رقم 2.3) بنيت في العصر المملوكي بناها القاضي شرف الّدين عبد الرحمن بن الصاحب الوزير فخر الّدين الخليلي عام (677هـ -1278م) في عهد السلطان الملك السّعيد ناصر الّدين محمد بركة خان[2].

تسمى أيضاً المئذنة الفخرية[3]، قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى عام 1924م، بهدم الجزء العلوي فوق شرفة المئذنة والذي كان مائلاً وآيلاً للسقوط، كما تم نقش المئذنة وتزينها بعد الهدم وإعادة البناء، أما بالنسبة لمونة البناء فقد تم إعادة استخدام الأحجار الصالحة بالإضافة إلى أحجار جديدة، وتم استخدام الإسمنت الملسح، ولم يذكر في تقارير المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى "في حدود علم الباحثة" إذا ما تم ترميم المئذنة بعد زلزال عام (1346هـ -1927م) أو زلزال عام (1356هـ - 1937م)[4].

### 11.1.3.3 المدارس المحيطة بالمسجد الأقصى:

يحيط بالمسجد الأقصى مجموعة كبيرة من المدارس، معظمها بنيت في العصر المملوكي، منها ماهدم بفعل الزّمن ومنها طمر جراء البناء فوقها[5]، وأسندت إلى هذه المدارس وظائف متعددة، فكانت تستخدم كمساجد، وتحول بعضها إلى زوايا واستخدم بعضها كمكاتب لمؤسسات، وجزء منها أصبح بيوتاً للسكن.

وأهتم المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى ببعض هذه المدارس بشكل متفاوت فمنها من لاقت اهتماما أكثر من غيرها تبعاً للدورها الوظيفي، ومن هذه المدارس:

---

[4] لمعرفة المزيد عن مئذنة باب المغاربة أنظر الحنبلي، 2009، ج2، ص26، العارف، 2009، ص82، Burgoyne,1987, 270-272

[2] العارف، 2009، ص82.

[3] العارف، 2009، ص82، وثيقة عن المئذنة الفخرية، 13/24/1,26/4/80.

[4] وثيقة تتضمن عقد المقاوله لهدم وإعادة بناء المئذنة الفخرية، 13/24/1,19/4/80.

[5] وثيقة تتضمن تقرير عن عمارة المسجد الأقصى، 13/23/1,8/4/80.

### 1.11.1.3.3 المدرسة الملكية* (الجوكندار)[1]:

تقع في الجهة الشمالية للمسجد الأقصى بين المدرسة الفارسية والأسعردية (أنظر الخارطة رقم 2.3)، بنيت في العصر المملوكي، عام (748هـ/1344م)، أولها المجلس الإسلامي الأعلى اهتمام، وكانت من أول المدراس التي تم ترميمها حيث كانت المدرسة الملكية قد وصلت لحالة من الوهن والضعف مما كلف المجلس الكثير من الوقت والمال لكثرة الأجزاء المهدومة والمتشققة والأحجار المفقودة والبالية شرع عام (1344هـ - 1926م)[2]، بترميمها على اعتبار أنها من الآثار النفيسة الخالدة، حيث تم ترميم الحائط الشمالي لصحن المدرسة وعقود وأبواب الغرف المجاورة له، وكذلك العقد المجاور للضريح وتم بناء القاعة والوسطى وتجديد المقرنصات التي تزين قبتها ومحرابها الذي أعيد بنائه، وتم بناء الواجهة الجنوبية وتركيب درج لمدخلها وعقد قبة الشرفة التي تعلو الباب، أما القبة الغربية فقد تم تحريرها وإعادة كسائها بالإسمنت، كما تم تجديد المدخل والسلم الحجري[3].

حيث ظهرت أثناء التّرميم غرف كانت مطمورة بالردم* تم عمل جسور لها من الإسمنت المسلح لتقوية الضعيف منها، وتم تجديد أغلب أجزاء المدرسة وعمل تدعيمات للعمدان والتيجان والقواعد والمقرنصات الداخلية والخارجية[4].

أما بالنسبة لمونة البناء فقد تم استخدام الشيد والجير والجبس للتزين والإسمنت للتدعيم وبناء الجسور، والنحاس للروابط والشدادت، والحديد للقضبان، والحجر الذي تم نحته ودقه لعمل الأعمدة الحجرية والقواعد والتيجان والأقواس والمقرنصات مما تتطلب الكثير من الوقت والمال[5].

---

*ذكرت المدرسة الملكية في تقارير المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى باسم المدرسة المالكية.

[1]لمعرفة المزيد عن المدرسة الملكية أنظر الحنبلي، 2009، ج2، ص38، العارف، 1999، ص246، العسلي، 1981، ص228.

[2]قام المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى باسترجاع المدرسة الملكية من عائلة "جاويش الخانجي"، بعدما تفاوض مع أولاد المستأجر موسى جاويش لترك المبنى مقابل مئة جنيه مصري كتعويض.

[3]وثيقة تتضمن تقرير عن الأعمال التي جرت ما بين عام 1926م،1927م، 13/27/1,272/4/80، وثيقة تتضمن تقرير الهيئة الفنية عن سير التعميرات في المسجد الأقصى لشهر نيسان1927م، 13/27/1,273/4/80.

*ذكرت تقارير المجلس أنه أثناء التحري عن الفسيفساء المطمورة من عهد السلطان سليمان، وجد قبواً كبيراً مدخله في الحائط الشرقي لصحن المدرسة يمتد تحت الصحن للجهة الجنوبية.

[4]وثيقة تتضمن إتفاقية بين الأوقاف والمستأجرين، وثيقة تتضمن بيان عن سير عمارة المدرسة الملكية، 13/23/2,30/20.

[5]وثيقة تتضمن تقرير عن الأعمال التي جرت ما بين عام 1926م-1927م، 13/27/1,272/4/80، وثيقة تتضمن تقرير الهيئة الفنية عن سير التعميرات في المسجد الأقصى لشهر نيسان1927م، /13/27/1,273/4/80.

أما اليوم فقد تحولت عن دورها كمدرسة، وأصبحت داراً للسكن حيث يقطن فيها عائلة الخطيب[1].

### 2.11.1.3.3 المدرسة الأشرفية (السّلطانية)[2]:

ووردت في وثائق المجلس باسم مدرسة قايتباي[3]، تقع إلى الغرب من المسجد الأقصى بين باب السّلسلة وباب السكينة (أنظر الخارطة رقم 2.3)، بنيت واكتملت في العصر المملوكي عام (887هـ-1482م)[4].

في عام (1351هـ-1933م)، قرر المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى اتخاذها مقراً لدائرة الأوقاف إلا أنه عدل عن هذا القرار[5]، وفي عام (1352هـ-1934م)، باشر المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بفحص المبنى الذي كان يحتاج إلى أعمال صيانة في الجدران والأبواب والنوافذ وتجديد المواسير وإصلاح البلاط، وإنجاز أعمال الصّيانة بالإضافة إلى ترميم سقف المدرسة حيث تم إعادة صبه بالإسمنت المسلح، ومن ثم إعادة بناء جدران بعض الغرف.

استمرت التّرميمات حتى عام (1357هـ-1938م)، وفي هذا العام تم إعادة ترميم سطح المدرسة مرة أخرى*[6].

أما بالنسبة لمونة البناء، فقد تم استخدام الأحجار الموجودة سابقاً بعد تصليحها وجعلها مسمسمة لإنشاء الجدران، والإسمنت والرمل لإنشاء الجدران ومد الأرضيات، والإسمنت للقصارة، والإسمنت

---

[1] يوسف، 2010، ص188.

[2] لمعرفة المزيد عن المدرسة الأشرفية أنظر الحنبلي، 2009، ج2، ص284،99،35، العارف، 1999، ص255، العسلي، 1981، ص157، النتشة، 2011، Walls, A,1984, pp,7,12 ,Burgoyne, M, 1987

[3] وثيقة تتضمن إعلان مناقصة لتعميرات في مدرسة قايتباي "السلطانية"، 13/43/2,25/20.

[4] العارف، 1999، ص255،256.

[5] في عام 1933م، كان يسكنها الشيخ سعيد درويش وطلب منه إخلاء المدرسة، ولكنه رفض، ولم يستطيع المجلس أن يجبره على التخلي عن السكن فيها بموجب القانون إلا بنهاية السنه الهجرية، وخلال ذلك الوقت عدل المجلس عن اتخاذها مقراً للأوقاف، وتم الموافقه على جعلها قسم من مدرسة دار الأيتام وتخصيصها للإناث.

[6] وثيقة تتضمن الشروط الفنية اللازمة للمدرسة قايتباي، وثيقة تتضمن كشف نهائي للأعمال اللازمة في المدرسة، 13/43/2,25/20./ وثيقة تتضمن رسالة من كيل مأمور أوقاف القدس إلى مدير الأوقاف العام، وثيقة تتضمن رسالة من مأمور الأوقاف إلى رئيس المجلس بطلب توسعة دار الأيتام، 13/33/2,23/20./ وثيقة تتضمن إعلان مناقصة للتعميرات المطلوبه بالمسجد الأقصى، 13/38/2,36/20. وثيقة تتضمن رسالة من مفتش المدارس الإسلامية إلى مدير عام الأوقاف عنوانها بناية مدرسة البنات 13/46/1,22/1/75.

*في عام (1367هـ-1948م)، تم الاقتراح بأن يكون مبنى المدرسة الأشرفية، مستشفى لحلات الطوارئ إلا أن مفتش المدارس رفض ذلك بسبب كثرة عدد الطالبات

المسلح لترميم سقف المدرسة، والشيد المصول والنيله والملح لدهان الجدران، والحديد والفخار للمواسير، وخشب السويد للأبواب والنوافذ، ودهان زيتي للأبواب والشبابيك.

وظلت حتى يومنا هذا مقراً لثانوية الأقصى للبنات، والجزء الأخر يشغله قسم المخطوطات في المسجد الأقصى، واتخذ جزء منها بيوتاً للسكن لبعض العائلات[1].

### 3.11.1.3.3 المدرسة التّنكزية[2]:

تقع في الجهة الغربية من المسجد الأقصى، عند باب السلسلة (أنظر الخارطة رقم 2.3)، بنيت في العصر المملوكي على يد الأمير تنكز الناصري، عام (729هـ-1328م)، وقد تعددت الوظائف التي شغلتها المدرسة فكانت زاوية للتصوف ودارً للحديث واتخذ جزءاً منها دار للسكن في الكثير من المحطات التاريخية، وكانت ديواناً واستمرت كذلك زمن العثمانين وأصبحت مقراً للمحكمة الشّرعية[3].

قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى ما بين العام (1343-1344هـ/1925م-1926م)، بترميم المدرسة، حيث كان من المقرر أن تكون مركزاً للأعمال الهندسية ورسم الخطط والرسوم الهندسية[4]، وعلى الأغلب أنها لم تستخدم كما كان مخطط لها، وفي عام (1346هـ-1928م)، استأجر الحاج أمين الحسيني المدرسة (أنظر الملحق رقم 9) حتى عام (1356هـ-1937م)، ليراقب أعمال اليهود عند حائط البراق، وهي نفس السّنة التي غادر فيها الحاج أمين الحسيني إلى لبنان[5].

قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى عام (1355هـ-1936م) بفحص حالة المبنى حيث تبين بأنه بحاجة إلى ترميم وخاصة بالجهة الشمالية من المدرسة.

---

[1] يوسف، 2010، ص252.

[2] لمعرفة المزيد عن المدرسة التنكزية أنظر الحنبلي، 2009، ج2، ص35، العارف، 1999، ص244، العسلي، 1981، ص118، Burgoyne, M, 1987 ,p223.

[3] العارف، 1999، ص222، 244، 245.

[4] وثيقة تتضمن شرح للأغلاط الفنية لتعميرات المسجد الأقصى، 1,301/80/؟/13.

[5] الحسيني، 2012، ص50.

رممت المدرسة ما بين عام(1355هـ-1356هـ/1936م-1937م)، حيث تم صب الجدار الواقع في الجهة الشمالية والجدار الواقع بالجهة الغربية للمدرسةالتّنكزية وصب والأعمدة من بالإسمنت المسلح، كما تم إضافة غرفة جديدة على سطح المدرسة، وإصلاح واجهات المدرسة الخارجية وإنشاء دورة مياة منظمة للبناية وإصلاح الأماكن التي تسرب مياه الأمطار[1].

وفي عام (1367هـ-1948م)، قام المجلس بأعمال صيانة، تضمنت إعادة القصارة، ودهان الجدران وإصلاح الحمامات والنوافذ والأبواب[2].

أما بالنسبة لمونة البناء المستخدمة تم استخدام الإسمنت والشيد المصول والنحاتة لأعمال القصارة، الإسمنت المسلح لصب الجدران والأعمدة، والحجر المزي الحلو لإنشاء العتبات والواجهات الخارجية، والزجاج للنوافذ، والدهان الزيتي للأبواب والنوافذ، والشيد لدهان الجدران[3].

وهي الآن محتلة من قبل جنود الاحتلال، حيث تم السيطرة عليها بعد حرب1967م[4]، وتستخدم اليوم كموقع لمراقبة المسجد الأقصى[5].

### 4.11.1.3.3 المدرسة الجاولية[6]

تقع في جهة الشمالية الغربية للمسجد الأقصى (أنظر الخارطة رقم 2.3)، عرفت بفترة المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بكلية الروضه، تعددت استخدامات هذا المبنى فكانت تستخدم في العصر المملوكي كدار للنيابه، ثم استخدمت سكن لنواب القدس، واستخدمها العثمانيون داراً للحكم أوقفها علم الّدين سنجر نائب القدس وغزة عام (715هـ-1315م)، في عهد الناصر محمد بن قلاون[7].

---

[1] وثيقة تتضمن المراسلات الخاصة بتعميرات المدرسة التنكزية، 13/36/1,86/4/80.

[2] وثيقة تتضمن تقرير من دائرة الهندسة فيه كشف تقديري وكشف نهائي لعمال الصيانه اللازمة للمدرسة التنكزية، 13/48/2,41/20.

[3] وثيقة تتضمن تقرير من دائرة الهندسة فيه كشف تقديري وكشف نهائي لعمال الصيانه اللازمة للمدرسة التنكزية، 13/48/2,41/20، وثيقة تتضمن إتفاقية توريد للحجر المزي الحلو، 13/38/1,114/4/80، وثيقة تتضمن إتفاقية توريد أخرى للحجر المزي 13/36/1.86/4/80.

[4] الحسيني، 2012، ص50.

[5] يوسف، 2010، ص183.

[6] لمعرفة المزيد عن المدرسة الجاولية أنظر الحنبلي، 2009، ج2، ص38، العارف، 1999، ص243، العسلي، 1981، ص221.

[7] العارف، 1999، ص243،244.

في عام (1340هـ-1922م)، قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بدراسة الحالة المعمارية للمدرسة ووضع خطة إصلاح للمبنى، وبدأ في عام (1341هـ- 1923م)، أعمال الصيانة والترميم والتي تضمنت سقف المدرسة وهدم عقدين وإعادة بنائهم، وعمل كحلة خارجية، أما أعمال الصّيانة فقد تضمنت إصلاح قصارة وتبليط الأرضية وتجديد الأبواب والشبابيك[1].

وخلال أعمال التّرميم اكتشف بناء وكان ذلك في عام (1342هـ-1924م)، مطلاً على المسجد الأقصى له بابان واحد منهم يفضي إلى فناء المسجد الأقصى والباب الآخر شمالي يفضي إلى الطريق العام، تم وصفه بأنه بناء ضخم، وبالرّجوع إلى دفاتر المدارس في دائرة الأوقاف وجد قيداً لأربع مدارس في تلك الجهة "المدرسة والجاولية، والصبيبية[2]، والوجيهية، والمحدثية)، ويعتقد أن هذا البناء بالأصل مدرسة يعود إلى واحدة من تلك المدارس، وتم توجيه رسالة لرئيس المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى لفتح البناء والاستفادة منه في ذلك الوقت (أنظر الملحق رقم 10)، واستمرت أعمال التّرميم بالمدرسة التي اتخذت كمقر لروضة المعارف الوطنية[3].

وفي عام (1346هـ-1928م)، تم الانتهاء من توسيع المبنى وإنشاء قاعة واسعة خصصت للمحاضرات العلمية والأدبية، وغرف للمنامة[4]، ومن ثم تم بناء جناح جديد وصفه بيان المجلس لعام 1939م، بأنه جناح جديد على طراز صحي جميل.

كما تم هدم تسع غرف في الطابق الأرضي وغرفتين في الطابق الثاني، بالإضافة إلى الدرج الواصل بين الطابقين وتم إعادة بنائهم، كما تم ترميم الحائط الشمالي المطل على الشارع العمومي، وإنشاء جدار جنوبي من الحجر الأحمر المسمسم[5].

أما بالنسبة لمونة البناء، فقد تم استخدام الحجر الأحمر المسمسم، الحجر المزي الحلو للواجهات الخارجية والأقواس، والإسمنت للبناء، والإسمنت الملسلح لتدعيم الأقواس، والإسمنت الأبيض للكحلة وتم إستخدام الفحم والشيد في بعض الأحيان أو الإسمنت والرمل لأعمال الكحلة، والشيد

---

[1] وثيقة تتضمن رسالة من رئيس المدرسة إلى مأمور الوقف بخصوص الترميمات اللازمة للمدرسة الجاولية، 13/23/2,5/20، وثيقة تتضمن الشروط الفنية للتعمير، 13/22/2,1/20.

[2] وردت في مراسلة المجلس باسم القبية وعلى الأغلب أن المقصود بها المدرسة الصبيبية لقربها من المدارس الثالث الأخرى حيث لم ترد مدرسة باسم القبية في أمهات الكتب ولا في وثائق المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى إلا في هذه الوثيقة فقط.

[3] وثيقة بعنوان الكشف عن محل وقفي قديم، 13/24/2,6/20.

[4] بيان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، 1928م، ص6، بيان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، 1929م، ص10.

[5] وثيقة تتضمن الشروط الفنية للأعمال والإنشاءات الخاصة بكلية الروضة ولم تحتوي الوثيقة على تاريخ، 13/؟/2,54/20.

المصول للتبليط، والإسمنت المضاف إليه الشيد المصول والنحاتة للقصارة، والحديد للجسور والسقوف، والخشب السويد للأبواب والشبابيك، والدهان الزيتي للأبواب والشبابيك، والزينكو للمزاريب[1].

وفي منتصف الثلاثينيات قام الجيش البريطاني باحتلال المبنى وتحويله إلى نقطةٍ عسكرية[2]، ومن المثير للغرابة أن المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى قام بترميم المقر عام (1364هـ-1365هـ/ 1945م-1946م)، وهي تحت سيطرة الجنود البريطانين (أنظر الملحق رقم 11) ولم تستطيع الباحثة من الوصول إلى معلومات إضافية حول الظّروف التي أدت إلى إلتزام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بالتّرميم في تلك الفترة[3]، وهي تستخدم اليوم كمدرسة تدعى المدرسة العمرية[4].

### 5.11.1.3.3 المدرسة المنجكية[5]:

تقع في الجهة الغربية للمسجد الأقصى، مجاورة لباب الناظر (أنظر الخارطة رقم 2.3)، أنشأها الأمير سيف الّدين منجك (أنظر الملحق رقم 12)، شيدت المدرسة ما بين عامي (741-762هـ/1340م-1360م)[6]، وتعددت أدوارها عبر التاريخ فكانت مدرسة وخانقاة ما بين القرن الثامن والثّاني عشر، وتلاشى هذا الّدور، حتى بداية القرن التّاسع عشر حيث استعمل المبنى كمدرسة ابتدائية للذكور، ثم استخدمت داراً للسكن لبنات من عائلة هداية[7].

---

[1]وثيقة تتضمن رسالة من رئيس المدرسة إلى مأمور الوقف بخصوص الترميمات اللازمة للمدرسة، 13/23/2,5/20، وثيقة تتضمن الشروط الفنية للأعمال والإنشاءات الخاصة بكلية الروضة ولم تحتوي الوثيقة على تاريخ، 13/؟/2,54/20.

[2]أدى احتلال الجيش البريطاني للمدرسة الجاولية إلى تشريد عدد كبير من الطلاب اضطرت إدارة المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى لاستئجار ثلاث عمارات في باب الساهرة بمبالغ باهظة، وقد تعامل الجنود بعدم احترام مع المكان المقدس وكانوا يلقون من شبابيك المدرسة الحجارة والقاذورات على المارة بالإضافة إلى فتح ماسورة المياه العادمة في بستان المسجد الأقصى مما أدى إلى توجيه رسائل من المواطنين إلى المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى تحمل اعتراضاً على سلوكيات الجيش، وظلت المدرسة محتلة حتى خروج الانتداب البريطاني.

[3]وثيقة تتضمن رسالة من شيخ المسجد الأقصى إلى مدير الأوقاف حول تصرفات الجنود البريطانين، 13/38/1,117/4/80، وثيقة تتضمن رسالة من رئيس المدرسة إلى المستر كبركبرايد في حكومة الانتداب، 13/39/1,19/1/75، وثيقة تتضمن عقد إتفاقية بين مأمور الأوقاف والسّيد صبحي بيدس لترميم نقطة البوليس، 13/46/,2/40/20.

[4]يوسف، 2010، ص173.

[5]لمعرفة المزيد عن المدرسة المنجكية أنظر الحنبلي، 2009، ج2، ص37، العارف، 1999، ص248، العسلي، 1981، ص208.

[6]العسلي، 1981، ص208.

[7]وثيقة تتضمن تقرير عن وضع الأملاك الوقفية بعد تسلمها من سلطة الانتداب، 13/24/1,264/4/80.

أتخذها للمجلس الإسلامي الأعلى مقراً له وقام بترميمها وتهيئة الغرف وفرشها[1]، وإصلاح المدخل وتوسيع الدرج المؤدي إلى المدرسة.

وفي عام (1354هـ-1935م)، وافق المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى على إنشاء طابق علوي فوق المدرسة مكون من أربع غرف يتوصل إليها من خلال درج، نظراً لضيق الغرف القديمة[2]، واستمرت أعمال الصّيانة في الطابق السفلي وتضمنت صيانة للنوافذ ودهان وتكحيل الأرضية وغيرها من الأعمال، ظلت المدرسة المنجكية تسخدم كمؤسسة لإدارة الأوقاف حتى يومنا هذا فهي اليوم مقر لدائرة أوقاف القدس[3].

**مدارس اقتصرت على أعمال صيانة "المدرسة الأسعردية، والمدرسة الأرغونية، والباسطية، والمزهرية[4]":**

انطلاقاً من واجب المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في الحفاظ على الممتلكات الوقفية، استمر المجلس في ترميم العمائر الموجودة في ساحة المسجد الأقصى ومن ضمنها المدارس، وبالإضافة إلى ما ذكر قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بترميم المدارس التّالية التي اشتركت بنفس أعمال الصّيانة وتضمنت أعمال الدهان وإصلاح نوافذ وأبواب وإصلاح دورات المياه، وهي كالآتي:

- **المدرسة الأسعردية**: تقع في الجهة الشمالية من المسجد الأقصى بين باب الملك فيصل وباب الغوانمة (أنظر الخارطة رقم 2.3)، بنيت عام (760هـ-1358م)[5].

  قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى عام (1346هـ-1347هـ/1928م-1927م)، بوضع خطة لإصلاح المدرسة الأسعردية وتضمنت بالإضافة إلى أعمال الصّيانة، إصلاح واجهة

[1] وفي عام 1922م، قام المندوب السامي البريطاني بتسليم المدرسة المنجكية للمجلس الإسلامي الأعلى مع مجموعة من المدارس الواقعة في المسجد الأقصى الشريف(أنظر الملحق رقم 6).

[2] وثيقة تتضمن مجموعة من المعاملات لترميم المدرسة المنجكية، 13/35/6,231/20.

[3] العسلي،1981، ص211.

[4] لمعرفة المزيد عن هذه المدارس أنظر الحنبلي، 2009، ج2، العارف، 1999، العسلي، 1981،Burgoyne, 1987 , Natsheh- ,2000

[4] لمعرفة المزيد عن هذه المدارس أنظر الحنبلي، 2009، ج2، العارف، 1999، العسلي، 1981، Burgoyne,1987 Natsheh- ,2000

[5] العارف، 1999، ص248، العسلي، 1981، ص226.

المدرسة المبنية على الطّراز العربي وتم تخصيصها كمكتبة باسم "دار كتب المسجد الأقصى"[1]، وهي اليوم داراً للسكن لعائلة الأنصاري[2].

- **المدرسة الأرغونية:** تقع في الجهة الغربية للمسجد الأقصى (أنظر الخارطة رقم 2.3)، بناها الأشرف السيفي أرغون الكاملي سنة (758هـ-1357م)، وأكملها ركن الّدين بيبرس السيفي عام (759هـ-1358م)، استخدمت كدار لنائب القدس في القرن التّاسع الهجري، وكانت المدرسة مستخدمة في العصر العثماني، ودفن في المدرسة مؤسسها الأمير أرغون الكاملي عام (758هـ-1357م)، والشريف حسين بن علي عام (1350هـ-1931م)[3].

وفي عام(1366هـ-1947م)، قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بترميم غرفة الضريح بناء على طلب القنصل العام للمملكة الأردنية الهاشمية في القدس، الذي أرسل بطلبه إلى رئيس المجلس الشّرعي الإسلامي بضرورة إجراء إصلاحات في غرفة والضريح والتي كانت على النحو التّالي "إغلاق جميع الشبابيك المطلة على غرفة الضريح من دار العفيفي، وإغلاق الغرفة المظلمة والغرفة المؤدية إلى غرفة الضريح والمطلة على رواق المسجد الأقصى، وفتح باب لدار العفيفي من الشباك المجاور للباب الرئيس وعمل مدخل لائق له، وإبقاء الباب الحالي على ما هو عليه وتصليح الكحلة والجدران، وإغلاق الباب المؤدي من دار العفيفي إلى داخل غرفة الضريح، وتصليح الساحة العليا التّابعة لدار الشعباني وتبليطها بالبلاط الإسمنتي، عمل حفريات في بستان دار الخطيب ورصفه بالإسمنت لمنع تسرب المياه غرفة الضريح، وتبليط وقصارة غرفة الضريح، وتصليح الّرخام في المحراب، وتمديد الإســـــــلاك اللازمة"[4] وقد وافق المجلس الشّرعي الإسلامي على هذه الإصلاحات مع العلم أنها كانت مدفوعة النفقات من خزينة المملكة الأردنية الهاشمية[5].

أما الجزء الذي كان يستخدم كدار للسكن لعائلة العفيفي قد تم إخلاؤه بسبب التصدعات الناجمة عن الحفريات الإسرائيلية التي جعلتها عرضة للأنهيار في أي لحظه[6].

---

[1] بيان المجلس الإسلامي الأعلى عام 1928، ص6.

[2] مؤسسة تعاون، مشاريع ترميم المنازل، http://ocjrp.welfare-association.org/ar

[3] العارف، 1999، ص247، العسلي، 1981، ص188، 189.

[4] وثيقة تتضمن مراسلة من القنصل العام للمملكة الأردنية الهاشمية في القدس إلى المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى، 13/44/2,5/85.

[5] بيان المجلس الإسلامي الأعلى عام 1934، ص4.

[6] يوسف، 2010، ص194.

- **المدرسة الباسطية:** تقع في الجهة الشمالية للمسجد الأقصى (أنظر الخارطة رقم 2.3)، بنى جزءاً منها شيخ الإسلام شمس الّدين محمد الهوري وأكملها وأوقفها القاضي زين الّدين عبد الباسط عام (834هـ-1430م)، وظلت تستخدم كمدرسة وخانقاه حتى عام (1115هـ-1703م)[1].

قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بترميمها ما بين العام (1341هـ-1342هـ/ 1923م-1924م)[2].

وتم استخدامها كمقر للكلية الإسلامية حيث شملت 22 غرفه[3] ومطبخ وقسم لطلاب الداخلي[4]، انقسمت المدرسة بعد ذلك إلى قسمين جزء منها تحول إلى سكن لعائلة جار الله والجزء الثّاني يتداخل مع المدرسة الدوادارية وكانت تشغله المدرسة البكرية للذكور التي تحولت في جزءٍ كبيرٍ منها بعد عام 1967م، إلى مدرسةٍ لذوي الاحتياجات الخاصة تتبع وزارة المعارف الإسرائيلية[5].

- **المدرسة المزهرية:** تقع في الجهة الغربية للمسجد الأقصى بباب الحديد (أنظر الخارطة رقم 2.3)، بنيت في عهد السلطان قايتباي عام (885هـ-1480م)، وأوقفها زين الّدين أبو بكر محمد بن أحمد بن مزهر الأنصاري، يتداخل بنائها مع المدرسة الأرغونية "فوق المدرسة الأرغونية"[6].

وفي عام (1354هـ- 1935م)[7] تم إصلاحها، واتخاذها مقراً لتعليم القرآن الكريم بناءً على طلب مدير أوقاف القدس من رئيس المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى[8]، وهي اليوم دار للسكن.

---

[1] العارف، 1999، ص253، العسلي، 1981، ص248.

[2] في عام 1922م، تسلم المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى إدارة المدرسة الباسطية من الانتداب البريطاني (أنظر الملحق 6).

[3] عدد الغرف التي ذكرت في بيان المجلس الإسلامي أكبر مما هو موجود اليوم وهذا يؤكد على ما ذكره العسلي في معاهد العلم بأن المبنى كان متداخلاً مع المباني المجاورة لاسيما المدرسة الدوادارية .

[4] بيان المجلس الإسلامي الأعلى عام 1923م، 1924م، ص20، 27.

[5] العسلي،1981، ص250.

[6] العارف، 1999، ص255، العسلي، 1981، ص193.

[7] قبل عام 1935م، يذكر العسلي في معاهد العلم ص194، أن المدرسة المزهرية كانت مؤجرة لعائلة الشعباني، ومن ثم تم تأجيرها إلى أفراد يعملون بالمسجد الأقصى مثل البواب والبستاني والآذن وآخرين كما توضح وثيقة تضمنت طلباً من مدير الأوقاف لاستخدام المدرسة المزهرية كمقر لتحفيظ القرآن، 13/35/1,14/1/75.

[8] وثيقة تتضمن طلباً من مدير الأوقاف لاستخدام المدرسة المزهرية كمقر لتحفيظ القرآن، 13/35/1,14/1/75.

### 12.1.3.3 مشاريع مائية داخل المسجد الأقصى:

يحتوي المسجد الأقصى على مجموعة من الآبار والأقنية التي كانت تشكل مصدراً أساسياً لمياه المسجد الأقصى، ولا يخفى ما للمياه من أهمية بالغة في المساجد، وذلك لارتباطها بعامل الطهارة والوضوء الذي يعتبر شرطاً أساسياً لإتمام فروض الصلاة الصحيحة، لهذا اهتم المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى وأسلافه ممن اهتموا بعمارة المسجد الأقصى، بالآبار والأقنية الموجودة فيه، والتي يبلغ عددها بحسب تقارير المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى 31 بئراً[1]، أما العارف في تاريخ المسجد الأقصى فذكر منها 27[2]، ويعزى هذا الفرق في عدد الآبار إلى إندثار جزء منها مع مرور الزّمن، وكان المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى وضع على سلم أولويات العمل في ترميم المسجد الأقصى إنجاز المشاريع المائية التي كانت تسير جنباً إلى جنب مع مشاريع ترميم الجامع الأقصى وقبة الصّخرة فلم يمر عام تقريباً إلا وأنجز فيه المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى مشروع مائي حتى لو كان صغيراً .

وكان مشروع ترميم قناة السبيل في مستهل المشاريع المائية الذي كان مابين العام (1341هـ-1342هـ/1923م-1924م)[3]، التي تصل بين برك السليمان في بيت لحم والمسجد الأقصى وكانت من أهم القنوات التي يُعتمد عليها لجلب المياه إلى المسجد الأقصى، وقد رُممت هذه القناة العديد من المرات خلال ولاية المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى حيث كانت تتعرض للعطب والإنسداد بفعل النباتات والأتربة، كما كانت تتعرض للكسر بشكل دائم بالرغم من وجود حراس عليها، حتى قرر المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في عام (1351هـ- 1932م)، استبدال القنوات الفخارية بالمواسير الحديدية[4]، وفي نفس العام تم استبدال الجزء الواصل بين منابع برك السليمان وهي عين عطان وفروج (أنظر الخارطة رقم 1.3) بالمواسير الحديدية "وذلك لأن صيانة المواسير الفخارية كلفت المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى نفقات كبيرة ترتبت على عملية الصّيانة التي كانت مرهقة بالنسبة للعاملين فيها أيضاً. وبالّرغم من أن الحديث عن استبدال هذه المواسير

---

[1] بيان المجلس الإسلامي الأعلى، 1928م، 8.

[2] العارف، 2009، ص94.

[3] بيان المجلس الإسلامي الأعلى عام 1923،1924م، ص18.

[4] وثيقة تتضمن مراسلة من مأمور الوقف إلى مدير عام الأوقاف في القدس فيها تقدير للنفقات الخاصة بتغير مواسير القناة إلى مواسير حديدية، 13/31/6,72/20.

كان في وقته المناسب، إلا أن استبدال ما تبقى من هذه المواسير جاء متأخراً بالرغم من توفر المعدات اللازمة التي تم شراؤها في بداية التخطيط لهذا المشروع، وبدلاً من اتمام مشروع استبدال المواسير الفخارية بأخرى حديدية، تم وضع مواسير من الإسمنت المسلح وتحديداً في منطقة جبل المكبر، حتى قرر المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى ما بين عام (1359هـ-1360هـ/1940م-

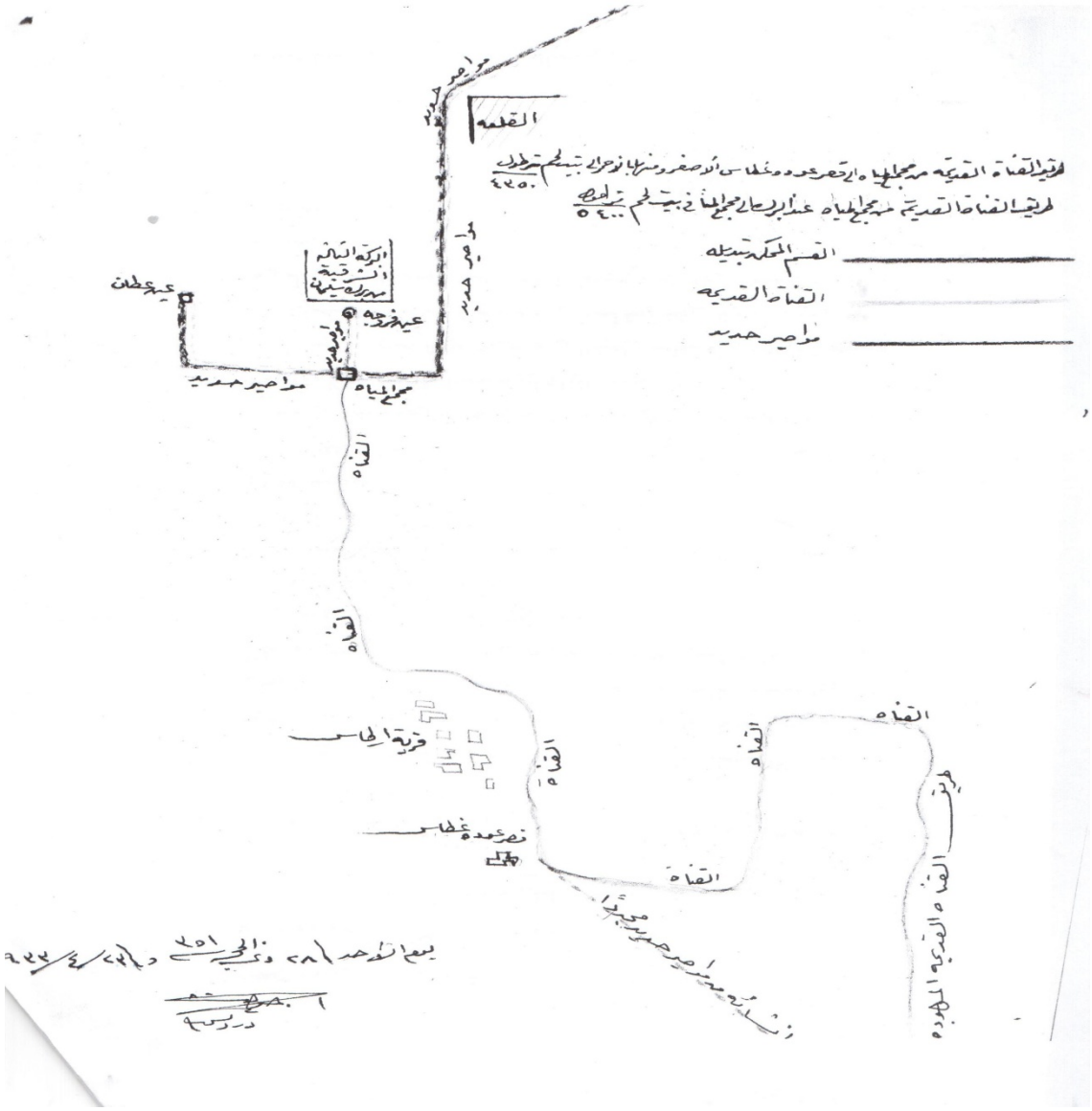


خارطة رقم (1.3) تبين الجزء المستبدل بالمواسير الحديدية عام 1933م.[1]

[1] وثائق المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، 13/35/1,18/4/60.

1941م)، استبدال المواسير الفخارية والإسمنتية الواصلة بين برك سليمان وبيت لحم ومن ثم المسجد الأقصى بأخرى مصنوعة من الحديد[1].

وتعتبر قناة السبيل[2] المصدر الرئيس لمياه الكأس وقد تم ترميم قنوات الكأس عدة مرات كانت أولها ما بين العام (1344هـ-1345هـ/1926م-1927م)، واستمرت أعمال الصيانة حتى عام(1354هـ-1935م)، أقر المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى مقترحاً لوضع مظلة فوق الكأس (أنظر الشّكل رقم 4.3)، لوقاية المصلين من حر الصيف ومطر الشتاء[3] إلا أن هذا المشروع لم يرى النور ولم تعرف "في حدود علم الباحثة" أسباب عدم تنفيذه، واستمرت أعمال الصّيانة حيث قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في عام (1364هـ-1945م)، بتغيير إمدادات المواسير المتصلة بالكأس وتم تركيب إمدادات جديدة من الإسمنت، وبالّرغم من أن تجربة قناة السبيل في استخدام المواسير الحديدية كانت ناجحة، إلا أن التجربة لم تعمم في مجالات التعمير الأخرى، بالرغم من أن أسعار المواد كانت متقاربة تقريبا ففي عام (1352هـ- 1933م) كان سعر متر المواسير الحديدية 240 ملاً[4]، وفي عام (1359هـ-1940م)، كان سعر متر المواسير من الإسمنت ما بين 280 ملاً 330 ملاً حسب جودة الصنف[5].

كما اهتم المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في عملية صيانة الآبار الموجودة في المسجد الأقصى، وعندما باشر بعمليةالتّرميم كانت العديد من أقنية الآبار التي توصل المياه إلى المسجد الأقصى مهدومة ومطمورة، ففي عام (1345هـ- 1927م)، قام بترميم جزء من هذه الآبار وأقنيتها ونذكر منها الآبار التي بجوار باب الرحمة وباب التوبة[6]، وتضمنت مشاريع ترميم الآبار تغطية الآبار المكشوفة عام (1356هـ- 1937م)، التي كانت تشكل خطراً على الأطفال، وكانت مياهها عرضة للتلوث بسبب البعوض والحشرات والأمراض[7].

---

[1]بيان المجلس الإسلامي الأعلى لعام 1939م، 1940م،1941م، ص9.

[2]لمعرفة المزيد عن قناة السبيل أنظر، Natsheh ,2000,pp 665.

[3]وثيقة تحتوي على رسالة من رئيس المجلس الإسلامي إلى مأمور الوقف، 13/37/1,359/4/80.

[4]الملّ هو جزء من الجنية الفلسطيني وهي العملة المستخدمة في فلسطين خلال العقد الثالث والرابع من القرن العشرين

[5]ملف يتضمن مجموعة من الوثائق المتعلقه بتعمير الكاس، 13/44/1,185/4/80.

[6]وثيقة تتضمن تقرير من مهندس عمارة المسجد الأقصى عام 1927م، 13/27/1,127/4/80.

[7]وثيقة تتضمن مراسلة إلى وكيل مدير الأوقاف حول الأنقاض والأتربة والآبار المكشوفة، 13/38/1,108/4/80.

ومن الجدير بالذّكر أن المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى كان يعرض مياه هذه الآبار للبيع في المزاد العلني ضمن شروط معينة، ويمكن أن نسمي هذه العملية "تضمين الآبار" وذلك بهدف

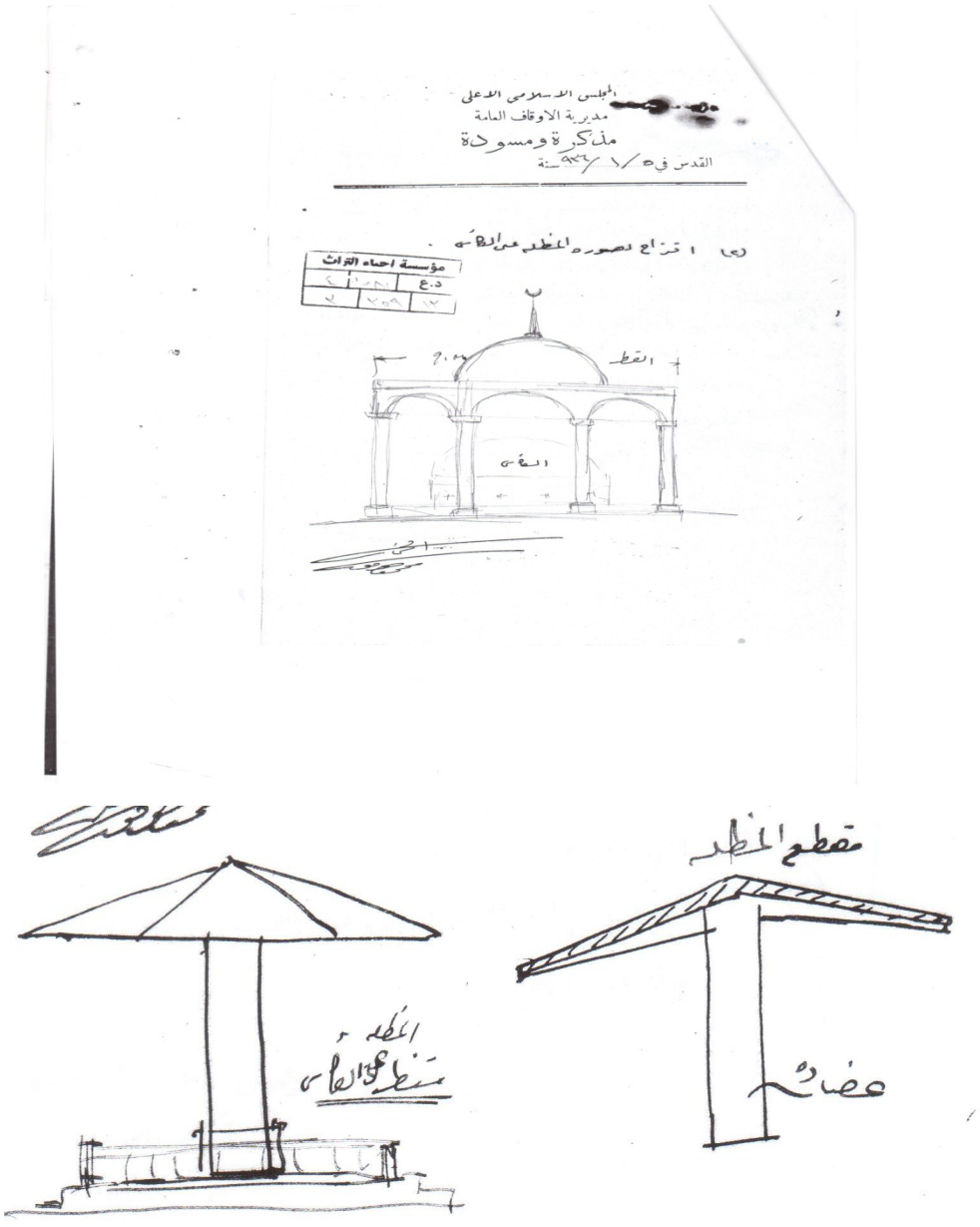


الشّكل رقم (4.3) الاقتراحات التي قدمت لوضع مظلة فوق الكأس[1].

[1] وثائق المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، 13/37/1,359/4/80

توصيل المياه إلى باقي مساجد البلدة القديمة والتكايا والزّوايا والأماكن الخيرية ومن ثم بيع المتبقي للناس[1]، (أنظر الجدول رقم 1.3).

| الرّقم | اسم البئر | كمية المياه المراد سحبها | من تاريخ |
|---|---|---|---|
| 1 | بئر قبة المعراج | 147 متراً مكعباً | 21-7-1931م/...-11-1931م |
| 2 | بئر باب الجنة | 171 متراً مكعباً | 21-7-1931م/...-11-1931م |
| 3 | بئر الشيخ خليلي في سطح الصّخرة | 175 متراً مكعباً | 21-7-1931م/...-11-1931م |
| 4 | بئر البلاط | 405 متراً مكعباً | 21-7-1931م/...-11-1931م |
| 5 | بئر الخضر | 576 متراً مكعباً | 21-7-1931م/...-11-1931م |
| 6 | بئر سبيل قايتباي | 726 متراً مكعباً | 21-7-1931م/...-11-1931م |
| 7 | بئر رمانه | 4125 متراً مكعباً | 15-11-1931م/...-7-1932م |
| 8 | بئر البحيره | غير محدد تعهد المقاول بتقديم 7500 قربة من الماء | نهاية عام 1931م/...-7-1932م |

الجدول (1.3) بيع مياه آبار المسجد الأقصى لعام (1350هـ -1931م)[2]

وكانت تتم هذه العملية عن طريق المزاد العلني التي تبدأ بدفع كل شخص يرغب بالإشتراك بالمزاد 20 جنيهاً فلسطينياً بدل تأمين، ترد للأشخاص الذين لم يرسى عليهم العطاء، ويتعهد من يأخذ العطاء ببيع الماء بحساب القربة، كما يتعهد المزاود بعدم احتكار الماء وتلبية طلبات السوق وإلا يتم فسخ العقد وليس للمزاود الحق باسترداد مبلغ التأمين، ويتعهد بتزويد الجوامع والتكايا بالماء ويسترد ثمن الماء المعطى لهذه الأماكن من الأوقاف التي حددت سلفاً سعر قربة الماء للجوامع ب6 ملات يستردها عن طريق وصل يبرزه الآبار حقه.

[1] وثيقة تتضمن شروط بيع الماء من آبار المسجد الأقصى، 13/31/2,22/4/80.

[2] ملف يحتوي على مجموعة وثائق خاصة بآبار المسجد الأقصى، 13/31/2,21/4/80، 13/32/2,23/4/80.

ويتبين مما سبق أن المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى حاول توفير المياه بشكل دائم وكان حريصاً على عدم إنقطاعها، وقد نحج في بعض الأحيان، ولم يوفق أحيانا أخرى، حيث أن المياه الواصلة إلى المسجد الأقصى من برك سليمان كانت تنقطع كثيراً بسبب الأعطال الدّائمة في القناة مما يؤدي إلى إنقطاع الماء عن المسجد الأقصى، الأمر الذي يدعوهم إلى الاعتماد على الآبار وهو مصدر غير كافٍ لتغطية احتياجات المساجد الأخرى والناس في البلدة القديمة، ويتبين مما سبق أن أزمة المياه في مدينة القدس كانت تنعكس بشكل مباشر على المسجد الأقصى لا سيما أن الأمطار كانت شحيحة خلال عدة سنوات مرت على مدينة القدس منها تلك الفترة ( أنظر الملحق رقم 13).

### 13.1.3.3تعمير المطاهر بالمسجد الأقصى:

من الطبيعي أن لا يقتصر اهتمام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى على جلب المياه للمسجد الأقصى، بل شمل الأماكن التي تستخدم فيها المياه وهي المطاهر وأماكن الوضوء وغسل الموتى، وقام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بعملية ترميم للمطاهر وإنشاء حمامات وأماكن جديدة للوضوء، وذلك بسبب النقص الواضح في بيوت الخلاء وأماكن الوضوء، ففي عام (1356هـ-1937م)، عندما كان مراقب الشؤون الدّينية يتجول في ساحة المسجد الأقصى شاهد مجموعة من السيدات يتوضأن عند الكأس، فطلب منهن أن يقمن بالوضوء بعيداً عن أعين الرجال، إلا أن أحداهن قالت أنهم غرباء ولا يوجد مكان للوضوء خاص بالنساء، مما دعى المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى إلى إنشاء متوضأ خاص بالنساء بجوار مراحيض النساء، وفي العام نفسه أصدر المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى قراراً بإنشاء مكان لغسل الأموات بجانب المطهرة في أحد أبواب المسجد الأقصى وذلك تسهيلاً على الغرباء المسلمين، كما قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى عام (1364هـ-1945م) بتجديد مكان آخر مخصص للوضوء إلى جانب الكأس وقام ببناء درج لمكان الوضوء وبناء قناة للمياه[1].

[1]وثيقة تتضمن رسالة من مراقب الشؤون الدينية إلى وكيل مدير أوقاف القدس بإنشاء مكان لوضوء النساء 13/38/1,109/4/80،وثيقة تتضمن قرار صادر عن المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بإنشاء مكان لغسل الموتى 13/37/1,95/4/80- وثيقة تتضمن رسالة من سكرتير المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى إلى مأمور الأوقاف لإنشاء مكان جديد للوضوء في المسجد الأقصى 13/45/1,190/4/80.

وكانت كل هذه الإضافات لا تتم إلا بعد استصدار ترخيص من بلدية القدس، التي ظلت تمارس دور الرقيب على المسجد الأقصى حتى في ظل تولي المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى رعاية الأماكن الإسلامية والشّؤون الإسلامية (أنظر الملحق رقم 14).

### 14.1.3.3 عمارة السّاحات والمباني داخل المسجد الأقصى:

#### 1.14.1.3.3 ساحات المسجد الأقصى:

تعتبر ساحات المسجد الأقصى جزءاً لا يتجزأ من المسجد الأقصى، لها حرمة دينية ومكانة لا تقل عن الجامع الأقصى وقبة الصّخرة، قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بمجموعة من عمليات التّرميم في ساحة المسجد الأقصى وإن جاءت متأخرة قليلاً عن مشروع ترميم الجامع الأقصى وقبة الصّخرة، ويعزى ذلك إلى أن خطة التّرميم التي وضعت في بداية العشرينيات لم تشمل السّاحات، وأجريت مجموعة من أعمال الصّيانةوالتّرميم للساحات حسب الحاجة دون وضع خطه شاملة.

وبدأ العمل على ترميم السّاحات في منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين، وشملت أعمال تشجير السّاحات وتنظيفها من الأشواك والأعشاب وزراعة أشجار الزيتون والسرو.

ففي عام (1354هـ-1935م)، بدأت أعمال الصيانة للساحة الشّرقية من المسجد الأقصى و تنظيفها وزراعتها باشجار الزيتون والسرو وتم تبليط جزء منها، وصيانة الجزء الآخر، وتضمنت أعمال الصيانة تنظيف البلاط من النباتات الموجدة في الشقوق ومن ثم إعادة التكحيل[1].

وكانت دائرة الآثار القديمة تشرف على بعض الأعمال التي تجري في ساحة المسجد الأقصى، ففي عام (1362هـ/1943م)، أرسلت إلى رئيس المجلس رسالة تتضمن اعتراض على طريقة العمل الجارية في الواجهة الشرقية المشتركة بين سور المدينة وسور المسجد الأقصى، حيث قام المجلس برمي تراب على ارتفاع متر في بعض المواضع على واجهة "سور المدينة الشرقي الداخلي" كما أطلقت عليه دائرة الآثار القديمة، وتم بناء جدران مستقيمة من الغرب إلى الشرق تتقاطع مع سور المدينة على شكل حبلات، وأشارت دائرة الآثار القديمة بأنه من الخطأ أن يتم إضافة أي شيء

[1] وثيقة تتضمن قرار من دائرة أوقاف القدس بأعمال ترميم الساحة الشرقية، 13/35/1,72/4/80، وثيقة تتضمن مراسلة من رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى إلى مدير أوقاف القدس، 13/35/1,74/4/80.

على مستوى الأرض التي تسند السور وذلك لأنه سيشكل ضغط على السور ويغطي القسم السفلي منه ويقلل من إرتفاع السور المشاهد من المسجد الأقصى، واقترحت دائرة الآثار القديمة أن لا تتقاطع الجدران الإستنادية مع السور بشكل متساوي بل يجب أن تنخفض تدريجياً بحسب انخفاض مستوى الأرض[1].

وفي عام (1361هـ -1363هـ/1942م- 1944م)، تم عمل مشروع خاص بساحة مهد عيسى (أنظر الخارطة رقم 2.3)، سمي "مشروع تحسين المهد" والذي تضمن هدم الدرج المؤدي إلى ساحة قبة الصّخرة من خلال ساحة مهد عيسى وحفر أساسات جديدةٍ لبناء درجٍ جديدٍ (أنظر الشكل رقم 5.3)، استخدم فيه الحجر المزي الحلو[2]، حيث تم بناء الدرج بمساحة (264) متراً مربع، بحيث لا يقل طول كل قطعة عن متر واحد، كما تم استخدام أربعة أعمدة وأربع راسيات، وجبهات بمساحة (22) متر مربع، استخدامت الأحجار المسمسة بمساحة (320) متر مربع، بحيث يكون ارتفاع القطعة من الحجر (25) سم، وطولها لايقل عن (30) سم، ولا يزيد عن (70) سم.[3]

وفي نفس العام تم هدم الجدار الكائن غرب ساحة المهد، وإعادة البناء بمساحة (750) متر مع التحفظ على الأحجار الناتجة عن الهدم لاستخدامها في إعادة بناء الجدار بسمك مترين من الأسفل ومتر واحد من الأعلى باستخدام الأحجار والدبش من القطع الكبيرة، ومن ثم فرش التراب الزائد في الأجزاء المنخفضة أمام الحائط وخلفه[4].

أما في عام (1356هـ - 1946م)، قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بفتح الطريق الواصلة بين باب الأسباط في المسجد الأقصى إلى ساحة المسجد الأقصى وتبليطها بعرض (4) أمتار من

---

[1] وثيقة تتضمن مراسلة من دائرة الآثار القديمة إلى المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، 13/44/1,159/4/80.

[2] الحجر المزي هو أحد أنواع الحجر الجيري أبيض اللون شاع استخدامة في مدينة القدس استخدمة المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في معظم تعميراته وذلك لتوفره وسهولة الحصول عليه ولما يحمله هذا الحجر من صفات أهمها الصلابة، ويشير الدكتور يوسف النتشة (مقابلة خاصة)، إلى أن هذا النوع من الحجر لا يصلح لكافة أنواع الترميم، وخاصة في المباني الأثرية القديمة حيث يحتفظ بلمعة وتعطي إيحاء بأن المبنى حديث البناء أو تم ترميمه بالأمس القريب وهذا ما حصل في المدرسة التنكزية، بالإضافة إلى صعوبة النقش عليه."موسوعة ويكيبيديا ar.wikipedia.org/wiki"، (بيان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، 1944م، ص15).

[3] وثيقة تتضمن مجموعة من الاتفاقيات حول بناء الدرج الواصل إلى ساحة قبة الصخرة، 13/42/1,145/4/80.

[4] وثيقة تتضمن اتفاقية بناء الجدار الناشف الكائن غربي ساحة المهد، 13/44/1,178/4/80.

الحجر المزي الحلو، بمساحة (1600) متر مربع، باستخدام الإسمنت والنحاتة والشيد المصول، وتم تكحيل البلاط باستخدام الإسمنت والنحاتة[1].

أما بالنسبة لمونة البناء المستخدمة في عمليات الترميم والصيانة والبناء التي جرت في ساحة المسجد الأقصى تضمنت استخدام، الحجر المزي الحلو للبناء الدرج والتبليط، حجر ملكي صلب طبزة للجدران الجانبية للدرج، الإسمنت والنحاتة والكلس للبناء، مسامير حجرية لربط المداميك، الإسمنت والنحاتة للتكحيل[2].

واصل المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى ترميم أماكن متناثرةٍ في ساحة المسجد الأقصى كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك، رغم إلى صعوبة الظّروف الاقتصادية.

### 2.14.1.3.3 القبـــاب:

تزخر ساحة المسجد الأقصى بالعديد من العمائر الأثرية التي زادت من جمال المسجد الأقصى، وكانت القباب التي تشغل جزءاً من ساحة المسجد الأقصى، من العمائر الجميلة التي بنيت في حقب تاريخية مختلفة واتخذت أشكالاً متباينة، منها ما كان بسيط التصميم والبناء، ومنها ما كان بديع التصميم يحمل قيماً جماليةً عاليةً، يحتوي المسجد الأقصى على ثلاثة عشر قبة (أنظر الخارطة رقم 2.3) وهي:1. قبة الصّخرة 2. قبة النبي 3. قبة يوسف 4. قبة العشاق 5. قبة السّلسلة 6. قبة سليمان 7. القبة النّحوية 8. قبة موسى 9. قبة المعراج 10. قبة الشيخ الخليلي 11. قبة الخضر 12. قبة الأرواح 13. قبة يوسف آغا[3]، وقام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بترميم القباب التّالية تبعاً لما دعت إلية الضرورة:

- **قبة السّلسلة[4]:** تعتبر قبة السّلسلة من الأبنية الجميلة المعاصرة لقبة الصّخرة، بناها الخليفة عبد الملك بن مروان بالقرب من المدخل الشّرقي لقبة الصّخرة .

---

[1] وثيقة تتضمن مراسلة من مهندس الأوقاف إلى مدير الأوقاف حول تنظيم ساحة المهد، وثيقة تتضمن مواصفات العمل في ساحة المهد 13/44/1,78/4/80، وثيقة تتضمن عقد اتفاقية لبناء الطريق الواصل بين باب الأسباط والمسجد الأقصى، 13/45/1,202/4/80.

[2] تتضمن مواصفات العمل في ساحة المهد 13/44/1,78/4/80.

[3] العارف، 2009، ص75، Natsheh ,2000,p 888,940

[1] لمعرفة المزيد عن قبة السلسلة أنظر الحنبلي 2009م، ص18، العارف، 2009، ص75.

تأثرت قبة السلسلة بفعل مرور الزّمن بالعوامل الطبيعة، وفي منتصف الأربعينات من القرن العشرين بدأ التشعث والخراب يظهر في أعمدتها وقبتها (أنظر الشّكل رقم 6.3)، وقام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في عام (1366هـ-1947م)، بالاستعانة بدائرة الأشغال العامة في حكومة الانتداب التي انتدبت المهندس "Mr. Kohn Cannon" لفحص قبة السلسلة، والذي أشار في تقريره إلى وجود ميلان في الأعمدة الداخلية والخارجية بفعل تأثير الزلازل القديمة وليس بسبب هبوط أرضي كما كان الظن، وأشار إلى أن القبة حدث فيها ميلان عن الخط الأفقي نتيجة الخلل الموجود في الأعمدة، كما ظهرت بعض التشققات في الأعمدة ولم يستطيع المهندس أن يتأكد إذا ما كانت هذه التشققات سطحية أم عميقة تصل إلى الهيكل، مما دعى المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى للاستعانة بإدارة حفظ الآثار العربية بمصر، والتي لم تتردد، لإرسال مندوبها المهندس عباس بدر لفحص حالة القبة، والذي أعد تقريراً شاملاً عن حالة هذه القبة، وتضمن فيه شرحاً للمعاينة التي تمت للقبة، والتي دعمت رأي المهندس في حكومة الانتداب وأضافت علية تفصيلات أدق، ساهمت في وضع خطة إصلاح تضمنت عمل أساسات جديدة لقواعد الأعمدة، واستبدال أبدان الأعمدة، واستبدال التيجان، وتقوية الشدادات، وإعادة بناء العقود، وترميم القاشاني[1]، وفي الوقت الذي وضعت فيه هذه الخطة كانت فلسطين تعيش ظروفاً سياسية صعبة نجمت عن قرار التقسيم تمثلت في سلسة من الاضطرابات أدت إلى إعاقة سير العمل الذي كان قد بدأ ببطء شديد، ومع حلول عام 1948م، تعرضت القبة إلى قذيفة في الضلع الجنوبي أدت إلى زعزعة أركان القبة وتلف القاشاني[2].

[1] وثيقة تحتوي تقرير عن وضع القبة، 13/47/1,210/4/80.

[2] وثيقة تتضمن تقرير عن اعتداء اليهود على قبة الصخرة عام 1948م، 13/48/1,224/4/80.

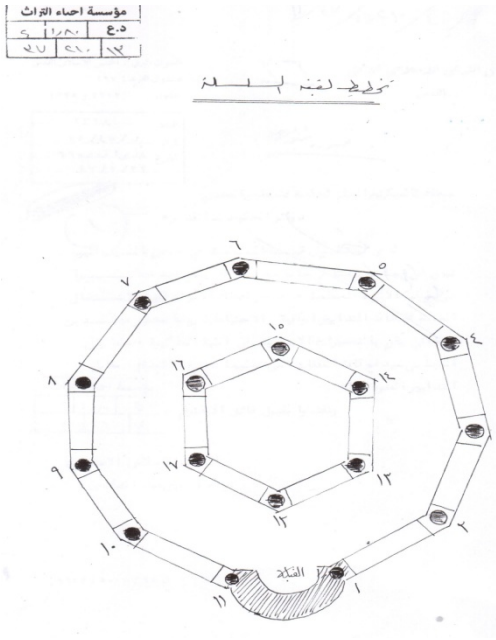


الشّكل (6.3) تخطيط قبة السّلسلة[1]

**قبة الأرواح[2]:** تقع في الجهة الشمالية الغربية من ساحة قبة الصّخرة مقابل مكتب الحراس، وهي بسيطة التصميم نسبة للقباب المحيطة، ويرجح أنها بنيت في القرن العاشر هجري، السادس عشر الميلادي قبل عام (1036هـ-1037هـ/ 1627م-1628م)[3].

وقد عمل المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى على ترميمها عام (1363هـ- 1944م)، حيث وصفت حالتها بالخطرة وكانت متداعية للسقوط، وأوصى مهندس الأوقاف بهدمها وإعادة بنائها، إلا أن المجلس الإسلامي يلجأ إلى الهدم كخيار نهائي لا مفر منه، وقد استعان المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بالسيد "Hamilton" مدير دائرة الآثار القديمة في القدس الذي أوصى بعدم الهدم والعمل على ترميمها بدقة من خلال استبدال الأحجار القديمة وإعادة بنائها، واستخدام الحجارة القديمة ما أمكن، والعمل على ترتيب الحجارة المنتزعه على الأرض بحيث يتم إرجاع كل حجر صالح إلى مكانه، وهذا يظهر دقة متناهية من قبل السيد هاملتون الذي كان يحرص على أدق

[1] وثائق المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، 13/47/1,210/4/80.

[2] لمعرفة المزيد عن قبة الأرواح أنظر الحنبلي، 2009، ص21، Natsheh ,2000,p 888

[3] Natsheh ,2000,p 888

التفاصيل، واقترح السيد "Hamilton" على المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى تقديم الإرشادات عن كيفية عمارة القبة بالإضافة إلى تقديم الرسوم الهندسية اللازمة من أجل التّرميم[1].

**قبة العشاق[2]:** وتسمى أيضا إيوان العشاق أو إيوان السلطان بناها السلطان العثماني محمود الثّاني كما هو مثبت على النقش التذكاري الموجود في الجهة الشمالية للقبة تقع في ساحة المسجد الأقصى مقابل الباب العتم[3]، وهي عبارة عن بناء مربع الشّكل مفتوح من الجوانب على شكل قوس يعلوها قبة تقوم على قاعدة ذات عدة أضلاع، يصعد إليها بثلاث درجات من الشرق والغرب، قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في عام 1945م، بإجراء صيانة للقبة تضمنت أعمال قصارة وطراشة[4].

### 3.14.1.3.3 أروقة المسجد الأقصى:

عرفت عند عموم الناس باللواوين ومفردها ليوان ويقصد بها لغة القصر أو القاعة الكبيرة الواسعة وقد يقصد به ساحة البيت المكشوفه[5]، أما اصطلاحا فيقصد بها مجموعة من العقود الحجرية المتصلة ببعضها البعض تقوم على أعمدة ويعلوها مجموعة من القباب المتصلة.

بنيت أروقة المسجد الأقصى في فترات زمنية مختلفة، وتمتد هذه الأروقة من الطرف الشّرقي الشمالي عند باب الأسباط حتى الجهة الغربية عند باب المغاربة (أنظر الخارطة رقم 2.3)، أي أنها تتفق ومسار أبواب المسجد الأقصى[6].

---

[1] وثيقة تتضمن مراسلة من المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى إلى دائرة الآثار القديمة في القدس، ثلاث وثائق تتضمن رداً من دائرة الآثار إلى المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى حول ترميم قبة الأرواح، 13/44/1,162/4/80.

[2] لمعرفة المزيد عن قبة العشاق أنظر، Natsheh ,2000,p 982

[3] Natsheh ,2000,p 982

[4] مجموعة من الوثائق تضمنت معلومات حول تعميرات قبة العشاق، 13/45/1.189/4/80.

[5] معجم المعاني الجامع، http://www.almaany.com .

[6] لمعرفة المزيد عن أروقة المسجد الأقصى أنظر الحنبلي، 2009، ص271،22،21، العارف، 2009، ص 85،86.
Burgoyne,1987,p 219,221,570.

أضافت الأروقة قيماً جمالية لساحة المسجد الأقصى وكانت محط أنظار الزائرين الذين أتخذوها في بعض الأحيان مساكن لإيوائهم، مما استدعى المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى لهدم الجدران الخارجية وإبقائها مفتوحة كما كانت في زمن المماليك[1]، (سيتم إستعراض عمليات الهدم التي جرت في المسجد الأقصى لاحقاً )*.

قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى عام (1354هـ -1935م)، بفحص كافة الأروقة التي كانت تعاني من التصدع وتساقط القصارة حيث أصبحت بعض الجدران والأسقف عارية والفواصل بين الحجارة مكشوفة مما أدى إلى تشويه المنظر العام الذي لا يتناسب مع قدسية ومكانة المسجد الأقصى.

وفي عام (1357هـ -1938م)، قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بترميم الأروقة الغربية والشمالية وتنظيفها من الأنقاض والأتربة وتنظيف البلاط من النباتات، وكان الرواق الغربي حالتة سيئة للغاية مما استدعى هدم أحد جدرانة وإعادة بنائه وتضمنت عملية التّرميم إصلاح النوافذ المطلة على الأروقة[2].

وفي عام (1362هـ - 1943م)، حصل تشقق في أقواس الأروقة الغربية وذكر تقرير المعاينة بأن هذه التشققات حدثت نتيجةً لقدم البناء ولا تدعو للقلق، قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بترميمها بالإضافة إلى الرواق جهة باب الغوانمة حيث قام بتدعيم العقود، واستخدم أحجار على نمط الأحجار المجاورة للأروقة الأخرى[3].

أما بالنسبة لمونة البناء التي تم استخدامها في ترميم وصيانة الأروقة فكانت تحتوتي على: الإسمنت المسلح لبناء الجدران، والحجر المزي الحلو للجدارن وعتبات الأبواب والشبابيك، والإسمنت والنحاتة للقصارة، والإسمنت الأبيض للتكحيل الجدران، والكلس والنحاتة والإسمنت لرص

---

[1] العارف، تاريخ المسجد الأقصى القدسي، 86.

*أنظر الفصل الثالث أعمال الهدم وإعادة البناء ص78.

[2] وثيقة تتضمن مجموعة من القرارات الصادرة من المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى لترميم اللواوين الغربية، 13/37/1,99/4/80،

[3] وثيقة تتضمن رسالة من مدير الأوقاف إلى مأمور الأوقاف في القدس حول لواوين المسجد الأقصى، 13/30/1,49/4/80 وثائق تتضمن اتفاقيات لترميم اللواوين، 13/42/1,145/4/80، إتفاقية، 13/28/1,43/4/80، إتفاقية، 13/43/1,149/4/80، إتفاقية 13/44/1,170/4/80، وثائق تتضمن عمليات الفحص والكشف عن اللواوين، 13/42/1,43/4/80، وثيقة 13/36/1,86/4/80، إتفاقية 13/39/1,119/4/80.

الدبش أثناء عملية بناء الجدران، والإسمنت والنحاتة والكلس المصول لتكحيل البلاط، والحديد للشبابيك المطلة على الأروقة.

وكان من الأجدر أن يتم وضع مشروع متكامل للأروقة لاختصار الوقت والجهد، يتضح من خلال الاتفاقيات المبرمة مع العمال القائمين على التّرميم بأن عملية التّرميم بحد ذاتها لم تكن تستغرق وقتاً طويلا إلا أن عملية اتخاذ القرار من أجل التّرميم كانت تستغرق وقتاً كما هو واضح في الفقرات السّابقة.

### 4.14.1.3.3 أبواب المسجد الأقصى*[1]:

يوجد في المسجد الأقصى ستة عشر باباً منها عشرة أبواب مفتوحة وستة مغلقة، تركزت الأبواب المفتوحة في الجهة الشمالية والغربية[2]* (أنظر الخارطة رقم 2.3)، وكغيرها من المعالم الموجودة في المسجد الأقصى قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بترميمها تبعاً للحاجة، وليس ضمن خطة متكاملة، ومن الأبواب التي تم ترميمها:

-**باب الأسباط**: يقع في الزاوية الشّرقية الشمالية من سور المسجد الأقصى، بدأ المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في عام (1358هـ -1939م)، بترميم باب الأسباط بعدما أصبح هناك العديد من أجزائه مهدومة، وتحديداً في الجدار الذي في أعلى الباب، وعلى الأغلب أن عملية التّرميم هذه لم تستكمل، أو أنها جرت بطريقة غير فنية.

و في عام (1363هـ - 1944م)، بدأ يظهر تشقق وميلان في أعلى باب الأسباط وكانت الأحجار تتساقط على المارة مما أدى إلى إجراء ترميمات مستعجلة للباب.

---

[1] لمعرفة المزيد عن أبواب المسجد الأقصى أنظر الحنبلي، 2009، ص 27،31، العارف، 2009، ص 87،92، النتشة ،2002، كتيب رقم 2، ص11.

[2] النتشة، 2002، كتيب رقم 2، ص11 ،Burgoyne,1987,p 244,415,178

*بنيت هذه الأبواب في فترات زمنية مختلفة، والأبواب المفتوحة هي من الشرق إلى الغرب " باب الأسباط، باب حطه، باب العتم، باب الغوانمة، باب المجلس، باب الحديد، باب سوق القطانين، باب المطهرة، باب السلسلة، باب المغاربة" أما الأبواب المغلقة وعددها ستة "باب الرحمة، باب التوبه أو الذهبي، باب الجنائز، وباب وارن، وباب باركلي، والباب المزدوج، الباب الثلاثي، الباب المفرد، تم تسمية باب وارن وباب باركلي بهذا الاسم نسبة إلى مكتشفيهم.

أما الباب الخشبي فقد كان بحاجة إلى الاستبدال[1]*، ولم تتمكن الباحثة من التأكد إذا ما تم إصلاح الباب أو أنه بقي كما هو عليه في تلك الفترة.

-**باب العتم[2]:** من شرقه باب حطة ومن غربة باب الغوانمة، ومن أسمائه الشائعة فترة المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى باب الملك فيصل، وهو من الأبواب التي قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بترميمة بعد أن أصبحت حالته خطرة جراء تآكل جدرانه وسقوط بعض حجارته من الأقواس وكان ذلك في عام (1365هـ-1946م)، ومما زاد من حدة هذا الخطر أن بعض جدران هذا الباب تشترك مع أملاك عائلات مقدسية "نسيبة، وجاراالله"، مما استدعى المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى لإصدار قرار في عام(1366هـ - 1947م)، لترميم الباب بعد أن أصبحت بعض العمارات القائمة على مدخلة آيلة للسقوط، حيث تم استبدال القصارة القديمة، واستبدال الحجارة القديمة الآيلة للسقوط بأخرى جديدة[3].

- **باب الغوانمة[4]:** هو الباب الذي يقع في الزاوية الشمالية الغربية للمسجد الأقصى[5]، وفي عام (1346هـ - 1928م)، قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بهدم جدار قريب من باب الغوانمة وإعادة بنائه، ثم عاد في عام (1354هـ-1935م) ترميم قصارة باب الغوانمة المتساقطة، ولم تتجاوز التّرميمات في باب الغوانمة عملية نزع القصارة القديمة والقصارة من جديد وتحسين المظهر العام[6].

---

[1]وثيقة تتضمن مراسلة من مأمور الوقف إلى مدير عام الأوقاف، 13/39/6,239/20، وثيقة تتضمن مراسلة من مأمور الوقف إلى وكيل مدير الأوقاف، 13/44/1,161/4/80، وثيقة تتضمن مراسلة من دار الأيتام الإسلامية الصناعية إلى مأمور الأوقاف، 13/47/1,216/4/80.

*قام المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بالاستعانة ورشة النجارة في مدرسة دار الأيتام لترميمه عام 1947م، وذلك بعدما أصبح الباب خرب جداً، إلا أن محدودية الإمكانيات حالت دون استبداله، مع العلم أن معمل النجارة في مدرسة الدار الأيتام لا يتسطيع إتمام كل عمليات صيانة الباب، لأنه كان يحتاج إلى التمكين بصفائح الحديديه.

[2] لمعرفة المزيد عن الباب العتم أنظر الحنبلي، 2009، ص 30 العارف، 2009، ص 88، النتشة، 2002، كتيب رقم 2، ص7.

[3]وثيقة تتضمن مراسلة من مأمور الوقف إلى مدير الأوقاف حول ترميم باب الملك فيصل، 13/46/1,205/4/80، وثيقة تتضمن متابعة لإجراءات المناقصة الخاصة لباب الملك فيصل والشروط الفنية، 13/1,215/4/80.

[4]لمعرفة المزيد عن باب الغوانمة أنظر الحنبلي، 2009، ص 31، العارف، 2009، ص 90، النتشة، 2002، كتيب رقم 2، ص9، Burgoyne,1987,p178

[5]النتشة، 2002، كتيب 2، ص7.

[6]لمعرفة المزيد عن باب السلسلة أنظر الحنبلي، 2009، ص30، العارف، 2009، ص88، النتشة، 2002، كتيب رقم 2، ص7، Burgoyne,1987,p244.

**- باب السّلسلة[1]:** وهو الباب قبل الأخير من جهة الغرب يقع إلى الشرق من باب المغاربة، رمم فترة المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى وتحديداً في عام (1361هـ -1942م)، حيث وجد أنه في حالة خطرة ظهرت علية التشققات والتصدعات مما استدعى عمل جدران مساندة لتفادي الخطر الناتج عن هذه التشققات[2].

**الباب الذّهبي (باب الرحمة والتوبة )[3]:** ومن أسمائه باب الدهرية وباب توما توما والباب الجميل وباب شوشانا والباب الشّرقي، وهو عبارة عن باب مزدوج يرجح أنه أغلق في الفترة العثمانية[4]، قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بترميم الباب عام (1363هـ - 1944م)، حيث كان أحد جدرانه متصدعاَ ، مما استدعى لاستبدال الأحجار المتصدعة بالحجر الملكي، بالإضافة إلى قلع النباتات من جدران الباب الخارجي من جذورها وتنظيف الساحة المقابلة، وقلع أجزاء من البلاط لنزع جذور النباتات وإعادة تبليطه بمونة الكلس والنحاته، كما تم هدم قسم من الجدار الجنوبي وإعادة بنائه، وتركيب سلسلة حجرية بدل القديمة حول جدار الباب الذهبي من الحجر الملكي[5].

أما بالنسبة لمونة البناء تم استخدامها في ترميم وصيانة أبواب المسجد الأقصى إحتوت على، الإسمنت للبناء، والحجر المزي الحلو لبناء الجدران، والإسمنت والنحاتة والأحجار الصغيرة "سمسمية" لأعمال القصارة وجه أول وسد الشقوق، الإسمنت والنحاتة الناعمة مجبولة بمحلول الشيد المصول للقصارة وجه ثاني، الإسمنت والنحاتة الناعمة والشيد المصول لتكحيل الجدران، الإسمنت والنحاته لتكحيل البلاط، التراب العادي مع الأحجار الصغيرة "المسمسمة" لبناء الجدار الموجود في باب الغوانمة، الحجر الملكلي لبناء الجدار الحجري في الباب الذهبي.

---

[1]لمعرفة المزيد عن باب السلسلة أنظر الحنبلي، 2009، ص30، العارف، 2009، ص88، النتشة، 2002، كتيب رقم 2، ص7، Burgoyne,1987,p244

[2]وثيقة تتضمن مراسلة من مأمور الوقف إلى مدير عام الأوقاف حول تصليح باب السلسلة، 13/42/1,43/4/80.

[3]لمعرفة المزيد عن الباب الذهبي أنظر: طه، 1999، الحنبلي، 2009، ص27، العارف، 2009، ص91.

[4]طه، 1999، ص12،36.

[5]وثيقة تتضمن إعلان مناقصة لترميم الباب الذهبي، 13/44/1,159/4/80، وثيقة تتضمن إتفاقية ترميم الباب الذهبي، 13/44/1,167/4/80.

### 2.3.3. ترميم المساجد داخل البلدة القديمة:

لم يمنع وجود المسجد الأقصى داخل أسوار القدس من اتخاذ مساجد أخرى للصلاة فيها وإقامة الشعائر الدّينية ، وإن لم تكن قديماً تسمى باسم "مسجد"، فقد كانت في معظمها مدارس وزوايا اتخذ فيها مصلى صغير لأداء الصلاة وتحول المبنى مع مرور الزّمن إلى مسجد، وهذا ما يستدل عليه عند الاطلاع على الأنس الجليل الذي ذكر فيه مجير الدّين عدداً محدوداً من المباني باسم مسجد أو جامع، أما المفصل في تاريخ القدس فقد ذكر عشرون مسجداً أو جامعاً خارج المسجد الأقصى وداخل سور البلدة القديمة، والتي زاد عددها في المصادر الحديثة وهذا طبيعي تبعا للتحول التّاريخي في وظيفة المباني لتصل إلى 29 مبنى تحت اسم مسجد داخل أسوار البلدة القديمة[1].

وبما أن هذه المباني في معظمها تاريخية وأثرية، فقد حاول المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى الاهتمام بها من خلال أعمال التّرميم والصّيانة، وإن لم يكن بدرجة الاهتمام الذي كان للمباني داخل المسجد الأقصى وقد طالت عملية التّرميم مجموعة من المساجد المهجورة في البلدة القديمة بالقدس، ومع ذلك تعتبر المعلومات التي وردت في ثائق المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى حول تفاصيل عمليات التّرميم والصّيانة قليلية إذا ما تم مقارنتها بالتفاصيل المذكورة عن المسجد الأقصى.

وفيما يلي سنتطرق من خلال الجدول إلى أهم المساجد التي جرى ترميمها وصيانتها، ضمن المعلومات المتاحة، من خلال وثائق المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، ومن هذه المساجد:

[1] تم حصر المباني التي ذكرت باسم مسجد من خلال كتاب (الكفراوي، 1983).

| الرّقم | اسم المسجد | سنة لتّرميم | أعمال لتّرميم والصّيانة | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| .1 | المسجدالعمري "حارة الثّوف"[1] | 1945-1946م | قام المجلس بأعمال صيانة باستخدام مادة الكلس والقصرمل. | كان في وقتها يوجد محددات لإدخال مواد البناء مثل الإسمنت. |
| .2 | الجامع اليعقوبي "باب الخليل"[2] | 1936م | قام المجلس بترميم جدران المسجد التي ظهرت فيها العديد من الفجوات بالإضافة إلى الانارته بالكهرباء ومد أنابيب المياه. | تم وقف عمليات لتّرميم من البلدية بسبب عدم الحصول على ترخيص وتحديداً لأن المجلس قام بإضافة قسم إلى السّور الفاصل بين المسجد والكنيسة المجاورة. |
| .3 | مسجد "قلعة القدس"[3] | 1927م<br>1936م | تم ترميم المئذنة التي كان جزء منها آيل للسقوط بفعل التشققات. باستخدام الإسمنت والنحاته للبناء، والحجر المزي الحلو.<br>تم تزويد المسجد بالمصابيح. | طلبت سلطة الانتداب باسم دائرة الآثار القديمة تحويل المسجد إلى معرض لصور المسجد الأقصى. |
| .4 | مسجد بني حسن "باب الخليل"[4] | 1928م | قامت سلطة الانتداب بالسيطرة عليه وضمه إلى نقطة الشرطة المجاورة للمسجد. | كان المسجد مغلقاً عندما تم الإستيلاء عليه، حيث أن التأخر في أعمار هذا المسجد أدى إلى فقدانه. |
| .5 | مسجد الخانقاة الصلاحية[5] | 1936م | تم إجراء عمليات صيانة للمسجد وإصلاح في شبكة الصرف الصحي | ولحقتها أعمال صيانة أخرى عام 1949م. |
| .6 | مسجد الحيات "حارةالذّصارى"[6] | 1930م<br>1934م<br>1939م | أجريت عمليات صيانة تضمنت إصلاح قنوات الصرف الصحي وبيوت الخلاء.<br>أجريت أعمال صيانة تضمنت قصارة وطراشة وبعض الإصلاحات بالسقف.<br>تم ترميم الدرج الخارجي للمسجد. | |
| .7 | جامع سويقة علون "باب الخليل"[7] | 1925م<br>1927م<br>1945م | تم ترميم مكان الوضوء والمراحيض.<br>تم إعداد خارطة للمسجد ودراسة مجمل التّرميمات في المسجد.<br>تم إجراء صيانة للمسجد. | |

الجدول رقم(3. 2- أ): المساجد التي تم ترميمها في البلدة القديمة

[1] ملف يحتوي مجموعة من الوثائق باسم جامع حارة اليهود "الجامع العمري الكبير"، 13/40/1,21/80، وملف يحتوي على وثائق لعدة مساجد، 13/26/4/4,107/20.

[2] وثائق تحتوي على مراسلات عمارة المسجد اليعقوبي، 13/35/4,14/80، وثيقة 13/35/4,18/20.

[3] وثائق تحتوي مراسلات بخصوص عمارة مسجد القلعة، 13/36/1,11/80، وثيقة 13/27/4,104/20.

[4] مجموعة من الوثائق تحتوي على مراسلات خاصة بمسجد بني حسن، 13/27/1,3/80.

[5] وثيقة تحتوي على مراسلات حول الخانقاة الصلاحية، 13/49/4,39/20.

[6] وثائق المجلس الشرعي الإسلامي المتعلقة بمسجد الحيات أو سيدنا عمر، 13/38/1,12/80، وثيقة 13/49/4,39/20، وثيقة 13/26/4/4,107/20، وثيقة 13/34/4,11/20.

[7] وثائق تتضمن مجموعة من المراسلات حول مسجد سويقة علون، 13/27/4,4/20، وثيقة 13/25/4,57/20.

| الرّقم | اسم المسجد | سنة لتّرميم | أعمال لتّرميم والصّيانة | ملا حظات |
|---|---|---|---|---|
| .8 | جامع النبي داود "حارة الأرمن"[1] يعرف اليوم باسم المسجد الديسي | 1945م | حيث جرى هدم الجدار الشّرقي للمسجد حتى يتم الدخول اليه، تم تركيب باب وتنظيف المنطقه المجاورة. | ولم يكن معروفاً بالنسبة للمجلس الإسلامي وتم التحقق من أنه مسجد بعد العثور على محراب كبير داخل المبنى. |
| .9 | مسجد سوق خان الزيت"[2] يعرف باسم مسجد أبو بكر الصديق | 1938م<br>1945م | تم إجراء عمليات صيانة وتحديداً في مكان الوضوء تم عمل مظلة من القرميد.<br>تم إجراء عمليات ترميم للسقف باستخدم وتكحيل الواجهات والقرميد باستخدام الشيد بالإضافة إلى أعمال صيانة تضمنت إصلاح المراحيض والمواسير وأعمال أخرى. | كان يقوم المسجد القديم في الطابق الأرضي الذي تهدم إثر زلزال 1927م، مما أضطر المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى لنقله في المكان الموجود فيه اليوم. |
| .10 | جامع المأذنة الحمراء "حارة السعدية[3] | 1927م | تم ترميم المئذنة التي ظهرت فيها تشققات في منطقة الشّرفة من الجهة الشمالية، بالإضافة إلى حدوث ميلان في بعض الأحجار. | انقطعت الشعائر الّدينية في المسجد بعد عام 1937م، ثم قام المجلس بإعادة الشعائر الّدينية، ومن ثم انقطعت مرة أخرى بعد حرب عام 1948م، ثم عادت بعد سنوات من إنقطاعها. |
| 11 | مسجد لؤلؤ المغازي[4] | 1947م | قام المجلس بترميم المسجد وهدم السور المحيط بالمسجد واعادة بنائه بالتراب المغربل والشيد وتكحيله بالشيد المصول والسكن، وبناء مكان جديد للوضوء، وإصلاح الأبواب والنوافذ، وترميم سطح المسجد باستخدام الحور والتبن. | كان المسجد مهملاً في فترة ولاية المجلس، ولايحتوي إلا على أربع حصر قديمة، بالإضافة إلى إشغال الغرفة التي بجاور غرفة الضريح بالأثاث المعروض للبيع ومكان لمبيت الاشخاص أصحاب الأثاث. |
| 12 | جامع بد العشرة[5] | - | لم تجري أي أعمال ترميم ولم يعد موجداً في يومنا هذا، كان المسجد يقع قرب الباب الجديد مجاور لبطريركية اللاتين قد أصبح أنقاضاً بفعل الزمن وعوامل الخراب. | بقي المسجد على حالته دون ترميم مهجوراً، ومستغلاً في بعض أجزائه كمطبعة وفي جزء آخر كمنجرة بما لايحقق مصلحة الوقف، مما أدى لاندثار المسجد. |

الجدول رقم (3. 2- ب): المساجد التي تم ترميمها في البلدة القديمة

[1] وثيقة تحتوي على الكشف التقديري لإعمار المسجد الجامع الواقع في حارة الأرمن .

[2] الأنصاري، نشرة رقم 14، 1994م، مجموعة من الوثائق تحتوي على مراسلات بشأن مسجد باب خان الزيت، 13/37/95/4/20، وثيقة 13/50/4,40/20.

[3] مجموعة من الوثائق تحتوي على مراسلات بخصوص مسجد المئذنة الحمرا وثيقة، 13/27/4,5/20، وثيقة، 13/37/4,69/20، وثيقة رقم، 13/44/4,26/20، وثيقة 13/48/4,38/20.

[4] وثيقة تتضمن المواصفات والشروط الفنية للإصلاحات الضرورية في جامع الشيخ لؤلؤ المغازي، 13/47/4,37/20.

[5] وثيقة مجموعة من المراسلات بخصوص مسجد بد العشرة، 13/28/1,5/80.

## 3.3.3 ترميم المدارس والزّوايا داخل سور مدينة القدس:

استكمالاً لما تم بحثة في عمليات التّرميم المدارس داخل ساحة المسجد الأقصى يتم تسليط الضّوء في هذا المبحث على المدارس والزّوايا التي قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بترميمها خارج المسجد الأقصى وداخل سور البلدة القديمة في مدينة القدس، وكما المدارس التي سبق ذكرها كان لهذه المدارس والزّوايا أيضاً تاريخ عريق ذو قيمة تاريخية ومعمارية، وأن الاهتمام في هذه المدارس أو إهمالها ما هو إلا مؤشر على مدى الوعي بأهمية هذه المباني ودورها في صياغة الحركة الفكرية على مر التاريخ، ومن المدارس التي قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بترميمها مايلي:

### 1.3.3.3 المدرسة العمرية:

ولا يقصد بها المدرسة المعروفة اليوم باسم العمرية والتي تضم ثلاث مدارس تاريخية وهي المدرسة المحدثية " كلية الروضة سابقاً " والجاولية والصبيبية، فحتى عام (1367هـ - 1948م)، لم يكن قد تم تجميع الثلاث مباني تحت اسم المدرسة العمرية، والمقصود بالمدرسة العمرية خلال فترة الانتداب البريطاني هي المدرسة التي كانت قائمة في حارة النّصارى في المبنى القائم فوق مسجد الحيات "سيدنا عمر" وهو بالأصل مسجد استخدم بعد انتهاء الحكم العثماني مدرسة للأولاد تتبع دائرة المعارف، وقام المجلس عام (1342هـ-1923م) بمطالبة دائرة المعارف بتسليم المسجد لإدارة المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ( أنظر الملحق 15)، الذي ظل مدرسةً حتى بعد أن أصبح تحت إشرافه[1]*.

وقد قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بفترة مبكرة بترميم المدرسة وخاصة بعد زلزال عام (1345هـ-1927م)، حيث حدث فيها تشققات، مما استدعى القيام باستبدال القصارة القديمة

[1] وثيقة تتضمن مراسلة من المجلس إلى السكرتير العام السياسي في دار الحكومة، 13/23/1,6/10.

*طالب المجلس إدارة المعارف التابعة لحكومة الانتداب عام (1342هـ-1923م)، باسترجاع ثلاث مدارس وهي المدرسة الرصاصية في الواد، المدرسة العمرية بحارة النصارى، مدرسة البقعة في جورة العناب.

بأخرى جديدة بمونة الشيد المصول والنحاتة، وترميم السطح وتجديد الكحلة للجدران بمونة الإسمنت والنحاتة، بالإضافة إلى أعمال الدهان وإصلاح النوافذ[1].

### 2.3.3.3 زاوية الهنود[2]:

تقع بالقرب من باب السّاهرة وهي لفقراء الرفاعية، سميت بذلك بسبب نزول جماعة من الهنود فيها، ولم يحدد تاريخ إنشاء المبنى[3]، أسسها محمد فريج شكر كنج في منتصف القرن العاشر هجري[4].

قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بترميمها بشكل شامل ما بين عام (1354هـ-1355هـ/ 1935م-1936م)، بتبرع من صاحب سمو النواب "Rampur" رئيس الهند والتي قدرت 1178 جنيهاً فلسطينياً، وكان ذلك بعد أن قام المجلس بالتوجه إلى الهند لطلب الإعانة لترميم الزاوية.

وكانت تحتاج الزاوية إلى هدم المباني القديمة وبناء مبانٍ أخرى أكثر متانة تمكنهم من إضافة غرف جديدة في الطابق العلوي، وتضمنت خطة المجلس (ترميم جدران البستان، وترميم الزاوية، وترميم جامع الزاوية، وترميم مقبرة الزاوية، وإنشاء غرف جديدة للزاوية، وترميم بيوت الخلاء وإنشاء نظام صحي) أما بالنسبة للأعمال التي تم إنجازها، فقد قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بهدم الغرف القديمة وحفر أساساتها لإنشائها من جديد وإضافة غرف علوية بالإضافة إلى تقوية الجدران للغرف التي لم تهدم باستخدام الإسمنت المسلح، وإضافة وحدات صحية[5]*.

---

[1] وثيقة تتضمن كشف لترميم المدرسة العمرية، 13/28/2,16/20، وثيقة تتضمن مراسلات بخصوص المدرسة العمرية، 13/26/2,7/20.

[2] لمعرفة المزيد عن زاوية الهنود أنظر الحنبلي، 2009، ج2، ص48، العارف، 1999، ص499، العسلي، 1981، ص362.

[3] العارف، 1999، ص499.

[4] العسلي، 1981، ص362.

[5] وثائق المجلس الشرعي الإسلامي زاوية الهنود، 13/36/4,38/20.

*أشرفت حكومة فلسطين "حكومة الانتداب" على هذه التعميرات في زاوية الهنود من خلال مدير الأشغال العمومية الذي قدم بعض الاقتراحات الهندسية، كما أن المساعدات التي تلقاها المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى كانت ترسل من خلال حكومة الانتداب التي قامت بتحويل المبلغ إلى الحساب الخاص بزاوية الهنود.

### 3.3.3.3 الخانقاة الصلاحية[1]:

يقع جزءاً منها فوق كنسية القيامة، كانت تعرف بدار البطرك حولها القائد صلاح الّدين الأيوبي إلى خانقاة[2]، عام (583هـ-1187م)، وكانت من أهم المراكز الصوفية في القدس التي تقام فيها الأذكار، أما الآن فتحولت في جزء منها إلى دار للسكن والجزء الآخر مسجد تقام فيه الصلوات[3].

قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، برعاية الخانقاة كغيرها من الزاويا وكان يجري فيها التّعميرات اللازمة، ضمن الإمكانات المتاحة، وفي عام (1365هـ-1946م)، تم رفع الجدار القائم من الجهة الشّرقية المطله على سطح كنيسة وفتح باباً وشباكين فيه، كما تم ترميم المئذنة، بعد تحرير أحجارها وإعادة بنائها وتكحيلها باستخدام الإسمنت والنحاتة والشيد للبناء والتكحيل[4].

### 4.3.3.3 الزاوية المولوية[5]:

وسميت أيضاً بالخانقاة المولوية نسبة إلى أحد الطّرق الصوفية التي دخلت مدينة القدس أوائل الحكم العثماني، تقع في طريق المولوية القريب من حارة السعدية. أنشأت هذه الزاوية بمساهمة من عدة أمراء أبرزهم كان أمير الأمراء الكرام خداوردي بيك الشهير بابو سيفين حاكم لواء القدس في سنة (995هـ-996هـ/1586-1587م)[6].

رممت هذه الزاوية عدة مرات وكان أولها عام 1920م، حين طلب الشيخ عادل المولوي شيخ الزاوية" من حكومة فلسطين ترميمها وذلك استناداً إلى أنها كانت ترمم بواسطة وزارة المالية في

---

[1] لمعرفة المزيد عن الخانقاة الصلاحية أنظر الحنبلي 2009م، ج1، ص340، ج2، ص 211،214، العارف،1999، ص 501، العسلي،1981، ص330.

[2] الخانقاة: كلمة فارسية "خان كاه" وهو المكان الذي ينقطع فيه المتصوف للعبادة حيث اقتضت وظيفتها أن يكون لها تخطيط خاص يجمع بين تخطيط المسجد والمدرسة. (اسماعيل،2014، 266).

[3] العسلي،1981، ص330.

[4] كشف تقديري لترميم الخانقاة عام 1946، مراسلة من مأمور الوقف إلى مدير الأوقاف العام، إتفاقية لعمارة الخانقاة، 13/46/6,157/20.

[5] لمعرفة المزيد عن الزاوية المولوية أنظر العسلي، 1981، ص339، العارف، 1999، ص500، Natsheh ,2000,p 805

[6] النتشة، الصوفية في القدس، http://www.akhbarelbalad.net

العهد العثماني، وافقت حكومة فلسطين على ذلك، كما قامت في عام 1928م، بتمويل ترميم بعض الأجزاء المتصدعة في المئذنة ومبنى الزاوية[1].

أما في عام 1941م، عندما توجه الشيخ عادل المولوي إلى حكومة فلسطين لإجراء أعمال ترميم في الزاوية، رفضت الحكومة تمويل عمليات التّرميم واعتبرتها من الأملاك التي يشرف عليها المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، وأحالت الطلب إلى رئيس المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى[2]، وبناء على ذلك وافق المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى على ترميم الزاوية وبدأت أعمال التّرميم في الربع الأخير من عام 1942م[3].

وترتب على ذلك بأن قام المجلس الإسلامي الشّرعي الأعلى في البدء بإجراءات تسجيل الزاوية في دائرة الطابو، مما أدى إلى حدوث نزاع مع شيخ الزاوية الذي طلب تسجيلها باسمه وليس باسم مأمور الأوقاف الإسلامية[4] (أنظر الملحق رقم 16)، وكانت مسألة إدعاء الملكية فيما يخص الزّوايا والمقابر والأضرحة من قبل الأشخاص المقيمين والمشرفين على هذه الأماكن من أشد التحديات التي واجهت المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في الحفاظ على ممتلكات الوقفية.

## 4.3 الإنشاء

الإنشاء هو الآلية الثّانية من آليات المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى للحفاظ على التراث المعماري، وقد لا تظهر هذه الاستراتيجية بشكل واضح داخل حدود سور القدس لأن عمليات إنشاء مبانٍ جديده كاملة، كانت شبه معدومة في منطقة البلدة القديمة ولم تتعدى سوى إضافات معمارية على مبان كانت موجودة بالأصل، وتبرز عمليات الإنشاء بشكل أوضح خارج أسوار البلدة القديمة[5]، أي خارج حدود الدراسة.

وكان الهدف من بناء هذه العمائر استثمارها لتوفير مصدر مالي للحفاظ على التراث المعماري في

---

[1] وثيقة تحتوي على رسالة موجهة من المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى إلى السكرتير العام في حكومة فلسطين، 13/40/1,9/1/45.

[2] وثيقة تحتوي على رسالة موجهة من السكرتير العام في حكومة فلسطين إلى شيخ الزاوية المولوية عادل المولوي، 13/40/1,9/1/45.

[3] وثيقة تحتوي على رسالة موجهة من سكرتير المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى إلى مدير الأوقاف العام، 13/40/1,9/1/45.

[4] وثيقة تحتوي على رسالة موجهة من المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى إلى مدير الأوقاف العام، 13/40/1,9/1/45.

[5] بيانات المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى لعام، 1924م، 1929م، 1935م.

القدس وتحديداً للمسجد الأقصى، وفي حالات أخرى كان يتم إنشاء طوابق إضافية على مبان موجودة سابقاً، ونذكر منها:

- إضافة طابق علوي إلى دار المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى الذي كان قائماً في المدرسة المنجكية وكان ذلك عام 1935م، حيث تم إضافة أربع غرف نظراً لضيق المكان[1].
- إضافة طابق جديد في المدرسة الجاولية ما بين عام (1933م-1934م)، التي كانت تتخذ كمقر لكلية روضة المعارف.
- إضافة غرف في زاوية الهنود.
- ووجدت حالات مماثلة بشكل ضيق لا تتعدى إنشاء غرفة واحدة كالغرفة التي أنشأت على سطح المدرسةالتّنكزية التي كان يستأجرها الحاج أمين الحسيني[2].
- إنشاء مطاهر في المسجد الأقصى تحوي قسم للرجال وآخر للسيدات عام 1935م[3].

أما بالنسبة للعمائر التي تم بناؤها بالكامل فكانت على الأغلب عبارة عن مجموعة من الدكاكين والمخازن حيث بنيت خارج حدود سور المدينة ونذكر منها:

- حوانيت باب السّاهرة، تم بناؤها ما بين العام (1926م-1927م)، على جزء من أرض مقبرة باب السّاهرة[4].
- مخازن بالقرب من مقبرة مأمن الله، تم الشروع في بنائها عام 1927م، في الأرض الوقفية المجاورة لمقبرة مأمن الله[5].

---

[1] وثيقة تتضمن مراسلة حول إنشاء طابق علوي للمجلس الإسلامي، 13/35/6,231/20.

[2] وثيقة تتضمن المراسلات الخاصة بتعميرات المدرسة التنكزية، 13/36/1,86/4/80.

[3] وثيقة تتضمن رسالة من سكرتير المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى إلى مأمور الأوقاف لإنشاء مكان جديد للوضوء في المسجد الأقصى، 13/45/1,190/4/80.

[4] مجموعة من المراسلات حول إنشاء دكاكين في باب الساهرة، 13/26/10,3/20، بيان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى لعام 1927م، ص8.

[5] رسالة من مراقب الأوقاف إلى رئيس المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى حول إكمال بناء المخازن بالقرب من مقبرة مأمن الله، 13/26/10,3/20.

- فندق بالاس "الفندق الكبير"[1]*، تم الانتهاء من بنائه عام 1929م، بني على جزء من أرض مقبرة مأمن الله يتكون من 136 غرفة بالإضافة إلى قاعات كبيرة مخصصة للاستقبال والقراءة، بلغت تكلفة البناء ثلاثة وسبعين وخمسمائة ألف جنيهاً فلسطينياً، وتم تمويل جزء من المشروع من الأموال التي زادت من تبرعات الدّول العربية والإسلامية التي خصصت للمسجد الأقصى، أما الجزء الأخر فقد تم توفيره عن طريق قرض من البنك العثماني، تم تسديده من إيجار الفندق لمدة خمس سنوات حيث تم تأجير الفندق لمدة خمسة عشر عاماً بمبلغ سبعة آلاف وثلاثمئة جنيه بالسّنة[2].
- بناء حوانيت بحارة النّصارى خمسة منها أنجز عام 1924م[3]، وثلاثة منها أنجز في عام 1929م[4].

يتضح مما سبق أن المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، أدرك منذ اللحظة الأولى بأن التحديات المادية ستكون ملازمة له، وستكون عائقاً أمام أداء مهمته في الحفاظ على التراث المعماري، فحاول إيجاد الحلول من خلال الاستثمار، إلا أن هذه المشاريع كانت ضئيلة جداً بالنسبة لمتطلبات الحفاظ التراث المعماري، ولم تخرج عن كونها اجتهادات شخصية، غاب عنها الإطار المؤسسي في دراسة المشاريع وجدواها لتحقيق أكبر فائدة ممكنة.

## 5.3 أعمال الهدم وإعادة البناء.

يعتبر الهدم وإعادة البناء أحد الآليات التي استخدمها المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى للحفاظ على التراث المعماري، وغالباً ما كان يلجأ المجلس الإسلامي الشّرعي الأعلى إلى هذا الخيار كحل

---

[1]قام المجلس الشرعي الإسلامي بتسجيل مقبرة مأمن الله كموقع تاريخي عام 1929م، ومنع دفن الأموات فيها لأنها أصبحت مكتظة وجاء القرار بنفس السنة التي تم فيها بناء الفندق الكبير وترى الباحثة يكون قرار المنع هذا كان الخطوة الأولى لهجر المقبرة وجعلها عرضة لانتهاكات كبيرة فيما بعد، وكان من باب أولى توجيه السكان للدفن في المقابر الأخرى وليس منع الدفن فيها بشكل قطعي، وتحديداً أن المجلس قد أدرك الخطر المحدق بالمقبرة **(أنظر الملحق رقم 17،18)**.

*تقع مقبرة مأمن الله وفندق بالاس خارج حدود الدراسة، وتم التطرق إليهما استثناءً لأنهما شكلى نموذجين مهمين ساهما في إبراز توجهات المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في الحفاظ على التراث المعماري في مدينة القدس، وقد رأت الباحثة أن إدراجهم يساهم في تحقيق هدف الدراسة.

[2]بيان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، 1928م، ص8، بيان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى 1929م، ص8.

[3]بيان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، 1923م،1924، ص18.

[4]بيان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، 1929م، ص10.

نهائي، حيث اعتمد آلية التّرميم بشكل أساسي لحفظ الأبنية ووقايتها من الاندثار والحفاظ على صفاتها وخصائصها، أما اللجوء إلى الهدم فكان يتم في حالات نادرة إما لدرء خطر لايمكن تفادية وهذا ما حصل في المسجد الأقصى عندما تم هدم الرواق الأوسط والشّرقي من المسجد الأقصى بعد عام 1937م، أو في حالات أخرى كان يتم فيها اللجوء إلى خيار الهدم للتعامل مع الإضافات المعمارية التي تم إضافتها للمباني الأثرية وعملت على تشويه منظرها وضياع خصائها الفنية وهذا ما حصل لأروقة وأبواب المسجد الأقصى، وفيما يلي توضيح لأهم عمليات الهدم التي جرت تحت إشراف المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى:

### 1.5.3 هدم الأبنية في باب الغوانمة:

هو الباب الذي يقع في الزاوية الشمالية الغربية للمسجد الأقصى (أنظر الخارطة رقم 2.3)، يعود تاريخ بنائه إلى الفترة المملوكية[1].

قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى عام 1928م، بهدم بنايات مجاورة لباب الغوانمة الملاصقه لجدران روضة المعارف والمئذنة وتم رفع الأنقاض إلى بركة باب الأسباط، أما الأحجار الصالحة فقد تم التحفظ عليها لاستخدامها في بنايات أخرى، وفي عام 1943، تم هدم جدار اللواوين القائمة بين باب الغوانمة وباب الناظر وإعادة بنائها بالحجر المدقوق[2].

### 2.5.3 هدم الأبنية في باب القطانين:

يعتبر باب القطانين من أجمل الأبواب الأثرية يقع في الجهة الشمالية من سور المسجد الأقصى (أنظر الخارطة رقم 2.3)، جدده تنكز الناصري عام (737هـ - 1336م)[3].

قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى عام 1925م في شهر آذار، وليس كما ورد في بعض المصادر التاريخية عام 1922م*، بهدم مجموعة من الأبنية التي استحدثت فوق باب القطانين

---

[1] النتشة، 2002، كتيب رقم 2، ص7.

[2] شروط هدم المحلات المجاورة لباب الغوانمة مع نقلها، 13/28/6,40/20.

[3] العارف، 2009، ص89.

*ورد في تاريخ الحرم القدسي لعارف العارف في ص90، أن المجلس قام بهدم جميع الأبنية الواهية التي أنشئت الأزمنة السابقة على قبة باب القطانين وأروقته عام 1922م، وهذا التاريخ تقريبي وليس دقيق حيث ورد في وثائق المجلس بأن الأعمال سابقة الذكر جرت في عام 1925م.

والأبنية التي على جانبيه من جهة الأروقة وتم هدم أربعة أروقة من الجهة الشمالية للباب الواقعة بين باب الحديد وباب القطانين، التي كانت آيلة للسقوط ومن ثم أعيد بنائها، وبعد الانتهاء من عملية الهدم تم إزالة كافة الأنقاض واستخدام الحجارة الصالحة في عمليات بناء أخرى، وفي عام 1927م، تم ترميم المقرنصات الخربة في قبة باب القطانين واستبدال الجزء المتهدم من أحجار المقرنصات[1].

### 3.5.3 هدم الأبنية باب السّلسلة:

وهو الباب قبل الأخير من جهة الغرب يقع إلى الشرق من باب المغاربة (أنظر الخارطة رقم 2.3)، وكان من أول الأبواب التي جرت فيها أعمال الهدم خلال ولاية المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى حيث قام المجلس عام 1922م، بهدم غرفة ملاصقة للباب كان يقيم فيها حارس باب السّلسلة وذلك نظراً لخرابها، وبعد عام 1927م، قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بهدم الرواق الممتد بين باب السلسلة وباب المغاربة بسبب التصدع الكبير الذي حصل جراء الزالزال وتم رفع أنقاضها إلى ساحة المهد لاستخدامها عند الحاجة[2].

### 4.5.3 هدم جدار بالقرب من باب المغاربة:

يقع باب المغاربة في الركن الغربي من المسجد الأقصى (أنظر الخارطة رقم 2.3)، سمي بذلك لقربة من مسجد المغاربة وحارة المغاربة[3].

قام المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بعام 1938م، بهدم جدار قديم بالرواق الغربي، وإعادة بنائه من الأحجار القديمة الصالحة ومن أحجار جديدة من نوع قريب من نوع على الحجر القديم، وتم استخدام الإسمنت غير المسلح في عملية البناء، أما بالنسبة لعتبات الأبواب والشبابيك الموجودة في الرواق الغربي تم استخدام الحجر المزي الأحمر[4].

---

[1] تقرير الهيئة الفنية عن الأعمال التي جرت خلال شهر آذار 1925م، 13/25/27/4/80، بيان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى 1928م، ص5، تقرير عن عمارة المسجد الأقصى الشريف خلال شهر حزيران، 1927م، 13/27/1,272/4/80.

[2] تقرير سير التعميرات في المسجد الأقصى خلال شهر نموز 1927م، 13/27/1,272/4/80، رسالة من المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى إلى المعمار كمال الدين بك، 13/22/6,259/20

[3] العارف،2009، ص90.

[4] وثيقة تحتوي على اتفاقية لهدم الجدار، 13/37/1,99/4/80.

### 5.5.3 هدم سوق المعرفة:

هو عبارة عن بناء قائم على مجموعة من العقود، كان يقع بالجهة الشرقية بآخر الجامع الأقصى، فوق جامع مهد عيسى[1]، ويصعد إليه بدرج كان يصلي به الحنابله خصصه لهم الملك المعظم عيسى[2].

استخدم في فترة ولاية المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى كمستودع، وكان يطلق عليه إسم العنبر القديم أو المستودع الكبير، ولم يتم استخدام الاسم التاريخي "سوق المعرفة"، مما زاد من صعوبة الاستدال عليه من خلال وثائق المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، وتم الاعتماد على الوصف الجغرافي والهندسي لهذا البناء ومقارنتها مع المصاردر التاريخية للتأكد من أن المقصود بالعنبر القديم أو المستودع الكبير هو سوق المعرفة.

إتخذ المجلس قرار هدم جزء من سوق المعرفة خلال مشروع ترميم الرواق الشرقي والقسم الأوسط من الجامع الأقصى بعد زلزال عام 1937م، تحت إشراف دائرة حفظ الآثار العربية، التي قررت هدم الجدار الشرقي من الجامع الأقصى حيث لم يكن بالوسع الإبقاء عليه، مما أدى إلى هدم جزء من مبنى سوق المعرفة لنصب السقايل الخشبية للازمة لبناء الجدار الشرقي عام 1940م[3]، وقرر إقامة بناء فاصل* بين الجامع الأقصى والأجزاء الأخرى من المسجد الأقصى[4].

ولاقى هذا القرار رفضاً من دائرة الآثار القديمة في القدس، حيث وصفت البناء والعقود القائم عليها بأنها من الأبنية التاريخية التي يعود تاريخ بنائها إلى ماقبل ثماني قرون، ووصفتها بأنها متينة ومحكمة البناء، وتقدمت باقتراح إلى المجلس يتضمن ترميم المبنى وحفظه وصيانتهبدلاً من هدمة

---

[1] الحنبلي، 2009، ج2، ص14.

[2] العارف، 2009، ص71.

[3] وثيقة تتضمن مراسلة من أحد المهندسين إلى المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، 13/40/1,368/4/80.

* قد يكون القصد جدار فاصل .

[4] وثيقة تتضمن مراسلة من وكيل سكرتير المجلس إلى مدير الأوقاف، 13/40/1,128/4/80.

*سنت إسرائيل عام 1978م قانون يعرف الأثر بأنه كل مبنى أو شيء من صنع الإنسان صنع قبل عام 1700م ( الجعبه، 2008، ص66)، وقد ورد ذكر هذا التاريخ "1700م" في ثائق مرسلة من دائرة الآثار القديمة إلى المجلس، 13/44/1,169/4/80، دون أن يأخذ صفة الإلزام القانوني وهذا يدل على استنباط اسرائيل لهذا القانون من الانتداب البريطاني.

وكان ذلك عام 1938م، قبل البدء بأعمال الهدم، ومن ثم طلبت من المجلس عام 1940م، بأن يقوم بتسجيل كل الأقسام المنوي هدمها تسجيلاً دقيقاً، وتحديداً تسجيل الاكتشافات التي حدث أثناء عملية الترميم حيث تم اكتشاف بقايا جدار وبلاط تحت أرضية الجامع الأقصى من الجهة الشرقية واعتبرتها دائرة الآثار القديمة من أقدم مباني الجامع الأقصى كما أوضحت بأن مبنى سوق المعرفة يعود تاريخ بنائه إلى ما قبل عام "1700م"*، وأرجعت تاريخ البناء تحديداً لعام (1111هـ-1112هـ)[1].

ولم يلقى رأي دائرة الآثار القديمة استحسان من قبل مهندسي دائرة حفظ الآثار العربية من مصر، ووصفت البناء بأنه عادي لا يخدم الفن ولا التاريخ ولا الصناعة، وحاججت بذلك أن بالقاهرة مئات من المباني لا يهتم بها إلا بالقدر الذي يخدم غرضاً معيناً، كما أرجعت تاريخ البناء إلى أواخر القرن الثامن الهجري وأنه لم يكن موجود قبل ذلك[2].

وبعد دراسة دامت ثلاث سنوات، قام المجلس الشّرعي الإسلامي بأخذ قرار بهدم كامل المبنى عام 1943م،وتم تبرير ذلك بأن البناء كان متصدعاً، وحتى عام 1945م، لم تتم كامل عملية الهدم وذلك بسبب خلاف مع متعهد الذي لم يستطيع الاستمرار بما تم الاتفاق عليه[3]، ويبرر ذلك بأنه فوجئ بجدران صلبة جداً يصفها بأنها أشد من الصخر، تم استئناف الهدم فيما بعد ورفع الأنقاض إلى خارج المسجد الأقصى، وتم التحفظ على جزء من هذه الأحجار التاريخية وحفظ بعضها في المتحف[4].

وفي عام 1947م، تم تبليط الساحة مكان سوق المعرفة المهدوم خوفاً من تسرب المياه، وتم استخدام الحجر المزي الحلو، واستخدم الإسمنت، والشيد المصول، والنحاته الناعمة في عملية التبليط، أما التكحيل تم باستخدام الإسمنت والنحاتة[5]

---

[1] وثيقة تتضمن مجموعة من المراسلات من دائرة الآثار القديمة بالقدس إلى المجلس، 13/44/1,169/4/80، وثيقة تتضمن مراسلة من دائرة الآثار القديمة إلى المجلس، مراسلة من أحد المهندسين إلى المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، 13/40/1,368/4/80.

[2] وثيقة تتضمن مراسلة من أحد المهندسين إلى المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، 13/40/1,368/4/80.

[3]مراسلة من مدير الأوقاف العام إلى المجلس تتضمن تقرير عن عملية هدم سوق المعرفة "العنبر القديم"، 13/43/1,152/4/80.

[4]رسالة من دائرة الآثار القديمة بالقدس إلى المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، 23/44/1,169/40/80، الإتفاقية الخاصة بهدم المستودع مع محمود عواد ومحمود إبراهيم، رسالة من المتعهدين إلى المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى حول عدم الالتزام بالعقد المبرم بينهم، 13/43/1,152/4/80.

[5]وثيقة تحتوي على الشروط الفنية لتلبليط الساحة الواقعة شرق الجامع الأقصى، 13/47/1,214/4/80.

### 6.5.3 ردم بركة باب الأسباط:

وهي بركة ملاصقة لسور المسجد الأقصى من الجهة الشمالية بالقرب من باب الأسباط، ومن أسمائها بركة إسرائيل ذكرها مجير الدّين الحنبلي بأن منظرها مهول وأن من بناها هو حزقيل أحد ملوك بني إسرائيل[1].

استخدمت البركة في عهد المجلس الإسلامي الأعلى كمكان لرمي أنقاض البناء الناتجة عن عمليات التّرميم والهدم في المسجد الأقصى، حتى طرح المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى مناقصة في شهر آذار من عام 1928م، لردم البركة، وكان أحد الشروط التي وردت في المناقصة أن يتم ردم بركة خلال عام من إعلان المناقصة، إلا أن عملية الردم اكتملت عام 1933م، حيث أصبحت البركة عبارة عن ساحة تستخدم كملعب رياضي ينتفع به طلاب مدرسة الأيتام والزوار في أيام المواسم والأعياد[2].

يتضح مما سبق محدودية عمليات الهدم التي جرت في مدينة القدس وتحديداً فيما يتعلق بالأبنية التاريخية والأثرية، وكان الهدم يستخدم غالباً كخيار أخير، لرفع خطر قائم والحفاظ على المباني المجاورة وبالّرغم من أن عمليات الهدم كانت قليلة جداً إلا أنها جرت في أماكن تاريخية حساسة من غير الممكن إغفالها.

## 6.3 استبدال وظيفة المباني

مع مرور الزّمن كانت تختلف الأدوار التي تؤديها هذا المباني، وانطلاقاً من أهيمتها قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى باستغلال مجموعة من المباني وتوظيفها بأدوار تختلف عما كانت عليه سابقاً أو إضافة وظائف أخرى للمبنى للحفاظ عليه من أن يصبح مهجوراً والاستفادة منه قدر الإمكان، ونذكر من هذه المباني:

### 1.6.3 الكلية الإسلامية بمقر المدرسة الباسطية[3]:

---

[1] الحنبلي ،2009، ج2، ص59.

[2] مناقصة ردم بركة باب السباط 13/28/6,304/20، بيان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى لعام 1933، ص7.

[3] تم ذكر المدرسة الباسطية سابقاً في مبحث ترميم المدارس، ص53.

كان مشروع إنشاء كلية، من أول المشاريع التي عمل المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى على إنجازها، ففي عام 1923م أنشأت في مدينة القدس داخل المسجد الأقصى الكلية الإسلامية[1]، وتقرر أن يكون مقر الكلية الإسلامية في المدرسة الباسطية، وهي واقعة شمال المسجد الأقصى، (أنظر الخارطة رقم 2.3)، وتم تجهيز الكلية التي اشتملت على 22صفاً وداراً داخلية للطلاب، وكان ذلك بعد أن استرجع المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى مبنى المدرسة من إدارة المعارف في حكومة الانتداب.

وقد تخصصت الكلية بتدريس العلوم الشّرعية والعربية والفنون وبعض اللغات الأروبية، والهدف من هذه التخصصات هو تخريج قضاة ومفتين ومحامين شرعين ووعاظ ومرشدين ومدرسي اللغة العربية، وبحسب نظام الكلية كان على الطالب أن ينهي عشر سنوات لأنهاء التحصيل العلمي بنجاح منها أربع سنوات في التعليم الثانوي وسنتان بالتعليم التحضيري وأربع سنوات بالتعليم العالي[2].

وكان من المتوقع أن يتم تشييد مبنى خاصاً للكلية مكان بركة باب الأسباط إلا أن هذا المشروع لم يتم بسبب خلاف مع البلدية على حدود الأرض[3]، وقد حاول المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى استغلال المباني القديمة وشغلها بما فيه الفائدة العامة للناس وتحديداً فيما يتعلق في المباني التاريخية في القدس وحاول جاهداً استرجاعها من حكومة الانتداب ومن المستأجرين واشغالها بأدوار تعم من خلالها الفائدة.

### 2.6.3 دار الكتب المسجد الأقصى في مقر القبة النّحوية ثم المدرسة الأسعردية:

شرع المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى منذ أن تولى إدارة شؤون المسلمين والمؤسسات الإسلامية في بناء دور العلم والمكتبات، فعلى سبيل المثال قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى عام 1922م، بإرسال كتاب إلى قضاة الشرع في كل المدن الفلسطينية ومنها عكا ويافا والناصرة

[1] بيان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى عام 1923،1924م، ص27.
[2] نظام الكلية الإسلامية، 13/24/2,2/1/75.
[3] مراسلة من مأمور الأوقاف إلى رئيس البلدية في القدس، 13/35/10,7/20.

لإحصاء المكتبات القديمة لترميمها ودعمها والعمل على إنشاء دور للكتب بدعم من المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى[1].

ومن أول دور الكتب التي تم انشاؤها دار الكتب في المسجد الأقصى والتي تأسست عام 1922م، لجمع أمهات الكتب والمخطوطات والمصاحف، وتم اتخاذ القبة الّنحوية كمقر للمكتبة[2]، وتقع القبة في الطرف الجنوبي الغربي من صحن الصّخرة المشرفة (أنظر الخارطة رقم 2.3)، والتي بناها الملك المعظم عيسى عام (604هـ-1208م)[3]، وبذلك قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى باستغلال المبنى بما فيه المصلحة العامة وأصبحت من الأماكن التي يتردد عليها طلاب العلم والزائرين للمسجد الأقصى.

ومن ثم قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بنقل دار الكتب من القبة الّنحوية إلى المدرسة الأسعردية (أنظر الخارطة رقم 2.3)، ما بين عام 1928م-1927م، بعد أن وضع خطة لإصلاح المدرسة أهم ما تضمنته إصلاح واجهة المدرسة المبنية على الطّراز العربي[4].

### 3.6.3 المتحف الإسلامي في مقر الّرباط المنصوري ومن ثم في مقر جامع المغاربة القديم:

قرر المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بتاريخ 23 كانون الأول من عام 1922م، إنشاء متحف إسلامي بالقدس على أن يكون مقره في المبنى المسمى بالّرباط المنصوري (أنظر الخارطة رقم 2.3)، وقد كانت حالة المبنى آنذاك يرثى لها لأن المكان كان مهجوراً وتغطيه الأتربة والأحجار والأوساخ[5]، فعزم المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى على ترميم المكان وتنظيفه واستخدامة كمقرِ للمتحف وذلك للحفاظ على هذا المبنى التّاريخي الذي يعود تاريخ بنائه إلى عام (689هـ-1290م)، وسمي بالمنصوري نسبة للسلطان منصور بن قلاوون الصالحي الذي أمر ببناء هذا الّرباط[6] .

---

[1]رسالة من رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى إلى قضاة الشرع في المدن الفلسطينية بعنوان تأسيس دار للكتب، 13/23/1.2/1/90.

[2]منشور من وكيل دار الكتب عبد الله مخلص حول إنشاء دار الكتب، 13/23/1.2/1/90.

[3]الحنبلي، 2009، ج2، ص34.

[4]بيان المجلس الإسلامي الأعلى، 1928م، ص6.

[5]رسالة من رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى إلى مدير الأوقاف العام حول المتحف الإسلامي، 13/22/3,1/50.

[6]الحنبلي، 2009، ج2، ص43.

وقد قرر رئيس المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى عام 1926م، بتشكيل لجنة للإشراف على المتحف الإسلامي والكلية الإسلامية، وكان المتحف قد احتوى على العديد من الأقسام منها قسم الفخار، قسم الأخشاب الطويلة، قسم الشبابيك القديمة، قسم الآثار الزجاجية، قسم طاقات الجبس قسم النقود، وقسم النحاس[1].

وفي عام 1929م، تم نقل المتحف إلى مقر جامع المغاربة قرب باب المغاربة[2] (أنظر الخارطة رقم 2.3)، وهو ما زال في نفس الموقع حتى يومنا هذا[3].

### 4.6.3 مدرسة دار الأيتام في مقر تكية خاصكي سلطان:

ما إن تسلم المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى مهامه عام (1240هـ-1922م)، حتى شرع في العام نفسه في إنشاء دار لإيواء الأيتام، وقد تقرر أن يستخدم مبنى تكية خاصكي سلطان كمقر للمدرسة وألحقت المباني المجاورة لها بالمدرسة[4]، ظلت التكية تمارس دورها الخيري وكان لها ميزانية منفصلة عن دار الأيتام[5]، ولكن من الواضح أنه كان على نطاق أضيق مما كانت عليه في السّابق، وذلك بسبب ضياع جزءٍ كبيرٍ من الأراضي التي أوقفت عليها لاستمرارية التكية.

اشتملت مدرسة دار الأيتام على قسم للذكور وآخر للإناث، وعندما أصبح عدد الأيتام كبيراً تم نقل مدرسة البنات إلى مقر المدرسة السّلطانية قايتباي[6] (أنظر الخارطة رقم 2.3)، بعد استرجاعها من الشيخ سعيد درويش عام 1933م، إلا أن المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى كان يعاني من ضائقة مالية بسبب قرار حكومة الانتداب حسم 30% من الأعشار الممنوحة للمجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى وكان ذلك القرار عام 1930م، مما أدى إلى حسم 20% من رواتب الموظفين وإلغاء بعض الوظائف التي

---

[1] قرار تشكيل لجنة بخصوص المتحف والكلية، 13/26/3,5/50، رسالة إلى رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى حول موجودات المتحف الإسلامي، 13/25/3.4/50.

[2] الحنبلي، 2009، ج2، ص43.

[3] يوسف، 2010، ص570.

[4] النظام الداخلي لمدرسة دار الأيتام، 1/22/2,1/2/35.

[5] بيان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، متحقق النفقات، 1923م.

[6] تم ذكرها سابقاً بالتفصيل، ص44.

يشرف عليها المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى[1]، وقد انعكس ذلك على مدرسة دار الأيتام حيث قرر المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى إلغاء القسم الداخلي لمدرسة البنات والاقتصار على الفترة الصباحية فقط، وكان ذلك القرار مع نهاية السنة الدراسية لعام 1931م[2].

ومع ذلك ظل مبنى تكية خاصكي سلطان عامراً بحركة الطلاب، وبالّرغم من انحسار الّدور الأساسي الذي وجد من أجله المبنى إلا إن استبدال هذا الّدور ساهم في بقاء هذا المبنى مشغولاً بما فيه الفائدة العامة حتى يومنا هذا.

[1] بيان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، 1930م، ص12.

[2] رسالة من رئيس المجلس الإسلامي الأعلى إلى مراقب الأوقاف في القدس تتضمن قرار إلغاء قسم الإناث في مدرسة دار الأيتام الإسلامية، 13/30/2,15/1/75.

خارطة رقم (2.3) المسجد الأقصى والمباني المحيطة به.[1]

[1] دليل المسجد الأقصى، 2013م، ص66.

## مفتاح الخارطة

1. الجامع الأقصى.
2. قبة الصخرة.
3. الأقصى القديم.
4. المصلى المرواني.
5. جامع النساء.
6. مهد عيسى عليه السلام وجامع مهد عيسى.
7. جامع البراق.
8. جامع المغاربة.
9. قبة السلسلة.
10. قبة المعراج.
11. قبة ومحراب النبي.
12. قبة سليمان.
13. قبة موسى.
14. قبة الخضر.
15. قبة يوسف آغا.
16. قبة يوسف.
17. قبة الأرواح.
18. قبة الزاوية المحمدية، الخليلي.
19. إيوان السلطان محمود الثاني، قبة عشاق النبي عليه الصلاة والسلام.
20. القبة النحوية.
21. مئذنة باب الغوانمة.
22. مئذنة باب الأسباط.
23. مئذنة باب المغاربة.
24. مئذنة باب السلسلة.
25. البائكة الجنوبية.
26. البائكة الشرقية.
27. البائكة الغربية.
28. البائكة الشمالية الغربية.
29. البائكة الشمالية الشرقية.
30. البائكة الجنوبية الغربية.
31. البائكة الجنوبية الشرقية.
32. المدرسة الختنية.

33. المدرسة الفخرية.
34. المدرسة الدويدارية.
35. المدرسة التنكزية.
36. المدرسة الفارسية.
37. المدرسة الأشرفية.
38. المدرسة الملكية.
39. المدرسة الجاولية.
40. المدرسة الخاتونية.
41. المدرسة الأسعردية.
42. المدرسة الأرغونية.
43. المدرسة الأمينية.
44. المدرسة الباسطية.
45. المدرسة المنجكية.
46. المدرسة العثمانية.
47. الرواق الشمالي.
48. الرواق الغربي.
49. باب الأسباط.
50. باب حطة.
51. باب الملك فيصل (العتم).
52. باب الغوانمة.
53. باب الناظر.
54. باب الحديد.
55. باب القطانين.
56. باب المطهرة.
57. باب السكينة.
58. باب السلسلة.
59. باب المغاربة.
60. الباب الذهبي باب التوبة والرحمة.
61. باب الجنائز.
62. الباب المزدوج.
63. الباب الثلاثي.
64. الباب المنفرد.
65. متوضأ الكأس.

66. صهريج الملك عيسى المعظم.
67. سبيل قايتباي.
68. بركة النارنج.
69. سبيل قاسم باشا.
70. سبيل سليمان.
71. منبر نور الدين زنكي، منبر صلاح الدين الأيوبي.
72. منبر برهان الدين.
73. المتحف الإسلامي.
74. حائط البراق.

الأرقام التالية تشير إلى ترتيب المواقع على الخارطة.

## الفصـــل الّرابع

---

## تقييم دور المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في الحفاظ على التراث المعماري:

يتناول هذا الفصل عرضاً تقيمياً لدور المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى وفقاً لأسئلة الّدراسة التي حاولت الباحثة الإجابة عنها من خلال تجميع وتحليل المعلومات المتعلقة بالتراث المعماري في مدينة القدس خلال ولاية المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى.

### 1.4 منهج التّعامل مع التراث المعماري في مدينة القدس

قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بتحديد آلية العمل قبل الشروع بمعظم أعمال التّرميم والصّيانة من خلال تشكيل لجان مختصة للإشراف على المشاريع تمثلت في اللجان المالية والفنية التي كانت تستعين بخبراء ومختصين بعمليات التّرميم والصّيانة، وعندما كان يتعلق الأمر بالمباني ذات القيمة الّدينية والتاريخية لم يتردد المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بإعداد مؤتمر من المختصين كمؤتمر المهندسين الذي تم عقده عام 1924م، لمناقشة المشاريع الهندسية الخاصة بترميم المسجد الأقصى، ويتعبر هذا المنهج بمقياس اليوم متطور ويدل على نضوج بالرؤية.

وقد ساعد منهج المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في التّعامل مع التراث المعماري في مدينة القدس على تعويض الخبرة التي كان يفتقر إليها في مجال صيانة وحفظ المباني الأثرية فكان

يستعين بذوي الخبرة من الدّول المجاورة وكان لها مساهمات متفاوتة من حيث الأهمية، ونذكر من هذه الدّول:

### 1.1.4 المساهمة التّركية:

بعد أن استلم المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى مهامه في إدارة الأوقاف والمحاكم الشّرعية، بدأ بالبحث عن شركاء من الدّول المجاورة ممن لهم الخبرة في مجال صيانة وحفظ الأماكن الأثرية، بالإضافة إلى حاجة المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، إلى الدّعم المالي من هذه الدّول لإنجاز مشروع ترميم المسجد الأقصى، وكانت تركيا هي من أول الدّول التي لجأ إليها المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى.

وقد استعان المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بالمهندس كمال الدّين بك من تركيا وعينه رئيساً للجنة الفنية المشرفة على مشروع ترميم المسجد الأقصى، الذي قام باصطحاب مساعدين له، وباشر بالتنسيق مع بعض المصانع اللازمة لإحضار القاشاني والرصاص وغيره، وقد تم مشروع ترميم المسجد الأقصى تحت إشراف فريق العمل التركي بالشراكة مع المصريين والفلسطينين وحكومة الانتداب، وكانت المساهمة التّركية في هذا المشروع الذي بدأ عام 1924م، هي الأبرز ولكنها كانت الأولى والأخيرة التي تتم تحت إشراف المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى.

ويعود السّبب في ذلك للموقف الرسمي لتركيا الذي كان محايداً بشكل سلبي، فرفض التّعامل مع نداء المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى الذي تم توجيهه إلى كافة الدّول الإسلامية للتبرع لمشروع ترميم المسجد الأقصى، وذلك بفعل تحول تركيا من دولة الخلافة إلى دولة علمانية، وبفعل موقف المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى الداعم للخلافة[1]، وهذا ما يظهر من خلال منشورات المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى[2].

[1] يرجح أن الموقف الحكومي قد أثر على حجم الدعم المادي من مسلمي تركيا التي سجلت أقل حجم تبرعات بالنسبة للدول الإسلامية "أنظر الملحق رقم 19".

[2] وثيقة تتضمن مشروع عمارة المسجد الأقصى، 13/23/1,6/4/80، وثيقة بعنوان المسجد الأقصى بالأستانة، 13/23/1,7/4/80.

### 2.1.4 المساهمة المصرية:

تعتبر المساهمة المصرية هي الأكثر حضوراً، ضمن حدود الدّراسة الزمكانية، والتي تمثلت بالموقف الداعم والمساند للمجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، وكان ذلك واضحاً منذ اللحظة الأولى عندما توجه المجلس الشّرعي الإسلامي إلى الحكومة المصرية، بطلب الدّعم المالي وجمع التبرعات، فقد لاقى هذا الطلب ترحيباً عند الملك فؤاد الذي أطلق مشروع دعم ترميم المسجد الأقصى تحت رعايته[1].

وكان الوضع على نفس الدرجة من الاهتمام بالنسبة للدعم الفني والهندسي، فقد أوفدت الحكومة المصرية مجموعة من المهندسين من لجنة حفظ الآثار العربية[2]، إلى مؤتمر المهندسين الخاص بمشروع ترميم المسجد الأقصى عام 1924م[3]، واستمرت اللجنة بالعمل مع المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في العديد من مشاريع صيانة وحفظ الآثار الإسلامية.

ويمكن القول بأن لجنة حفظ الآثار العربية كانت تعمل بدرجة عالية من المهنية، ففي المشاريع التي اشتركت فيها كانت تقوم بإعداد دراسة متكاملة للمشروع ضمن اختصاصها، تستعرض فيها تاريخ المبنى بشكل علمي ومن ثم تحدد مواضع الخلل ورؤيتها للحل، وقد انفردت لجنة حفظ الآثار العربية بهذا الأسلوب آنذاك، واشتركت بالعديد من المشاريع التي كانت تتعلق بمباني مهمة بمدينة القدس مثل الجامع الأقصى، وقبة الصّخرة، وقبة السّلسلة، وتربة الست طنشق.

### 3.1.4 مساهمة وتدخل حكومة الانتداب:

مساهمة حكومة الانتداب: كان لحكومة الانتداب منذ أن باشر المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى أعماله، دوراً حاضراً فيما يتعلق بمساهماتها الفنية، حيث كانت شريكاً في أول مشروع للمجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى وهو مشروع ترميم الجامع الأقصى وكان لها ممثلين في مؤتمر

---

[1] وثيقة تتضمن مشروع عمارة المسجد الأقصى، 13/23/1,6/4/80.

[2] لجنة حفظ الآثار العربية: تأسست عام 1881م، بمصر بأمر من الخديوي توفيق مهمتها الحفاظ على الآثار المصرية، وتم حل هذه اللجنة في عام 1961م، يمكن الاطلاع على كافة كراسات اللجنة التعلقة بعملها واجتماعاتها من خلال الرابط التالي ./http://www.archaeology.land

[3] وثيقة تتضمن مشروع عمارة المسجد الأقصى، 13/23/1,6/4/80.

المهندسين وهم: المهندس "Ghay" عن دائرة الآثار حكومة فلسطين، والمهندس "Harrison" عن دائرة الأشغال[1].

كما كان لدائرة الآثار القديمة مساهمات فنية في العديد من المشاريع مثل مشاريع التّرميم والصّيانة مثل الجامع الأقصى وقبة الصّخرة وقبة الأرواح وتربة الست طنشق، وكانت مساهماتها الفنية إيجابية ومهنية، وذلك بحكم أنها دائرة متخصصة بالآثار وتمتلك الخبرة في كيفية التّعامل مع الإرث المعماري.

تدخل حكومة الانتداب: فرضت حكومة الانتداب نفسها بقوة داخل مؤسسة المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، من خلال مجموعة من الدوائر الحكومية التي ارتبط عملها بعمل المجلس ومنها:

1. دائرة الآثار القديمة في القدس، هي أول هذه الدوائر التي كان لها صلاحيات واسعة (أنظر الملحق رقم 20)، بموجب قانون الآثار القديمة الصادر عن حكومة الانتداب 31 تشرين أول عام 1929م، وبهذا لم يكن المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى هو السلطة الوحيدة التي تتخذ القرار بالنسبة للمواقع التي تقع تحت إشرافها، وكان من الضروري إعلام واستشارة دائرة الآثار القديمة بمعظم الأعمال التي تتعلق بالمباني التاريخية بمدينة القدس.
2. البلدية: تعتبر ثاني هذه المؤسسات التي كانت شريكاً بالقرار من حيث استصدار رخص للهدم والبناء فيما يتعلق بالمباني التاريخية، وهذا ما حصل على سبيل المثال في المدرسة الجاولية وفي الجامع اليعقوبي، وبالّرغم من أن الفقرة الأخيرة من المادة 18 من قانون الآثار القديمة يستثني أخذ الإذن لأعمال التّرميم في المباني التاريخية المخصصة لمقاصد دينية والتي تملكها هيئة دينية أو كنسية، ولكن هذا لا ينفي وجود تجاوزات من قبل حكومة الانتداب، وتحديداً أنه لم يسجل أي اعتراض من قبل المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى "في حدود علم الباحثة" على هذه التّدخلات.
3. دائرة الأشغال: والتي كانت تتدخل في عملية شراء المواد اللازمة للبناء والتّرميم وتحدد الكميات ويتم التنسيق معها وأخذ الإذن المسبق لشراء هذه المواد.

[1] وثيقة تحتوي على تقرير عن حالة المسجد الأقصى، 13/23/1,10/4/80.

وكانت حكومة الانتداب حريصةً على إبقاء المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى تحت سيطرتها من كل النواحي، قد يكون هذا التداخل في عمل المؤسسات طبيعي في ظل وجود دولة مستقلة هدفها الحفاظ على ممتلكاتها وتراثها المعماري وآثارها، ولكن لم يكن هذا الوضع كذلك حيال علاقة المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى الذي كان مدركاً تمأما لأطماع دولة الانتداب بالسيطرة على مدينة القدس، وخير مثال على هذه الأطماع أن الانتداب البريطاني قام بإرجاع جزء من المباني الوقفية ولم يوافق على إرجاع الأراضي الموقوفه لهذه الأملاك[1]، والتي كانت تعتبر مصدر تمويل مهم للحفاظ على وجود المدارس والتكايا والزّوايا وتحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله.

يظهر من خلال منهج تعامل المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى مع التراث المعماري في مدينة القدس، أنه حاول الحفاظ على التراث المعماري ضمن إمكاناته المتاحه، إلا أنه كان هناك أخفاق غير متعمد، ناتج عن مجموعة من العوامل، منها ما كان قسرياً مثل صعوبة الظّروف الاقتصادية والضائقه المالية التي كان يعاني منها المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، وبالتأكيد وجود الاحتلال "الانتداب البريطاني"، ويعتبر العامل الأول "الضائقة المالية" هو نتيجة حتمية للعامل الثّاني وهو "الاحتلال"، ومع ذلك لا نستطيع أن نغفل العوامل الأخرى المتعلقة بطريقة إدارة المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى لعملية الحفاظ على التراث المعماري في مدينة القدس، ونذكر منها :

- إخفاق بعض القرارات، كقرار منع الدفن في مقبرة مأمن الله والذي حولها إلى مقبرة مهجورة في ظل أطماع اليهود وسلطة الانتداب للسّيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي، مما مهد لالتهام المقبرة، تحديداً أن المجلس قد أدرك الخطر المحدق بالمقبرة (أنظر المحلق رقم 17، 18).
- تأخر بعض القرارات المتعلقة في بعض الأماكن الأثرية المهمة في مدينة القدس، وتأخر الإجراءات اللاحقة لهذه القرارات، وهذا ما حصل في مسجد بني حسن في باب الخليل والذي ظل مهجوراً حتى سيطر الانتداب علية وحوله إلى مركز للشرطة.
- التكيف مع سيطرة الانتداب البريطاني على بعض الأماكن الأثرية، ومحاولة تقنينها من خلال إبرام عقود إيجار تنظم العلاقة بين حكومة الانتداب والمجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، ومن هذه الأماكن المدرسة الجاولية، ومسجد بني حسن.

[1] وثيقة تتضمن تقرير عن وضع الأملاك الوقفية بعد تسلمها من سلطة الانتداب، 13/24/1,264/4/80.

## 2.4 تقييم الآليات التي استخدمها المجلس الشّرعي الإسلامي في الحفاظ التراث المعماري.

من المعروف أن عملية الحفاظ على التراث المعماري ليست عملية سهلة، لا سيما وأن وظيفتها الأولى الحفاظ على أصالة المباني التاريخية وإبراز قيمها الجمالية والثقافية، لذلك تتطلب العديد من العناصر حتى تكتمل بنجاح، وهذا ما سعى إليه المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، حيث أنه اجتهد لتحقيق الهدف المنشود، ومن الممكن أن يتم تقيم دور المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في الحفاظ على التراث المعماري في مدينة القدس، من خلال التعرف على الآليات التي تبناها المجلس اثناء عملية للحفاظ على التراث المعماري، وهي كالآتي:

**أولاً: التّرميم**

يعتبر التّرميم من أكثر الآليات شيوعاً للحفاظ على التراث المعماري، والترميم هو استعادة المظهر أو الشكل المفقود لجسم ما إلى وضعه الأصلي ويعتبر الترميم عملية متخصصه ودقيقه تهدف إلى إظهار الوضع الأصلي للمورد في حدود المادة الموجودة[1]، ولم يكن المجلس الشّرعي الإسلامي يستخدم مصطلح الترميم للتعبير عما سبق، واستبدله بمصطلحات أخرى مثل العمارة أو الإصلاح أو الصيانة، ولم يكن هناك توظيف علمي لهذه المصطلحات التي استخدمت بشكل عشوائي تعبيراً عن الاهتمام بالمباني التاريخية في مدينة القدس عن طريق ترميمها وصيانتها، قد يكون هذا الأسلوب غير مقبول بمعيار اليوم، حيث أعطت الاتفاقيات والمواثيق الدولية أبعاد أعمق وأدق لوصف عمليات الحفاظ على التراث المعماري، ونذكر منها ميثاق أثينا 1931م، ميثاق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "يونسكو"، ميثاق البندقية 1964م، الاتفاقية الدولية لحماية التراث العالمي والثقافي

[1] المصري، ز، 2010، ص22.

والطبيعي 1972م، ميثاق واشنطن للحفاظ على المدن والمناطق التاريخية 1987م[1]، والتي تظهر أهمية تحديد العملية المطلوبة لحماية التراث المعماري سواء كانت حفاظ أو ترميم أو صيانة لإرتباط كل مفهوم بمعايير معينة تحدد أولويات الحفاظ على التراث المعماري وقد فرق ميثاق أثينا بين مجموعة من المصطلحات وأفرد لكل منها معايير خاصة[2] ويمكن إجملها بمايلي:

- الحماية: Protection
-الحفاظ: Preservation
-الحماية المستدامة: Conservation
-التقوية: Consolidatio
-التأهيل: Rehabilitation
-الترميم: Restoration
-إعادة الإنشاء: Reconstruction
- إعادة تجميع العناصر المتناثرة: Anastylosis

وإذا ما انطلقنا من رؤية المجلس للحفاظ على التراث المعماري في مدينة القدس، يمكن أن يتم تقييم بعض تفاصيل عمليةالتّرميم كالآتي:

على الصعيد الإداري لعمليةالتّرميم عمل المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى على ترتيب أولوياته، حيث كانت تتم عملية التّرميم، حسب الأولوية المعمارية وحسب الأهمية الرمزية للمباني العامة والمتعددة، فعلى سبيل المثال استهل المجلس أعماله بمشروع ترميم الجامع الأقصى، وقام بتحديد الأولويات حسب الحاجة للترميم فبدأ بترميم الأساسات والقباب، لحماية المباني الموجودة داخل المسجد الأقصى، ومن ثم المشاريع المائية وبعدها السّلاحات والأبواب، ومن ثم باشر بأعمالالتّرميم للمباني التي تقع خارج سور المسجد الأقصى.

وعوض المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى افتقاره لخبراء الترميم بالاستعانة بخبراء من الدّول العربية والإسلاميةكما ورد سابقاً في مساهمات الدول المجاورة، ومع ذلك فقد كان هناك مجموعة

[1] المصري، ز، 2010، ص18.
[2] ميثاق أثينا 1931م، http://restore-marwan.blogspot.com.

من الأخطاء كان من الممكن تجاوزها في عمليات التّرميم والصّيانة، إذا ماتم مقارنتها بمعايير اليونسكو والمعايير الناتجة عن الاتفاقيات الدولية ومنها:

**1.توثيق حالة المبنى قبل عملية التّرميم :**

يتضح من خلال وثائق المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى أن عملية توثيق حالة المباني قبل أي تدخل كانت محدودة واقتصرت على الجامع الأقصى وقبة الصّخرة، التي تم توثيق وتسجيل حالتهم قبل الشروع بأي تدخل وتم ذلك تحت إشراف فريق متخصص وعلى الأغلب كانت تتم هذه العملية إذا ما طبقت من قبل لجنة حفظ الآثار العربية الشريك في عمليات والصّيانة، أما بالنسبة للعمائر الأخرى فكان يتم الاقتصار على وصف مواضع الخلل فقط بشكل مختصر ومن ثم تتم عمليات التّرميم أو الصّيانة حسب الضرورة وينطبق ذلك على معظم المساجد الواقعة داخل البلدة القديمة، ويندرج ذلك على توثيق حالة المبنى قبل التّرميم بوضع المخططات الهندسية والتصوير، ويظهر من خلال وثائق المجلس الشّرعي أن المخططات الهندسية للمشاريع المعمارية كانت سهلة المنال أكثر من الصور الفوتغرافية التي كانت تحتاج إلى وقت وإجراءات حتى يتم تصوير المبنى، وكما ذكرنا سابقاَ في مشروع ترميم الجامع الأقصى تم توفير مخططات هندسية وصور خلال العمل في مشروع ترميم الجامع الأقصى وقبة الصّخرة، ولم تحظ باقي العمائر التي تم ترميمها بهذا التوثيق.

**2.توثيق الأساليب والمواد المستخدمة:**

تعتبر هذه الخطوة غاية في الأهمية وذلك لأنها تساهم في الحفاظ على الصورة الأصلية للمباني التاريخية، ويتضح من خلال وثائق المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بأن هذه الخطوة غابت في الكثير من عمليات التّرميم للمباني التاريخية إذا ما تم إستثناء مشروع ترميم الجامع الأقصى وقبة الصّخرة، حيث أن عمليات تسجيل خطوات العمل والأساليب المتبعة في عملية التّرميم لم تكن حاضرة في كافة عمليات التّرميم، وكان يقتصر الوضع على إعطاء صورة مجملة كتقرير سير العمل دون الإشارة إلى الخطوات ودراسة إذا ما كانت تتلائم مع المعايير العلمية للترميم، بالوقت الذي حظي الجامع الأقصى وقبة الصّخرة بقدر من الاهتمام أكثر من غيرهم حيث كانت تتم

تسجيل خطوات العمل ومراقبة آليات التنفيذ وقد يعود ذلك لوجود خبراء من الدّول المجاورة وحساسية هذه المباني من الناحية الدّينية والتاريخية.

أما بالنسبة لتوثيق المواد المستخدمة فكان يتم بشكل غير مدروس مع وجود استثناءات بسيطه جداً، يلاحظ من خلال ما ورد في وثائق المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى أنه تم استخدام مواد لا تتلائم مع طبيعة المباني التاريخية والأثرية كتكرار استخدام الإسمنت المسلح في القباب وهذا غير مقبول في ترميم القباب والأقواس إلا إذا كانت تستخدم للتدعيم وفي حال عدم وجود بديل، لأن هذه المواد غير قابلة للاسترجاع ولا يمكن فصلها عن الأثر دون حدوث أضرار للمبنى الأصلي في حال تطلب الأمر أي ترميم آخر، ومن الممكن أن يتم استخدام الإسمنت المسلح في عملية التدعيم والأساسات .

وفيما يتعلق بالمواد المتوفرة دون مراعاة انسجامها مع المبنى الأصلي مثل نوع الحجر ونوع القاشاني والرّخام الذي استخدم في عمليات الترّميم، فعلى سبيل المثال استخدم الحجر المزي الحلو في ترميم الواجهات الخارجية لمعظم المباني وبالرّغم من صلابة هذا الحجر إلا أن لونه يوحي بأن المبنى جديد حتى بعد مرور فترة من الزّمن على عملية الترّميم، ومن الممكن ملاحظته من خلال الفحص البصري كما هو واضح في ترميم المدرسة التّنكزية، كما تم استخدام هذا النوع من الحجر في صناعة أعمدة الرّخام وقواعدها وتيجانها في الجامع الأقصى ولم يكن هذا الخيار موفقاً، حيث تم استبدال هذا النوع من الحجر في الفترات التاريخية اللاحقة وذلك لأنه لا يقوى على حمل الأثقال (أنظر الفصل الثّاني عمارة الجامع الأقصى)، مما أدى لتكبد خسائر إضافية كان من الممكن تفاديها.

وفي مثال آخر تم استخدام نوع من القاشاني في عام 1924م، في ترميم قبة الصّخرة، حيث تبين في مشروع الترّميم الثّاني في عام 1937م، بأن تركيب المادة المصنوع منها القاشاني وطريقة الصنع والرسم واللون وتكوين المادة البراقة على سطحة لم تكن مدروسة، ولم يتم فحص إذا ما كانت المادة المصنوع منها القاشاني مقاومة للأحوال الجوية السائدة في مدينة القدس، مما اضطر المجلس الشّرعي الإسلامي لتكبد خسائر مالية أخرى لاستبدالها عام 1937م.

ويتضح مما سبق أن توثيق الأساليب المستخدمة وفحص مدى ملائمة المواد المستخدمة كانت أبرز نقاط الضعف التي ظهرت خلال عمليات التّرميم التي جرت تحت إشراف المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى.

### 3. نشر الوعي وإشراك المجتمع المحلي:

عندما بدأ المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بالإشراف على العمائر الموجود في مدينة القدس، كان من واجبه الحفاظ عليها، وكانت أبرز التحديات التي واجهها هي قلة وعي الجمهور لما تعنيه المباني التاريخية، فعلى سبيل المثال اتخذت بعض المدارس التاريخية والزّوايا وحتى المساجد كبيوت للسكن، وعندما حاول المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى استردادها واجه خصم غير مدرك الأهمية التاريخية لهذه للمبانى .

نجح المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في استرداد معظم هذه المباني، إلا أنه لم يعمل على نشر الوعي بأهميتها وكيفية الحفاظ عليها، فلم يكن هناك نشرات أو حملات توعية أو حتى توعية الناس خلال خطباء المساجد لنشر الوعي بينهم وإشراكهم في عملية الحفاظ على المباني التاريخية، وترتب على ذلك عدم إدراك الناس لقيمة الأعمال التي تم إنجازها، كما أنهم غير مدركين للقيمة التاريخية والأثرية للمباني المحيطه بهم.

### 4. الرقابة والحفاظ

تعتبر مجمل مشاريع المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في الحفاظ على التراث المعماري تقتصر على صيانة المباني الأثرية وترميمها كرد فعل لظهور حاجة أو تشقق، وتفتقر إلى عملية الحفاظ التي تعتبر أعم وأشمل من التّرميم وتتسم بالاستمرارية، إن عملية الحفاظ تتطلب رقابة دورية على المباني التي تم إنجاز مشاريع التّرميم فيها والتي لم ينالها أي تدخل، وبالّرغم من أهمية عنصر الرقابة للحفاظ على المباني التاريخية، إلا أنها لم تكن موجودة على أرض والواقع، ويستدل على ذلك من خلال حالة المباني التي كان لا يتم ترميمها إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك، مما يؤدي إلى انفاق المزيد من المال والوقت على المبانى، التي لو توفر لها الحد الأدنى من التدخل، من خلال الصّيانة الّدورية لما إحتاجت إلى عمليات ترميم معقدة وخاصة.

### 5. حماية التراث المعماري

أما من حيث حماية التراث المعماري فكان الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للمجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، والمقصود بالحماية هي العمل على حماية التراث المعماري من الإعتداءات من خلال سن القوانين والتشريعات ووضع الضوابط التي تتحكم في حماية الثراث المعماري والبيئة المحيطة به[1]، ومن المعروف أن هذه العملية كانت مرتبطة بشكل مباشر مع حكومة الانتداب البريطاني، التي كانت تسن القوانين دون إشراك الجهات المعنية، فعلى سبيل المثال لم تستجيب لمطلب المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى لسن قوانين معينه تساهم في الحفاظ على الممتلكات من أراضي وعمران وحمايتها من التسرب لليهود[2]، مما أدى إلى تعرض الكثيير من الأماكن التراثية إلى إعتداءات مثل مقبرة مأمن الله ومسجد بني حسن في باب الخليل والمدرسة الجاولية حيث تم تحويل الأخيرين لمراكز لشرطة الانتداب البريطاني.

### ثانياً: الإنشاء

يعتبر الإنشاء الجزء المتعلق بالإنجازات المعمارية التي تعبر عن الاستمراية، اكتسبت عمليات الإنشاء التي قام بها المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى أهميتها لارتباطها بمباني تاريخية مهمه مثل الإضافةالتي جرت بالمدرسة التّنكزية والجاولية والمنجكية، أو مبانٍ أقيمت على أرض لها أهمية تاريخية مثل فندق بالاس الذي أقيم على جزء من أرض مقبرة مأمن الله.

ساهمت هذه الإنشاءات باستمرارية استخدام المباني وتوسعها، وتفعيل وظيفة المبنى التّاريخي بطريقة تخدم المجتمع بصورة أشمل، أما فيما يتعلق بالمباني المنفصله مثل المخازن والمحال التجاريه فكان الهدف منها استثمار جزء من الأموال الوقفية للإنفاق على المباني التي تحمل قيم دينية وروحية وعلى رأسها الجامع الأقصى، إلا أن المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى لم يستطيع تحقيق نجاح ملموس على صعيد استثمار أموال الوقف وذلك لعدة اعتبارات على رأسها محدودية

[1] زيادة، أيار، 2016، مقابلة.

[2] حمودة، 2011، ص110.

الموارد واستمرار الأزمات المالية، ومع إنتهاء الانتداب البريطاني وبداية الاحتلال الإسرائيلي ضاع الجزء الأكبر من هذه المحلات دون أن تحقق الفائدة المرجوه.

**ثالثاً: الهدم وإعادة البناء**

وكان يتم اللجوء إلى هذه الآلية في حالات الضرورة القصوى، وفي حال عدم وجود أي حلول أخرى، قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بإجراء عمليات الهدم بطريقة محدودة لم تشمل مبان بأكملها بل كانت تشمل أجزاء من المبنى، واستطاع المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى تجاوز الانتقادات عن طريق إجراء عمليات هدم متفرقة زمنياً ومكانياً، فعلى سبيل المثال قام بهدم أجزاء كبيرة من الجامع الأقصى وإعادة بناؤها، حيث يذكر هاميلتون في كتابه عمارة المسجد الأقصى أن جزءكبيراً من المبنى "الجامع الأقصى"، استبدل بمبنى جديد.

وفيما يخص الجامع الأقصى كانت هذه النتيجه واضحة للمجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، منذ اللحظة الأولى التي قام فيها بإجراء دراسة عن حالة المبنى وكانت التوصية من قبل المهندس التركي كمال الّدين بهدم المبنى وإعادة بنائه، كان قرار المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بعدم قبول الهدم وإن كان قد تم تنفيذ هذه التوصية بطريقة غير مباشرة ومتباعدة زمنياً، وذلك للحفاظ على أكبر قدر ممكن من الأجزاء التاريخية في المبنى، واستطاع بذلك تجاوز الانتقادات الشعبية والنخبوية "المعارضه".

أما بالنسبة لعمليات الهدم التي أجريت في أماكن أخرى من ساحة المسجد الأقصى والبلدة القديمة فكانت التركيز فيها على الإضافات التي جرت على المباني التاريخية مثل عمليات الهدم التي جرت على المباني المضافة إلى أبوب المسجد، وقد كان المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى قد أصاب عين الصواب في هدم هذه المباني التي شوهت منظر ساحة المسجد الأقصى.

**رابعاً: استبدال وظيفة المباني**

انطلاقاً من الأهمية التاريخية للمباني الأثرية الموجدة بمدينة القدس، قام المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى بتغير وظيفة بعض المباني التاريخية بمدينة القدس، على اعتبار أن أفضل طريقة للحفاظ المباني ابقاؤها مستخدمة، وحاول المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى خلق توافق بين طبيعة المبنى ووظيفته الجديدة دون المساس بالعناصر الداخلية للمبنى، ودون إجراء تغييرات على هذه المباني لتتناسب مع وظيفته الجديده.

وكان العامل الأبرز الذي أدى إلىمحدودية التغير في المباني للتتناسب مع التّغيرات المستحدثة محدودية الميزانية المخصصه لاستبدال دور المباني، لذلك اتجه المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى إلى خلق توافق بين تصميم المبنى وحيزاته ووظيفته المستقبلية، ومن الأمثلة على ذلك أنه قام باختيار مقر تكية خاصكي سلطان التي تحتوي على العديد من الغرف كمقر لدار الأيتام، وقام أيضاً بتحويل الرّباط المنصوري والذي كان مهجورا ليتناسب كمقر للمتحف الإسلامي، وقد نحج المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى ضمن إمكاناته المتاحه في موائمة الحيز المكاني للمبنى لاستيعاب هذه الوظائف، وإن لم يكن هناك تطابق كامل بين الحيز المكاني والتّغيرات المستحدثة على وظيفة المبنى.

## النّتائج:

حاولت الدراسة أن تعكس من خلال الفصول السّابقة توجه المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في الحفاظ على التراث المعماري في مدينة القدس، وعبرت عن مدى وعي المجلس والناس لأهمية المباني التاريخية الموجودة في مدينة القدس، حاولت الدّراسة إبراز عمليات الحفاظ المعماري وتحليل نقاط القوة والضعف في نشاط المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى، وخلصت الدّراسة إلى مايلي:

- حاول المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى الحفاظ على التراث المعماري في ضمن إمكانية مادية ولوجستية محدودة بالنسبة لمتطلبات الحفاظ على المبانيالتّاريخيه المهمة مثل المساجد والمدارس، والزّوايا، والتكايا، والمقابر وغيرها، وفي الكثير من الأحيان كان يتم تحديد المبلغ مقطوع لعمليات الترميم الخاصة بالمباني التاريخية (أنظر الملحق رقم 21)، وهذا كان يعيق علميات الترميم، وهذا ما جرى في زاوية الهنود بسبب عدم كفاية التبرعات والمبلغ المرصود من قبل المجلس لإستكمال رترميم وصيانة الزاوية.

- نجح المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في تحقيق إنجازات مازالت حاضرة حتى يومنا هذا، من خلال عمليات الصّيانةوالتّرميم التي أجريت للمباني التاريخية التي تمت دارستها، كما نجح في استرداد مجموعة من المباني التاريخية التي كانت تستخدم لأغراض شخصية واستطاع إعادة تأهيلها، لتستخدم فيما يحقق الصالح العام، حيث رصدت الدراسة أكثر من 54 مبنى وموقع تاريخي منذ عام (1922م-1948م) داخل البلدة القديمة، أنجزت فيهم مشاريع للحفاظ عليهم، بما فيهم المباني والمواقع داخل المسجد الأقصى والمحيطة به.

- أخفق المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في بعض الأحيان في الحفاظ على بعض المباني التاريخية مما تسبب بضياعها وإندثارها، ومنها مسجد الحسن ومسجد بد العشرة، ويعود السّبب لتأخر بعض القرارات المتعلقة بترميم هذه المباني، أو عدم دقة القرارات مقارنة بالظّروف المحيطه كقرار منع الدفن في مقبرة مأمن الله.

- اتسمت عملية الحفاظ على المباني التاريخية بالبطء والصّعوبة في الكثير من الأحيان بسبب الصّعوبات المادية ووجود نقص في خبراء الآثاروالتّرميم، يستدل على ذلك من خلال الفترة الزمنية التي يتم فيها إنجاز أعمال الترميم إذا ما قورنت بالأعمال المنجزه ومثال على ذلك، باشر المجلس بترميم المدرسة الأشرفية عام، (1934م) واستمرت لأربع سنوات لإنجاز أعمال صيانة بالأبواب والجدران والسقف، وهو نفس الزمن الذي إستغرقه إنجاز مشروع ترميم وصيانة صيانة الجامع الأقصى الذي استوجب عمليات أكثر دقة وتعقيد، وكان الأمر كذلك بالنسبة لاستبدال القنوات الفخارية التي تصل بين برك سليمان والمسجد الأقصى بأخرى حديدية حيث اتخذ قرار الاستبدال عام (1932م) وتم البدء بتنفيذ القرار عام (1941م)، أما بالنسبة لردم بركة الاسباط فقد تم طرح المناقصة عام (1928م) واكتملت عملية الردم (1933م)، وهناك أمثلة أخرى ودت خلال الدراسة.

- كانت مهمة المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى في الحفاظ على التراث المعماري محاطة بمصاعب كثيرة أبرزها الاحتلال "الانتداب البريطاني"، والضعف المادي والفني والإداري في بعض الأحيان، فلم يكن المجلس مؤسسة مستقله، كما أنه لم يتلقى الدعم الكافي في كل المراحل.

- لم تجر عملية الحفاظ على المباني بصيرورة منتظمة، بل كانت تعتمد على الحاجة وأحيانا الحاجة الملحة وقد تكون الظّروف السّياسية في فلسطين أدت إلى انشغال القيادة في الأحداث السّياسية لا سيما أن صاحب القرار الإداري هو نفسه صاحب القرار السّياسي.

- شكلت عملية الحفاظ على التراث المعماري عبئاً على المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى وتحديداً بعدما ضاعت الكثير من الأملاك الموقوفة على المباني التاريخية في مدينة القدس، وتظهر معاناة المجلس في العديد من المواقف، ونذكر منها إغلاق مدرسة الأيتام للبنات بسبب الضائقة المالية، حسم جزء من رواتب الموظفين بسبب عدم القدرة على الإيفاء بإلتزامات المالية، عدم قدرة التكايا و الزوايا على ممارسة دورها الطبيعي بإيواء وإطعام الفقراء ( أنظر الملحق رقم 22،23).